مبادىء
علـم الاقتصـاد

« تأليــف »

الدكتور/صلاح الدين فهمي محمود
كلية التجارة جامعة الأزهر
وكلية الملك فهد الأمنية

الدكتور/ حسن حسن الخزرجي
كلية التجارة جامعة الأزهر
وكلية الملك فهد الأمنية

الفهرس

الموضوع		الصفحة
مقدمة		٥
الباب الأول: الاطار الاقتصادي العام		٧
الفصل الأول	: أهمية دراسة علم الاقتصاد	٩
الفصل الثاني	: المشكلة الاقتصادية	٢٣
الفصل الثالث	: السلع وعوامل الانتاج	٢٩
الفصل الرابع	: الاحتمالات الفنية المتاحة للمجتمع	٣٩
الفصل الخامس	: الناتج القومي ودورة النشاط الاقتصادي	٤٩
الفصل السادس	: الطلب والعرض وتوازن السوق	٥٧
الفصل السابع	: توازن المستهلك	٨٩
الباب الثاني: مواضيع اقتصادية نوعية		١١٧
الفصل الثامن	: النقود والمصارف. (مع دراسة تطبيقية عن المملكة)	١١٩
الفصل التاسع	: الدورات الاقتصادية والتضخم	١٤١
الفصل العاشر	: التجارة الخارجية	١٦٤
الفصل الحادي عشر	: التنمية الاقتصادية (مع دراسة تطبيقية عن المملكة)	١٨٣
الفصل الثاني عشر	: الميزانية العامة. (مع دراسة تطبيقية لميزانية المملكة)	١٩٥
الفصل الثالث عشر	: النظم الاقتصادية المعاصرة	٢١١
الفصل الرابع عشر	: أسس الاقتصاد الإسلامي	٢٢٩

مقدمـــة

نحمد الله تعالى ونستعينه ونصلي ونسلم على إمام المرسلين وبعد،

فهذه محاضرات في مباديء علم الاقتصاد نقدمها بين يدي طلاب القسم الإعدادي بكلية الملك فهد الأمنية، كلفتنا بإعدادها ـ مشكورة على الثقة ـ إدارة الكلية إستهدافاً لمتابعة التطوير ورغبة في مزيد من الاستيعاب.

ونحن إذ لا نبدأ من فراغ، فإننا نعترف ونسجل الشكر لمن سبقونا إلى ارساء المنهج وبلورة جوانبه بحيث أصبحت مهمتنا أقل عسراً أو أكثر يسراً.

وقد اكتسبت دراسة علم الاقتصاد تكثيفاً كبيراً من حيث أدوات التحليل ومن حيث درجة التشابك، ولا يتيسر إستيعابها على هذا النحو إلا للطلاب المتخصصين مع مداومة وطول ممارسة. ولما كان طالب كليتنا غير متخصص في الاقتصاد وكان الوقت المتاح لتدريس هذه المادة قليلاً، فقد توخينا البعد عن أدوات التحليل المتعمقة أو التي تحتاج إلى خلفية واسعة، مع استبعاد الموضوعات المعقدة.

وإذا كان الألمام بمبادىء الاقتصاد قد اكتسب أهمية تراعي في معظم المؤسسات العلمية والمدرسية، فإنه يحتل أهمية خاصة بالنسبة لطالب كلية الأمن الذي ينبّث بعد تخرجه ليس فقط في أجهزة الأمن والنظام بالمفهوم المباشر، وإنما في كافة مرافق الدولة وهيئاتها ومؤسساتها وإداراتها على اختلاف أنشطتها، ويلزمه أن يعرف طبيعة هذه الأنشطة ومقوماتها وأن يكون على قدر من الثقافة يتفق مع خطورة وأهمية دوره في المجتمع.

من أجل هذا فقد أستقر الرأي على أن تتميز هذه الدراسة بالشمول بحيث تتناول عدد كبيراً نسبياً من الموضوعات عرضت بطرق وأساليب مبسطة وموجزة وبحيث تكون قريبة من الواقع الملموس وتمنح قارئها ثقافة إقتصادية مناسبة ولكنها عامة. فبعد ان قدمنا في الباب الأول المبادىء الأولية للنظرية الاقتصادية، خصصنا الباب الثاني لتقديم موضوعات اقتصادية نوعية شملت إشارات إلى الاقتصاد العربي السعودي في أكثر من مجال.

نأمل أن نكون قد وفقنا في مجهودنا، وان تتحقق الاستفاده بعون الله تعالى.

وعلى الله قصد السبيل.

دكتور/ صلاح الدين فهمي محمود
دكتور/ حسن حسن الخزرجي

البـــاب الأول

الاطار الاقتصادي العـــام

الفصل الأول

أهمية دراسة علم الأقتصاد

الفصل الأول

أهمية دراسة علم الأقتصاد

يهتم علم الأقتصاد بمعالجة المسائل الحيوية التي تهم الفرد (والمجتمع) في حياته اليومية، وفي محاولاته المستمرة من أجل تحسين مستوى معيشته والحصول على الدخل، كما يهتم هذا العلم كذلك بكيفية تخصيص الموارد المتاحة للمجتمع على أوجه الاستعمالات المتعددة بغية تعظيم العائد، وذلك في ضوء الأهداف الاقتصادية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وهذا الوضع ينطوي على جزئين، الجزء الأول تحديد نوعية السلع التي يرغب المجتمع في انتاجها، والجزء الثاني، تحديد كمية كل سلعة منها. أيضاً يهتم علم الأقتصاد بتحديد الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج الكلي من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع الذين أسهموا في انتاجه، وهذا التوزيع قد يأخذ شكل الأنصبة النقدية الموزعة كالأجور التي تدفع للعمال، والفوائد التي يتقاضاها أصحاب رؤوس الأموال، والريع الذي يتقاضاه ملاك الأرض، والربح الذي يحققه أرباب الأعمال والمنظمون الذين يتولون الإشراف على إدارة الوحدات الإنتاجية. كما أن هذه الأنصبة قد تأخذ الشكل العيني ـ في حالة المجتمعات البدائية التي تعتمد على المقايضة ـ وذلك بأن يتم توزيع الأنصبة في شكل كميات محددة من كل سلعة لكل فرد من أفراد المجتمع. أيضاً يختص علم الأقتصاد بكيفية توزيع الانفاق بين السلع المختلفة، ويختص بدراسة الأسعار وتغيراتها صعوداً وهبوطاً وأثر ذلك على الكميات التي يستهلكها الفرد وبالتالي أثرها على رفاهية المجتمع. كذلك يختص علم الأقتصاد بدراسة السياسة

الاقتصادية التي تتبعها الحكومة من أجل زيادة الأنتاج والحد من مشاكل البطالة والتعطل، وهذا ينقلنا إلى كيفية تدبير الموارد المالية اللازمة لتمويل عمليات التنمية الأقتصادية. أيضاً يهتم علم الاقتصاد بدراسة أسباب المشكلة السكانية وانعكاساتها على برامج وخطط التنمية الاقتصادية، ودراسة إلى أي حد تعتبر المشكلة السكانية عقبة أساسية في سبيل تحقيق التنمية.

هذه المجالات وغيرها، أمثلة واضحة تبين لنا أن علم الأقتصاد في العصر الحديث يرتبط بالحياة اليومية للأفراد ارتباطاً وثيقاً، فهذه المجالات لها أهمية كبيرة بالنسبة للفرد لتعلقها الواضح بحياته ورفاهيته الأقتصادية وبالتالي بحياة المجتمع الذي ينتمي إليه ورفاهيته العامة.

تعريف علم الأقتصاد:

من أهم التعريفات وأكثرها انتشاراً في بداية دراستنا لعلم الأقتصاد هو ذلك التعريف الذي وضعه اللورد «روبنز» هذا التعريف هو:

علم الأقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الإجتماعية الذي يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين حاجات متنوعة ووسائل نادرة ذات استعمالات بديلة»[1].

وينطوي هذا التعريف على عناصر محددة نتناولها بالشرح فيما يلي:

١ ـ علم:

العلم هو تركيبة فكرية ـ وليس مجموعة من العبارات المنفصلة ينطق بها رجل يحاول أن يثبت دعواه خلال طرح تصورات يظن أنها تؤيد وجهة نظر ما ـ تتحدد من خلال منهج يرتكز على دعائم أساسية كفرض الفروض مثلاً وملاحظة الظواهر واجراء التجارب ما أمكن إلى ذلك سبيلاً، ثم مرحلة قبول الفرض وصياغته في نظرية[2]. ولذا يطلق على الفئة التي تتبع نفس النهج في البحث لفظ العلماء، وإذا كان البحث في مجال الاقتصاد فيطلق على الأفراد المتخصصين في شئونه علماء الاقتصاد.

وفي الحقيقة فان كل علم يهدف إلى اقامة قوانين تحكم الظواهر موضوع الدراسة، فالقانون العلمي هو العلاقة الثابتة المستمرة بين

---

1. Robbins, L.H., The nature and Cignific ance of Economic Science, London, Mac Millan & Co., 1935, P.1.

2. Brown, Harcourt, The Renaissance and Historians of Science, Studies in the Renaissance, Vol.VLL (1965).

ظواهر معينة، فإذا قامت بين ظواهر مختلفة علاقات دائمة أطلق على هذه العلاقات، أسم القوانين العلمية. ومثال ذلك العلوم الطبيعية، فما يميز هذه العلوم أنها قوانين جامدة ثابتة تحكمها في كل مكان وزمان. بمعنى آخر أنها قوانين لا تقبل الجدل أو المناقشة مثال ذلك قانون الجاذبية الأرضية وقانون غليان المياه والقوانين الرياضية وهي كما نرى قوانين عامة ومطلقة. فهل يا ترى تخضع القوانين الاقتصادية التي تحكم علم الأقتصاد لنفس المنطق، أي تعتبر قوانين عامة ومطلقة تنطبق في كل مكان وزمان.

في الواقع أن القوانين الطبيعية ـ وهي قوانين تحكم المادة بشكل أو بآخر ـ هي قوانين بطبيعتها قوانين مطلقة، أي انها لا تحتمل الاستثناءات. أما القوانين التي تحكم علم الاقتصاد ـ هو علم إنساني اجتماعي بالتعريف ـ فهي قوانين احتمالية لا تتسم بالدقة أو التعميم، بمعنى أن الظروف اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر الاقتصادية قد تتوافر وقد لا تتوافر، وعلى ذلك فان القوانين الاقتصادية قد لا تنطبق على كل الأشخاص، بل تتوقف بالدرجة الأولى على سلوك هؤلاء الاشخاص. فعلى سبيل المثال قانون الطلب ـ والذي سندرسه بالتفصيل عند دراستنا لنظرية الثمن ـ وهو من أهم القوانين في علم الأقتصاد، ينص على أنه «كلما أرتفع ثمن سلعة ما، قلت الكمية المطلوبة منها، وكلما انخفض ثمنها، كلما زادت الكمية المطلوبة منها».

هذا القانون ليست له صفة العمومية، فهو يحتمل أذن الاستثناءات، وذلك كما في حالة سلع المفاخرة أو سلع الاستهلاك المظهري، كبعض سلع السيدات. إذ يلاحظ في أغلب الأحيان أن الطلب على هذه السلع قد ينخفض فعلاً إذا ما أنخفض ثمنها، ويزداد

إذا ما ارتفع ثمنها. وعلى ذلك فان القوانين الاقتصادية قد لا تنطبق تحت ظروف خاصة عكس الحال في القوانين الطبيعية والرياضية.

٢ - علم اجتماعي يدرس سلوك الإنسان:

فالمعروف أن العلوم الاجتماعية هي التي تبحث في حياة الأفراد وسلوكهم في مجتمع يعيشون فيه معيشة منظمة تسودها علاقات إنسانية. فعلم الاجتماع بصفة عامة يبحث إذن في الأسس والمباديء التي تقوم عليها جميع العلاقات بين الأفراد، وعلم الأقتصاد بهذا المعنى يتناول سلوك الأفراد وخاصة في اطار العلاقات الاجتماعية التي تحيط به. فهو يبحث على سبيل الخصوص في العلاقات المادية بين الأفراد الذين يعيشون في مجتمعات منظمة وذلك من خلال الأنتاج والاستهلاك والتوزيع.. الخ.

ولما كان الإنسان بكل دوافعه وتصرفاته على الطبيعة هو أساس الدراسة الأقتصادية، فإن علم الاقتصاد يهتم أذن بما يفعله الإنسان في علاقاته التي تربط بينه وبين أفراد المجتمع خاصة فيما يتعلق بانتاج السلع واستهلاكها، وفي علاقات المجتمع الواحد أو الدولة في علاقاتها مع المجتمع الدولي، وهذا يؤكد لنا أن علم الأقتصاد لا يدرس فقط العلاقات التي ترتبط بسلوك الإنسان داخل حدود الدولة أو المنطقة التي يعيش بها، وإنما يتعدادها إلى خارج الحدود السياسية فيما يعرف بالتبادل الدولي.

٣ ـ حاجات متنوعـــة :

تتميز طبيعة الإنسان بأن حاجته متنوعة، ولا حصر لها وتزداد في مجموعها، ويمكننا أن نتصور عدداً لا نهائياً من الحاجات التي يمكن أن يستشعر الفرد بالميل لأشباعها. وعادة ما تنبع الحاجات الإنسانية من وجوب توفير الغذاء والملبس والمسكن للإنسان حتى يمكنه الأستمرار في الحياة وفي القدرة على العمل، وتنبع الحاجات أيضاً من نوع الحياة الاجتماعية ومستواها التي يحياها الإنسان والتي تختلف من مجتمع لآخر، فهي تزداد وتتنوع بتقدم المجتمع وتطوره، وقد أدى التطور التاريخي والحضاري للمجتمعات الإنسانية إلى تعدد وتنوع وتطور الحاجات البشرية.

ويمكن أشباع تلك الحاجات عن طريق مختلف المنتجات من السلع والخدمات القابلة للأشباع، فيمكن أشباع الحاجات باستهلاك السلع الملموسة كالمأكل والملبس والسيارة... الخ. أو عن طريق الخدمات وهي السلع غير الملموسة كالخدمات التعليمية وخدمات الأطباء والأمن والخدمات الترفيهية... الخ.

والحاجات قد تكون حاجات عامة وجماعية، وهي الحاجة التي يتم اشباعها من قبل الدولة أو السلطة العامة لمجموعة من الأفراد معاً، أي هي التي تشبع بصفة جماعية ومثل ذلك الدفاع والأمن والصحة العامة والتعليم والقضاء. كما قد تكون الحاجات حاجة خاصة وفردية وهي التي يتم اشباعها من قبل النشاط الخاص بهدف اشباع حاجة فردية أي خاصة بفرد معين.

ومن خصائص الحاجات في الاقتصاد هي كونها قابلة للأشباع عن

مختلف السلع والخدمات وإلا فان لم تشبع فتعد رغبة[1] أو أمنية ولا مجال للأماني في علم الأقتصاد، ذلك أن الفرد الذي يشعر بحاجة إلى المأكل ويحصل عيه فأنه سرعان ما يشعر بأنه قد أشبع حاجاته من الطعام. كذلك فإن الحاجات غالباً ما تكون دورية أو متكررة، ذلك أن أشباع الفرد لحاجاته الملحة في وقت ما، لا يعني بطبيعة الحال أن الحاجة إلى هذه الحاجة قد تلاشت تماماً، فسرعان ما تثور الحاجة مرة أخرى وتتجدد وتعود الرغبة إلى اشباعها من جديد، فالحاجة تعاود الظهور في فترات متتابعة. أيضاً فأن الحاجات قابلة للتطور من حيث المكان ومن حيث الزمان. فحاجة الفرد للتدفئةمثلاً تختلف بحسب المكان الذي يتواجد به، فهو في حاجة إلى تدفئة من نوع خاص إذا ما حل عليه الشتاء وهو بالاتحاد السوفيتي، وهو في حاجة إلى تدفئة أقل إذا ما حل عليه الشتاء وهو في السودان مثلاً. أما من حيث الزمان، فلا شك أن حاجة الفرد في العصور الوسطى للملبس أوالمأوى تختلف عن حاجة الفرد في القرن العشرين لنفس المطلبين. وأخيراً فان الحاجات عادة ما تكون متنافسة أو متكاملة، فإذا كانت الحاجة متنافسه فان اشباع الحاجة لابد وأن يكون على حساب حاجات أخرى، وإذا كانت الحاجات متكاملة أو متداخلة فان اشباع حاجة ما لا يمكن أن يتحقق على الوجه الأكمل إلا بأشباع رغبة أخرى، مثال ذلك الحاجة إلى السكر والشاي، فلا يتم الأشباع الكامل إلا بالسلعتين معاً.

(١) يستخدم البعض عبارة الغايات في هذا المقام استخداماً مرادفاً لعبارة الحاجات، وفي الحقيقة فانه تجب التفرقة بين الحاجة والرغبة. فالرغبة هي قرار شخصي ينبع من الفرد نفسه، وقد يتمثل في رغبة الفرد في تحسين مستواه الصحي مثلاً، إلا أن مجرد الرغبة في العلاج لا تتحول إلى طلب على الخدمات الصحية، إلا إذا توافرت الموارد اللازمة لمواجهة هذا الطلب، بالاضافة إلى ضرورة اقتران الرغبة بالقوة الشرائية اللازمة لتحويل هذه الرغبة إلى حاجة أو طلب فعلي. . هذا ويرى البعض أن الحاجات هي مفهوم تقديري يضعه السياسيون كأساس لتحديد المستوى المرغوب فيه من الخدمات.

٤ ـ وسائل نادرة:

المعروف أن مدى أشباع الحاجات الإنسانية يتحدد بمدى ما قد يوجد تحت يد الإنسان من موارد اقتصادية، فهي المحدد في النهاية لعدد الحاجات التي يمكن أشباعها.

وتتميز الموارد الأقتصادية التي يمتلكها الإنسان أو التي تحت تصرفه بالندرة، ويقصد بالندرة في لغة الاقتصاد عدم كفاية الموارد الموجودة أوالمعروفة لإشباع وسد حاجات الأفراد. ونتيجة هذه الندرة ـ دون شك ـ هي عدم كفاية الموارد لإشباع كل الحاجات الإنسانية بسهولة أو في آن واحد.

والندرة أما أن تكون نسبية أو مطلقة. فالندرة النسبية تحمل في معناها مقارنة الموارد المتاحة بالحاجات التي يسعى الإنسان لاشباعها، فإذا كانت الموارد متوفرة بكميات لا تكفي لاشباع جميع الحاجات الإنسانية فهنا نكون أمام ندرة نسبية تتمثل في عدم كفاية الموارد لأشباع الحاجات المتعددة. أما الندرة المطلقة فمعناها عدم توفر الموارد، وبالعموم فليس هناك ندرة مطلقة في وسائل اشباع الحاجات من سلع وخدمات.

وفي دراستنا لا نهتم إلا بالندرة النسبية، ذلك أن الاقتصاد لا يتدخل إلا حيث تكون الموارد نادرة بالنسبة للحاجات، أي حيث تكون الوسائل نادرة بالنسبة للحاجات. وتبعاً لذلك فان الندرة النسبية تعتبر أساس الاقتصاد، ومهمة علم الاقتصاد هي الملاءمة بين الموارد والحاجات، لأنه علم مبني على حل مشكلة الأختيار.

وفي هذا المجال يجب أن نوضح أنه يطلق على الموارد التي تتميز بالندرة النسبية «الموارد الأقتصادية» وذلك لتمييزها عن «الموارد الحرة»،

وهو اصطلاح يطلق على تلك الموارد التي توجد في الطبيعة بكميات كبيرة تفوق القدر اللازم منها لأشباع الحاجات الإنسانية. ويعد الهواء وأشعة الشمس أمثلة للموارد الحرة. على أنه يجب أن يكون واضحاً أن من الموارد ما قد يعتبر حراً تحت ظروف معينة بينما قد يتحول إلى مورد اقتصادي بتغير هذه الظروف، فالرمال في الصحراء هي مورد حر بينما تعتبر داخل المدن مورداً اقتصادياً.

٥ ـ استخدامات بديلة:

وهذا العنصر والخاص بتباين أوجه استعمال الموارد (الدخل) فيعزى إلى أنه يمكن استخدام أي مورد اقتصادي في انتاج العديد من السلع والخدمات. بمعنى آخر أن الموارد المتاحة للإنسان قابلة لأن تستعمل في أغراض متنوعة، فقطعة الأرض يمكن استخدامها (تخصيصها) في الزراعة أو في البناء أو كطريق.. وإذا ما قررنا استخدامها في البناء فيمكن أقامة منزل أو مدرسة أو مستشفى أو مصنع.. الخ من الأستخدام البديل والمتعدد لنفس المورد، ولذا فالمشكلة التي تواجه المجتمع هنا تتمثل في عملية اتخاذ القرارات التي تتصل بتوزيع الموارد النادرة بين الأستعمالات المختلفة.

وتجب ملاحظة أنه كلما زاد تخصص المورد كلما ضاقت مجالات استعماله والعكس صحيح. فالعمال غير المتخصصين مثلاً يمكن استخدامهم في انتاج عدد واسع النطاق من السلع والخدمات، على عكس العمال المهرة المتخصصين، فلا يمكن تشغيلهم إلا في مجالات تخصصهم، وبمعنى آخر ففرص العمل البديلة أمام العامل غير المتخصص واسعة النطاق، على حين أنها محدودة أمام العامل المتخصص.

وعليه فعندما تكون الموارد الاقتصادية المتاحة للإنسان نادرة وفي نفس الوقت لها استخدامات بديلة، فلا بد من أن يضحي هذا الإنسان ببعض حاجاته التي لا يمكن اشباعها نتيجة لهذه الندرة، والتضحية تعني ضرورة الاختيار كما سبق وأن أوضحنا.

الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى:

يرتبط علم الأقتصاد باعتباره علم اجتماعي بالعديد من الروابط التي تربط بينه وبين فروع العلوم الإجتماعية الأخرى كعلم السياسة والتاريخ والأخلاق والإجتماع . . . الخ وكل هذه العلوم تترك بصماتها واضحة على الميدان الاقتصادي، وفيما يلي نتناول تلك الروابط.

١ ـ علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

عرف علم الأقتصاد لمدة طويلة باسم الأقتصاد السياسي، وهذا دليل على مدى الأرتباط بين علمي السياسة والاقتصاد. وتجب ملاحظة أن مفهوم الاقتصاد السياسي لا يعني ان المعرفة الاقتصادية أصبحت تخضع للسياسة المجردة، بقدر ما تعني الترابط والتفاعل بين العلمين. فعلى الاقتصادي ان يبحث ويفسر الظواهر والمشكلات الاقتصادية ويلقي الضوء على سلوك المتغيرات الاقتصادية للتوصل إلى مزيد من الفهم للبيئة الاقتصادية من أجل أن يقترح سياسة اقتصادية معينة لمعالجة مشكلة اقتصادية ما ويظل القرار في النهاية لرجل السياسة.

٢ ـ علاقة علم الأقتصاد بعلم التاريخ:

يفضل أن يلم الباحث الأقتصادي بالظروف التاريخية حتى يكون في مقدوره اعطاء تفسير معقول أو وضع حلول مناسبة لمشكلة ما.

فالتاريخ يعطينا العديد من المعلومات التي تساعدنا في علاج المشاكل الحالية. مثلاً ظاهرة ارتفاع اسعار النفط في العالم الآن وبعد أزمة الخليج هل تعد مجرد مصادفة؟ أم أن هناك تفسير آخر يمكن أن يقدمه التاريخ.

٣ ـ علاقة علم الاقتصاد بالأخلاق:

لا يمكن للأقتصادي الحصيف أن يهمل أثر الأخلاق والعادات والتقاليد عندما يتخذ قراراً ما أو يقترح سياسة إقتصادية معينة، فمن غير المعقول أن يسعى الباحث الأقتصادي إلى رسم سياسة مصرفية تبيح التعامل بالفائدة أو الربا في دولة تطبق الشريعة الإسلامية. فمثل هذه السياسة تعد لا جدوى لها في مثل هذه البلدان طالما أن المجتمع لن يتجاوب مع مثل هذه السياسات حتى ولو كانت ذات فائدة اقتصادية بحته لأنها تتنافى وتخالف اخلاق هذا المجتمع أو ذاك.

أدوات التحليل وطرق البحث الأقتصادي:

أوضحنا سابقاً أن علم الأقتصاد ذو علاقة وثيقة بالعديد من العلوم الأخرى، ونؤكد هنا أنه إيضاً يستمد أدواته في التحليل من بعض هذه العلوم خاصة الأسلوب المنطقي والرياضي والأحصائي. وفيما يلي عرض لهذه الأدوات.

(أ) الأسلوب المنطقي:

وهو ما يعرف بالأسلوب اللفظي أو بالأدب الاقتصادي والذي بواسطته يتمكن الباحث من صياغة وتحليل المشاكل الاقتصادية التي يعرض لها.

(ب) الأسلوب الرياضي:

تزايد اعتماد الأقتصاد بشكل أو بأخر على الرياضيات في الفترة الأخيرة، فلقد أصبح الألمام بالأساليب الرياضية ضرورة للأقتصادي فيمكنه بواسطة هذا الأسلوب استيعاب كثير من المتغيرات والحقائق التي يصعب على العقل الألمام بها مرة واحدة.

وكنتيجة للتطور الذي حدث في مجال الأقتصاد بدأ بعض الباحثين في استخدام الأساليب الرياضية (المعادلات) في تحليلاتهم، فضلاً عن أن الرسوم البيانية باعتبارها أداة من أدوات الأسلوب الرياضي تعتبر وسيلة هامة من وسائل التعبير وتوضيح الفكرة بمجرد النظر إلى الرسم.

(ج) أسلوب التحليل الأحصائي:

يعد الأسلوب الأحصائي أحد الأساليب الهامة التي يلجأ إليها

البحث الاقتصادي في اختبار صحة النظريات الاقتصادية. فالباحث مطالب بان يجمع قدر كاف من البيانات الاحصائية المتعلقة بالظاهرة التي يبحثها ويقوم بتحليلها ليستخلص منها نتائج حول سلوك الظاهرة والعلاقات السببية فيها.

كذلك يستخدم الباحث الأقتصادي أسلوب القياس الكمي لتقدير المقاييس الكمية لظاهرة ما. مثلاً بعد التأكد من صحة العلاقة بين البطالة والجريمة في دولةما، يكون من الأهمية بمكان أن نقيس هذه العلاقة كمياً، بأن نعرف مثلاً نسبة الزيادة المتوقعة في الجريمة إذا زادت معدلات البطالة. وهذا يصعب التوصل إليه دون الألمام والاعتماد بشكل أو بأخر على الأساليب الاحصائية.

هذا وتجب ملاحظة أن الأساليب الثلاث السابقة تكمل بعضها البعض ولا تغني واحدة عن الأخرى وعلى الباحث أن يميل إلى أسلوب ما أكثر من غيره وفقاً لمدى تمكنه من استخدام هذا الأسلوب عن ذاك.

أما طرق البحث الاقتصادي فهي الطرق التكنيكية التي يستخدمها الأقتصادي لفهم العلاقات الاقتصادية. هذا وتوجد طريقتان مشهورتان هما[1]:

١ ـ طريقة الاستقراء:

وتتمثل هذه الطريقة في البدء بحكم خاص ومن ثم الأنتهاء إلى أحكام عامة كلية. أي أنه عن طريق ملاحظة صدق هذا الحكم بالنسبة للاجزاء يمكن تعميمه في شكل احكام عامة، فإذا لاحظنا أنه

(١) د. عبدالفتاح قنديل، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٩.

مـع زيادة دخـل الفرد يـزداد أدخاره ويقـل استهلاكـه، فيمكننا تعميم ذلـك على المجتمـع بقولنـا أن المجتمعـات الغنيـة تستهلك من دخلهـا القومي نسبة أقل من النسبة التي تستهلكها المجتمعات الفقيرة.

٢ ـ طريقة الاستنباط:

تتمثل هذه الطريقة في البدء باحكـام عامـة تم التوصـل إلى حكم خـاص يمكن الاستفـادة منـه في وصف وتحليـل السلوك الأقتصـادي الإنساني أو في تقرير سياسة اقتصاديـة معينة، مثـلاً إذا قلنا أن الـدخل النقدي للفرد محدود، وأن ما لا يستهلك من الدخل يدخر، فإننا يمكن أن نستخلص النتيجة التالية «كلما زادَ الفرد من انفاقه قل أدخاره».

هذا ويرى الكثـير من الاقتصاديـين بأن كلتـا الطريقتـين مكملتان بعضهما البعض، فالأستنباط بدون الاستقراء لا معنى له.

الفصل الثاني

المشكلة الاقتصادية

طبيعة المشكلة الاقتصادية :

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع، مهما كان نظامه الاقتصادي أو السياسي، في كيفية توزيع الموارد النادرة بين الاستعمالات المختلفة، ذلك أن الموارد المتاحة في أي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية واشباع الاحتياجات البشرية. والموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع هي أما موارد طبيعية كالأرض وما تحويه من ثروات بترولية ومعدنية، وأما موارد بشرية (قوة العمل) وتتمثل في حجم العنصر البشري في المجتمع كمّاً ونوعاً، وأخيراً موارد مصنّعة تمثل رأس المال وهي الأشياء التي قام الإنسان بصنعها لمساعدته في العملية الأنتاجية كالعدد والآلات. وهذه الحقيقة الاقتصادية، بعدم كفاية الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات اللانهائية، نجدها في كل المجتمعات على اختلاف درجة تقدمها ونموها، فهي في المجتمعات الغنية وفي المجتمعات النامية، في المجتمعات الزراعية وفي المجتمعات الصناعية، كل ما هناك أن درجة حدة المشكلة الاقتصادية تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية وذلك نظراً لضآلة الموارد في الدول الفقيرة.

هذه هي طبيعة المشكلة الاقتصادية، وهي كما سبق أن رأينا تتطلب نوعاً من الموازنة بين الاحتمالات المختلفة لأستخدام الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة.

عناصر المشكلة الأقتصادية :

يمكن تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية إلى عنصرين أساسيين :

العنصـــر الأول :

يتمثل في تعدد الحاجات البشرية .

العنصر الثاني :

يتمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية :

وعندما تكون الموارد الاقتصادية المتاحة للانسان نـادرة، بمعنى أنها محدودة الكمية بالنسبة لكـل ما هـو مطلوب منهـا، فلا بـد للأنسـان أو للمجتمع أن يقبل على استخدام موارده بتدبـير، فهو يفـاضل ويقـارن بـين الاحتياجـات المتعددة من حيث أهميتهـا ومدى الحـاحها، ويبحث عن كيفية الاستغلال الأمثل لما يتاح له من موارد، وعليه فـالمجتمع (أو الفرد) مطالب بالاختيار بين حاجـاته، بمعنى آخـر أنه لابـد أن يضحي الفـرد أو المجتمع ببعض احتيـاجاتـه التي لا يمكن اشباعهـا بسبب هذه الندرة .

جوهر المشكلة الاقتصادية :

سبق أن ذكرنا أن المجتمعات البشرية على اختلاف نظمها السياسية أو الاقتصادية وعلى اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي تواجه بمشكلة الندرة النسبية لوسائل اشباع الاحتياجات، ويحاول الاقتصاديون في هذه المجتمعات التخفيف من حدة هذه المشكلة الاقتصادية وذلك عن طريق الاختيار.

وتتضح أهمية الاختيار في مواجهة المشاكل التنظيمية الأساسية التي تكون جوهر المشكلة الاقتصادية. وهذه المشاكل هي :

أولاً : ماذا يجب أن يُنتج من سلع وخدمات وكم ينتج؟ أي، ما هي السلع المختلفة التي يجب على المجتمع انتاجها، وما هي الكميات التي تنتج من كل منها؟ هل ينتج المجتمع سلع استهلاكية أم سلع انتاجية، أم مزيجاً ـ وهذا هو الغالب ـ من السلع والخدمات المختلفة، ثم ما هي المقادير التي يجب أن تنتج من كل من هذه السلع.

فإذا كنا ندرس هذا الموضوع على مستوى الفرد الواحد، فأننا يمكن أن نؤكد أن الفرد سيقوم وفي ظل ظروف الندرة النسبية أن يحدد ويختار السلع التي يريد اشباعها وتلك التي يستطيع أن يؤجل احتياجاته منها، وعليه فان النقطة التالية لعملية الاختيار هي عملية ترتيب السلع والخدمات حسب أولويتها، الأهم، فالمهم، فالأقل أهمية.

وإذا بحثنا المسألة على المستوى القومي، فان على المجتمع أن يوازن بين احتياجاته من السلع المدنية بنوعيها الاستهلاكي

والاستثماري وبين السلع الحربية إذا ما كان المجتمع يواجه ظروف حرب مثلاً.

ثانياً : كيف تنتج هذه السلع والخدمات؟ أي من الذي سيقوم بانتاج هذه السلع؟ وما هي الموارد التي يجب أن تستخدم في سبيل انتاج كل منها؟ وما هو الأسلوب أو الفن الانتاجي الذي يجب أن يتبع؟ وواضح أن هذا السؤال يتعلق بطريقة الانتاج وبمن الذي يتولى علمية الانتاج. . فمن حيث طريقة الانتاج، فيمكن باستخدام قطعة أرض ذات مساحة محددة وكمية كبيرة من العمال والاسمدة انتاج كمية معينة من القطن مثلاً، ويمكن باستخدام قطعة أرض أكبر وكمية أقل من العمال والأسمدة انتاج نفس الكمية من القطن. . الخ أما من حيث من الذي يتولى عملية الإنتاج، فقد يكون الفرد (القطاع الخاص) وقد يكون القطاع العام (الدولة) ففي الدول الرأسمالية عادة ما يتولى القطاع الخاص مسئولية الانتاج ويدفعه في ذلك تحقيق أقصى الأرباح، وفي الدول الأشتراكية تتولى الدولة مسئولية الانتاج، ولا شك أن المفاضلة بين من أنتج هل هو المشروع الخاص أم العام؟ والمفاضلة بين استخدام القليل من أحد عناصر الانتاج أو الكثير منه؟ ما كان له أهمية لو لم تكن مشكلة الندرة النسبية لعوامل الأنتاج.

ثالثاً : لمن ستنتج هذه السلع والخدمات؟ أي من الذي سيحصل على ما قد تم انتاجه؟ وبعبارة أخرى كيف يوزع الناتج (الدخل) القومي بين الأفراد الذين شاركوا في صنعه؟

وما هو معيار التوزيع؟ هل هي العدالة أم حسب ما يتمتع به كل فرد من دخل. . الخ على ما سنرى عند دراستنا لنظرية التوزيع.

على أنه يمكن النظر إلى هذا السؤال من زاوية أخرى، وذلك من وجهة نظر الأجيال المتعاقبة. فهل يفضل المجتمع الأنتاج لأشباع حاجات الجيل الحالي؟ وهذا يعني أن المجتمع يتجه نحو انتاج السلع الأستهلاكية. أم أن المجتمع سيفضل أن يأخذ في الاعتبار الأجيال القادمة، فيعمل المجتمع على تخصيص بعض الموارد لأنتاج سلع استهلاكية والبعضَ الآخر لأنتاج سلع استثمارية.

هذه الأسئلة الأساسية يشكل الأجابة عليها جوهر القرار الأقتصادي بالاختيار، وهذه الأسئلة تفرض نفسها وتوجب على كل مجتمعٍ أن يتخذ قرارات بشأنها، وفي الواقع تتخذ كل المجتمعات البشرية القرارات اللازمة للأجابة عليها. غير أن أسلوب الاجابة ـ أي كيفية حل أو التخفيف من حدة هذه المشاكل ـ يختلف باختلاف النظم الأقتصادية السائدة في المجتمعات، فمثلاً في المجتمعات البدائية والقبلية تتحكم العادات والتقاليد في اختيار أسلوب الاجابة وحل هذه المشاكل، وفي مجتمع رأسمالي يترك لنظام الأسعار والربح مسئولية الاجابة، وفي مجتمع اشتراكي تتولى السلطة المركزية للتخطيط الاجابة على هذه الأسئلة.

الفصل الثالث

السلع وعوامل الأنتـــاج

السلع والخدمـــات :

تقسيمات السلع والخدمات :

عرفنا أن السلع والخدمات هي وسائل اشباع الحاجات الإنسانية المتعددة سواء كانت حاجات حيوية أم حاجات نتجت من معايشة الإنسان لثقافة معينة أو نتيجة لتطور المجتمع أو نتيجة للمحاكاة والتقليد ذلك أن السلع تزداد وتتعدد أنواعها مع تقدم مستوى المعيشة وتقدم المدنية.

هذا وسنقوم فيما يلي بدراسة هذه السلع والخدمات من خلال عرضنا لبعض تقسيماتها الأساسية.

أولاً : السلع الحرة والسلع الاقتصادية :

والسلع قد تكون «سلع حرة» وقد تكون «سلع اقتصادية» ويرتكز معيار التفرقة بين النوعين لا إلى طبيعة السلعة، بل إلى العلاقة بين الكمية المتاحة من السلع بالمقارنة بالحاجة إليها.

ويقصد «بالسلع الحرة» السلع التي توجد بكميات وفيرة وغزيرة إلى درجة لا تدعو معها الحاجة إلى القيام بأي مجهود للأقتصاد في استعمالها، فهي تكفي لاشباع حاجات كافة الأفراد منها مهما بلغت هذه الحاجات، ومثال ذلك الرمال في الصحراء والهواء واشعة الشمس.

وهـذا النوع من السلع ـ وعـلى الرغم من انـه مفيـد ـ لا يهتم بهـا علم الأقتصاد ولا يكون لها ثمن في السوق وذلك نظراً لوفرتهـا ومن ثم فانها لا تمثل مشكلة اقتصادية بالنسبة لأشباع الحاجات البشرية.

أمـا «السلع الاقتصاديـة» فهي التي تتميز بـالندرة النسبيـة أي بالنسبـة للحاجة إليها، ومن ثم يكون لها ثمن ولذا، فهذا النوع من السلع هـو الـذي يعني به علم الأقتصـاد، لأنها تمثـل مشكلة اقتصـاديـة بـالنسبـة لأشباع الحاجات الإنسانية.

. وتجب مـلاحظة أن بعض السلع الحـرة قـد تكـون في وقت مـا أو مكـان معين سلع اقتصـادية. فـالرمـال مثلاً قـد تكون سلعـة حـرة في الصحراء، بينما تعـد سلعة اقتصـادية في المـدينة، وسـواء كانت السلع والخـدمات حـرة أو اقتصاديـة فان الخـاصيـة المشـتركـة بينهـا أنها سلع وخدمات نافعة.

بناء على ذلك يمكننا القول أن الندرة النسبية تحدد القيمة التبادليـة للسلع. ولقد اهتم «آدم سميث» بدراسـة ظاهـرة القيمة عنـدما لاحظ أن قيمة بعض السلع التي تشبع الحاجات الملحة للأفـراد كالمـاء والخبز يكون لها قيمة منخفضة جـداً على حـين أن بعض السلع ذات الأشباع الأقل إلحاحاً كالألماس تكون قيمتها مرتفعة جداً.

ولقـد فسر الاقتصـاديـون هـذا اللغـز والـذي يعـرف في الأدب الأقتصادي «بلغز القيمة» على أساس أن القيمة التبادلية للألماس كبـيرة نظراً لندرته النسبية بالرغم من أن قيمته الاستعمالية منخفضة، أمـا الماء فـان قيمته التبـادليـة منخفضـة نـظراً لـوفـرتـه بـالـرغم من أن قيمتـه الاستعمالية مرتفعة جداً.

ثانياً : السلع الأستهلاكية والسلع الأنتاجية (الاستثمارية):

ويقصد «بالسلع الاستهلاكية» تلك السلع والخدمات التي يترتب عليها اشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة، مثل الخبز والملابس والسيارة والثلاجة والدواء. . . الخ.

أما «السلع الأنتاجية» فهي تلك السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية ولكن بطريقة غير مباشرة، ولكنها تساعد الإنسان في أنتاج السلع والخدمات الأستهلاكية ويطلق على السلع الانتاجية «سلع الاستثمار» أو «سلع رأس المال»، ومن أمثلة هذا النوع من السلع والخدمات الالآت والمواد الأولية والقوى المحركة ونقل البضائع. . . الخ. وهذه السلع الانتاجية هي التي تنتج سلع الأنتاج التي تستخدم في انتاج السلع الأستهلاكية، ومثال ذلك المصانع التي تنتج آلات غزل النسيج والتي تستخدم في انتاج الملابس.

وتجب ملاحظة أن وصف منتجات السلع الانتاجية بأنها سلع استهلاكية أو سلع انتاجية يتوقف على طبيعة الدور الذي تقوم به هذه السلعة أو الخدمة والغاية التي تستخدم من أجلها. فالسلع أو الخدمات التي تستخدم في عملية الأنتاج من أجل انتاج سلع وخدمات جديدة تعتبر سلعاً أنتاجية. فالفحم مثلاً إذا استخدم للتدفئة فهو سلعة استهلاكية، وإذا استخدم في إدارة الآلات فهو سلعة انتاجية، والسيارة التي يستخدمها أحد المشروعات لنقل موظفيه وعماله تعتبر سلعة انتاجية، أما إذا استخدمت استعمالاً خاصاً فتعد سلعة استهلاكية.

هـذا وتنقسم السلع والخدمـات الأستهلاكيـة إلى عـدة تقسيـمات أهمها:

(أ) السلع الأستهلاكية المعمرة والسلع الأستهلاكية غير المعمرة:

يقصد «بالسلع الأستهـلاكية المعمـرة»، السلع التي لا تفنى بمجرد استخدامها، بل تستمر في عـطاء منفعتها عـلى مدى فـترة زمنية طـويلة نسبياً ومثال ذلك السيارة والثلاجة والمباني..

أمـا «السلع الأستهلاكيـة غـير المعمـرة»، فهي السلع التي تفنى أو تستهلك بمجـرد حصول الفـرد على منفعتـه أو اشبـاعـه منهـا بـطريقـة مبـاشرة، ومن أمثلة هـذه السلع الـطعـام والـدواء وتـذكـرة المبـاراة أو القطار، فهي تستنفذ تماماً بمجرد الحصول منها على الأشباع المطلوب.

(ب) السلع الأستهلاكية الضرورية وسلع الاستهلاك الكمالية:

يقصد «بالسلع الضرورية»، السلع التي تشبع حـاجات الإنسـان المتعلقة بالحفاظ على حياته، كالحاجـة إلى الطعـام والمسكن والملبس.. الـخ ولذلـك فإذا كـانت الكمية من هـذه السلعة التي يستـطيع الفـرد شراءها بدخله لا تكفي لاشبـاع حاجتـه إليها، فـان أي زيادة في دخله سوف تؤدي إلى زيادة انفاقه عليها وذلك حتى يصـل إلى درجة التشبـع من السلعة ثم يوجه أي زيادة في دخله إلى شراء سلع أخرى.

(ج) السلع المتنافسة (البديلة).والسلع المتكاملة:

يقصد «بالسلع المتنافسة أو البـديلة» تلك السلع التي تتنافس عـلى اشبـاع حاجـة معنيـة لـدى المستهلك، فهي السلع التي يمكن أن يحـل بعضهـا محل البعض الآخـر بدرجـة أو بأخـرى مثل الشـاي والقهـوة،

الأقمشة الحريرية والأقمشة القطنية، الزبد والسمن الصناعي، ومن خصائص هذه السلع أن زيادة الاستهلاك من أحداها يؤدي إلى نقص الأستهلاك من الأخرى. أما «السلع المتكاملة» فهي تلك التي يلزم استهلاكها معاً لأشباع نفس الحاجة، فهي أذن ليست متنافسة ولا يمكن احلالها محل بعضها البعض، بل لأبد من امتزاجها معاً لكي يحقق المستهلك منفعته منها، ويحكم التعريف فإن زيادة استهلاك أحداها يعني زيادة استهلاك السلع أو الخدمات المتكاملة معها وذلك مثل السيارة والبنزين والشاي والسكر.

(د) سلع وخدمات الأستهلاك الفردي وسلع وخدمات الأستهلاك الجماعي:

يقصد «بسلع الأستهلاك الجماعي أو العامة» السلع التي تقدمها الدولة للأفراد وعادة ما يستهلكها الأفراد بالاشتراك أو على الشيوع ودون أن يؤدي استهلاك أحد الأفراد إلى نقص استهلاك الآخرين. ومثال ذلك الطرق والكباري وخدمات الشرطة والقضاء.. وفي كل هذه الخدمات تستعمل وتستخدم السلع مشاركة بين الجميع. ويلاحظ أن استعمال الطريق العام من أحد المارة لا يمنع من حيث المبدأ انتفاع الآخرين بهذا الطريق.

أما «سلع الاستهلاك الفردي أو الخاصة» فهي التي يقوم بمجال الأنتاج فيها المشروعات الخاصة وعادة ما يكون السوق هو محل التداول لهذه السلع بين البائعين والمشترين. وعادة ما يمكن تجزئتها بين المشترين فأمتار القماش يمكن تقسيمها بين الأفراد كل حسب المبلغ الذي يستطيع دفعه للحصول على السلعة، ويلاحظ هنا أن أستعمال أو استخدام شخص ما للسلع الخاصة يؤدي إلى نقص استهلاك

الآخرين، مثلاً شراء أحد الأفراد لسلعة ما ولتكن سيارة مثلاً معناه احتجابه هذه السلعة لأستعمالـه. ومن أمثلة هذه السلع: المسكن الخاص والسيارة الخاصة والملابس والخدمات الشخصية.

عناصر الانتاج:

يقصد بعناصر (أو عوامل) الانتاج، «الموارد الاقتصادية التي يستخدمها المجتمع وهو في سبيل انتاجه للسلع والخدمات سواءكانت انتاجية أم استهلاكية». وعادة ما تقسم عناصر الأنتاج إلى أربعة عناصر هي[1]: العمل والأرض أو الموارد الطبيعية ورأس المال والتنظيم. ويجب أن يفهم أن انتاج السلع والخدمات انما يتم باستعمال خدمات هذه العناصر أي خدمات العمل والأرض ورأس المال والتنظيم، وليس باستخدام هذه العناصر في حد ذاتها.

وفيما يلي دراسة لهذه العناصر:

العمل:

والعمل هو كل مجهود جسماني أو ذهني يبذل بهدف الأنتاج المفيد من الناحية الاقتصادية، وعنصر العمل هو عنصر إنساني، وهو ليس مجرد آداة من أدوات النشاط الاقتصادي، بل أن وجوده ذاته هو الذي يخلق المبرر لهذا النشاط. ويتوقف حجم العمالة في دولة ما على عدد السكان الذين هم في سن العمل. ولا يعتد بعدد العمال من حيث

---

(١) أختلف الاقتصاديون فيما بينهم على تقسيم هذه العناصر ما بين عنصري العمل والأرض فقط، إلى تقسيم ثلاثي يشمل العمل والأرض ورأس المال، وهناك من يفضل زيادة عناصر الانتاج إلى العمل والأرض ورأس المال والتنظيم والتكنولوجيا والتمويل. ولكننا سنأخذ بالتقسيم الرباعي.

الكم فقط بل أيضاً الاهتمام من حيث الكيف[1]. هذا ويقاس العمل في النظرية الأقتصادية بساعات العمل المبذولة في العملية الأنتاجية.

٢ ـ الأرض أو الموارد الطبيعية:

يقصد بالموارد الطبيعية كافة الموارد التي وهبت الينا من الخالق سبحانه وتعالى والتي لم يكن للإنسان دخل في وجودها. والموارد الطبيعية تشمل الأرض وما عليها وما تحتها، أي الانهار والبحار والسهول والجبال وما فيها من معادن وخصوبة ومناجم وغابات ومصائد الأسماك ومساقط المياه.

وللموارد الطبيعية دور هام في عملية الأنتاج، فلا يتصور أنتاج دون وجود مكان ليتم فيه، فضلاً عن أية سلعة ينتجها الإنسان يستعين بالطبيعة التي تمده بالمواردالتي يستخدمها في انتاج السلع المادية التي يحتاج إليها، من عناصر التربة ومادة زراعية أولية أو مادة معدنية فضلاً عن موارد القوة المحركة ـ كالفحم والبترول والغاز الطبيعي ومساقط المياه... الخ من الموارد التي لا غنى عنها للأنتاج الحديث.

٣ ـ رأس المال:

عرفت احدى الدراسات الفنية التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة لتعريف رأس المال «بأن رأس المال هو السلع الناتجة عن النشاط الأقتصادي والتي سوف تستخدم في انتاج سلع أخرى مستقبلاً».

وعليه فرأس المال ـ كعنصر من عناصر الأنتاج ـ هو السلع الأنتاجية كالآلات والمعدات والأصول، وبعبارة أخرى، رأس المال هو

(١) د. صلاح الدين فهمي محمود، دور المتغير السكاني في عملية التنمية المخططة، المركز الإسلامي الدولي للدراسات السكانية، جامعة الأزهر، ١٩٧٧.

أداة أنتاج، حيث يستخدم باعتباره عنصراً أساسياً في عملية الأنتاج، وقد يحدث خلط بين رأس المال وبين الأصول التمويلية أو الأصول المخزونة من آلات ومعدات، بيد أن الأخيرة تعتبر مدخرات، وليس المدخرات مرادفة لرأس المال.

ويختلف رأس المال في معناه هذا عن بقية عناصر الأنتاج الأخرى مثل الأرض التي هي هبة من الله، وأنها خاضعة للتغيرات الفيزيقية والفنية والتكنولوجية من حيث انتاجها واستخدامها، أما رأس المال فهو سلع وخدمات يعاد استخدامها في عمليات الانتاج، إذ أن ما ينتج لا يستهلك كله، لهذا فان فرصة تكوين رأس مال جديد تعتمد على مقدار ما يدخر من السلع والخدمات. وعليه فان الظاهرة الأساسية لرأس المال، انه مصدر من مصادر الثروة المنتجة، والقابلة للتوسع والزيادة طالما بدأت عمليتا الادخار والاستثمار بخلاف الأرض وغيرها من الموارد التي لا دخل للإنسان فيها.

ويتضمن رأس المال كل الأصول المادية التي سبق أن بنتها المجهودات الإنسانية في الماضي أو في الحاضر مثل المباني والمصانع ومحطات توليد الكهرباء والمعدات وما شابه ذلك.. وفي هذا الصدد فانه تجدر التفرقة بين:

- رأس المال والنقود[1]، فرأس المال سلعة منتجة بذاتها، أما النقود فلا تزيد عن كونها وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيم ومخزناً لها، فالنقود ليست رأس المال في معناه الاقتصادي، وان كانت تسهل علينا مهمة الحصول على رأس المال وعلى الثروة.

---

(١) Capital & Money.

- رأس المال والثروة[1]، فالثروة هي الأشياء المادية النافعة التي يمكن تملكها من قبل الأفراد، والتي تشبع حاجاتهم بصرف النظر عن صفتها، فالثروة إذاً تشمل رأس المال لأن الأخير يمثل جزءاً منها. بعبارة أخرى، لا يعدو رأس المال أن يكون أحد العناصر التي تكون الثروة.

أنواع رأس المال:

ينقسم رأس المال إلى قسمين متميزين:

الأول : رأس المال الثابت:

وهو الذي يستخدم مرات عديدة في الانتاج دون أن يطرأ تحول أو تغير على شكله أو هيكله الفني. ومثل ذلك السلع والمعدات والآلات التي تعطي خدماتها الانتاجية على مدى زمني طويل نسبياً. ولا يقتصر تعريف رأس المال الثابت على المعدات والآلات بل يدخل في تعريفه الطرق والكباري ومشروعات الصرف والري والثروة الحيوانية والمناجم والمنشآت الصناعية ووسائل النقل والمواصلات.

الثاني : رأس المال المتداول:

وهو الذي يستخدم مرة واحدة في الانتاج ويدخل بعدها في تركيب السلعة أو الخدمة المنتجة. ومثل ذلك المواد الخام والوقود وقطع الغيار والتي تستخدم في تسيير العملية الانتاجية ولذا فقد يطلق عليها رأس المال الجاري.

(1) Wealth.

الاهـــــلاك :

وهذه التفرقة بين نوعي رأس المال، الثابت والمتداول، توجب التفرقة بين كيفية حساب نفقة الأنتاج. ذلك أن قيمة رأس المال المتداول المستخدم في أنتاج السلع والخدمات أنها تحسب بأكملها ضمن نفقة انتاجها، في حين لا يحسب ضمن هذه النفقة إلا جزءاً فقط من قيمة رأس المال الثابت الذي أستخدم في الأنتاج يقدر على أساس الاستهلاك الذي تعرض له رأس المال الثابت (العدد/ الآلات. .) نتيجة اشتراكها في انتاج هذه السلعة أو الخدمة.

٤ ـ التنظيم والإدارة:

تتضح أهمية التنظيم والإدارة في أنه لا يمكن لعناصر الأنتاج على اختلاف أنواعها أن تتضافر تلقائياً، بعضها مع البعض، في سبيل انتاج أية سلعة أو خدمات معينة. إذ لابد من آداء وظيفة اقتصادية هامة هي الجمع والتأليف بين عوامل الأنتاج بالنسب الملائمة.

والمنظم هو الذي يؤدي هذه الوظيفة، وقراراته التنظيمية هي التي تحدد الاسلوب الفني في الانتاج، بل ويتوقف عليها طبيعة هذا الانتاج كماً وكيفاً، وينطبق ذلك على كل وحدة انتاجية يشرف عليها المنظم ويتحمل مسئوليات الإدارة والتنظيم فيها، مهما كان حجم هذه الوحدة أو شكلها أو نوع نشاطها.

من هنا تتضح أهمية المنظم الذي يتولى مهمة التأليف والتنسيق بين عناصر الأنتاج المختلفة واختيار الاجابات على ما سبق أن طرحنا من أسئلة عند مناقشتنا للمشكلة الأقتصادية (ماذا ننتج وكم، وكيف ننتج، ولمن ننتج؟) ولهذا فأن أهمية المنظم لا تقل شأناً عن أهمية عنصر العمل أو عنصر رأس المال في العملية الأنتاجية.

الفصل الرابع

الاحتمالات الفنية المتاحة للمجتمع

منحنى امكانيات المجتمع الانتاجية :

يمكننا تفهم حقيقة المشكلة الاقتصادية وكيفية الاجابة على التساؤلات ماذا وكيف ولمن؟ من خلال ما يعرف بمنحنى امكانية الانتاج، أو ما يسمى أحياناً منحنى حدود الأنتاج.

ولقد اتضح لنا مما تقدم أن توفر كميات محدودة من الموارد التي يمكن استعمالها لأنتاج السلع والخدمات المختلفة، التي يحتاج إليها المجتمع، يستدعي بالضرورة الاختيار بين هذه السلع وبين هذه الخدمات التي هي بالتعريف نادرة، ويمكن توضيح ذلك بالمثال الآتي :

لنفرض أن هناك اقتصاداً لديه عدد محدود من (العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال. المعرفة التكنولوجية) الخطوة الأولى للاجابة على التساؤلات الثلاث (ماذا وكيف ولمن؟) تتطلب أن يتخذ المجتمع قراراً بالكيفية التي يجب أن توزع بها الموارد المختلفة المتاحة له والمحدودة الكمية بين وعلى أوجه الاستعمالات المتباينة والتي يمكن انتاجها. وعلى هذا المجتمع أن يقرر الكمية التي يجب أن تزرع قمحاً من الأرض، والكمية من المصانع التي تنتج الملابس، وعدد العمال الذين ينتجون الآلات.. الخ. وفي الحقيقة أن هذه المشاكل هي على درجة كبيرة من التعقيد ليس فقط فيما يتصل بالبحث عن حلول لها، بل وحتى فيما يتعلق بطريقة عرضها. ولتبسيط العرض سنفترض الفروض التالية :

١ ـ أن هناك سلعتين فقط (أو قسمين من السلع، سلع ضرورية

وسلع كمالية) يرغب المجتمع في انتاجها.

٢ ـ ثبات الفن التكنولوجي المستخدم.

٣ ـ أن عناصر الانتاج مشغلة كلها بالكامل تشغيلاً مرشداً كاملاً أي في حالة تشغيل كامل.

لو افترضنا الآن أن جميع الموارد التي يملكها المجتمع قد خصصت لأنتاج السلع الضرورية (وليكن الخبز مثال لها)، فان اقصى ما يمكن للمجتمع انتاجه منها هو ٥ ملايين رغيف على سبيل المثال. ومن الطبيعي أن هذا المجتمع ـ طالما وجّه كل موارده المحدودة لأنتاج السلع الضرورية ـ لن ينتج أية كمية من السلع الكمالية (ولتكن السيارة مثال لها)، لأنه لم يوّجه أيا من موارده لانتاجها. وعليه فان ما ينتجه هذا المجتمع هو «٥» ملايين رغيف و«صفر» سيارة. ويطلق على هذا الوضع الامكانية الانتاجية الأولى التي قد يختارها هذا المجتمع.

أما إذا وجهت كل موارد المجتمع نحو انتاج السلع الكمالية فقط، السيارات بدلاً من الخبز، في هذه الحالة أيضاً ستكون النتيجة كمية قصوى محدودة من السيارات ولتكن «١٥» ألف سيارة. وحيث أن المجتمع لم يوجه أي جزء من موارده لانتاج الخبز، فان انتاجه منه سيكون صفراً، وعليه فان الامكانية الثانية التي قد يختارها هذا المجتمع هي «١٥» ألف سيارة و«صفر» وحدة خبز.

والحالتان السابقتان هما حالتان متطرفتان وتمثلان الامكانيات القصوى لما يمكن أن يختاره هذا المجتمع وبين هاتين الحالتين هناك العديد من الامكانيات الأنتاجية التي يستطيع هذا المجتمع ان يختار

بينها وهو ما يمكن تمثيله بالجدول التالي[1]:

امكانيات المجتمع الأنتاجية

امكانيات الأنتاج	خبز بملايين الوحدات	سيارات بآلاف الوحدات
أ	٥	صفر
ب	٤	٥
جـ	٣	٩
د	٢	١٢
هـ	١	١٤
و	صفر	١٥

نلاحظ من الجدول أن امكانية الأنتاج (أ) تعني انتاج الخبز فقط ولا شيء من السيارات، بينما تعني امكانية الإنتاج (و) انتاج السيارات فقط ولا شيء من الخبز. وبين هاتين النهايتين يمكن زيادة انتاج أحد السلعتين وذلك على حساب نقص الأنتاج من السلعة الأخرى، فزيادة انتاج السيارات مثلاً تتطلب التضحية بانتاج الخبز والعكس صحيح وهذه الحقيقة يعبر عنها بأنها «تحويل» من السلعة الأولى إلى السلعة الثانية أو العكس. وكلما زاد تحويل الموارد من انتاج الخبز إلى انتاج السيارات، يمكن زيادة انتاج السيارات. وهذا في الواقع عبارة عن تحويل قدر من عناصر الانتاج المستخدمة في انتاج الخبز إلى انتاج السيارات.

(١) يجدر التنويه إلى أننا استخدمنا نفس بيانات الجدول الوارد في كتاب البروفسور «ساملسون» المرجع المشار إليه سابقاً.

ويلاحظ أن الكمية من الخبز التي يتنازل أو يضحي بها المجتمع في سبيل الحصول على وحدة اضافية من السيارات تتزايد كلما أراد المجتمع زيادة الكميات التي يحصل عليها من السيارات. فالخبز يحول إلى سيارات عن طريق تحويل الموارد من انتاجه إلى انتاج السيارات، ففي البداية وعند الانتقال من الامكانية (أ) إلى الامكانية (ب) تنازل المجتمع عن «١» مليون رغيف خبز وحوّل الموارد التي توفرت إلى انتاج السيارات وحصل مقابل ذلك على «٥» آلاف سيارة. وعندما تنازل المجتمع عن انتاجه من الخبز مرة أخرى بما مقداره «١» مليون وحدة خبز آخر وحول الموارد التي توفرت إلى انتاج السيارات حصل مقابل ذلك على «٤» آلاف سيارة اضافية. وهكذا كلما زاد في تحويل الموارد من انتاج الخبز إلى انتاج السيارات كلما زاد ما يضحي به من الخبز للحصول على وحدة اضافية من السيارات.

وهذه الظاهرة مرجعها إلى قانون اقتصادي يعرف بأسم «قانون تناقص الغلة» وسنكتفي هنا باعطاء شرح مبسط لهذه الظاهرة. الواضح أنه عندما كانت الموارد مخصصة لانتاج الخبز فيجب الا يفهم أن معنى ذلك أن كل الموارد صالحة تماماً لانتاج الخبز، ذلك أن بعض هذه الموارد ليس صالحاً لانتاج الخبز. وقد تكون هذه الموارد صالحة لانتاج سلعة أو سلع أخرى. ولذا فعند بداية التحويل تحول هذه الموارد من انتاج الخبز إلى انتاج السلع الأخرى (السيارات) والتي تكون أكثر مناسبة لانتاجها. على أن استمرار عملية التحويل هذه سيؤدي في النهاية إلى سحب كميات من الموارد المتخصصة في انتاج الخبز وتوجيهها لانتاج السيارات التي لا تكون متخصصة تماماً في انتاجها. وهذا يستتبع بالضرورة أن العامل المتخصص في انتاج سلعة الخبز سينتجها بكفاءة عالية، أما إذ وجه هذا العامل إلى انتاج السيارات (غير المتخصص في

انتاجها) فسيتبع ذلك إنخفاض كفاءته في انتاج السيارات. والانتاج بكفاءة عالية يعني اننا نحصل على السلعة بنفقات (تكاليف) انتاج أقل. وعند سحب أو تحويل العامل المتخصص في انتاج الخبز إلى إنتاج السيارات فإن انتاجيته ستتصف بالانخفاض بالمقارنة بانتاجيته في الخبز، ومعنى انخفاض الانتاجية هو ارتفاع التكاليف. ويلاحظ أن العكس صحيح لو أننا بدأنا من النقطة (و) حيث توجه كل الموارد لانتاج السيارات.

ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل البياني الآتي، حيث يعبر المحور الأفقي عن كميات الخبز بينما يعبر المحور الرأسي عن كميات السيارات.

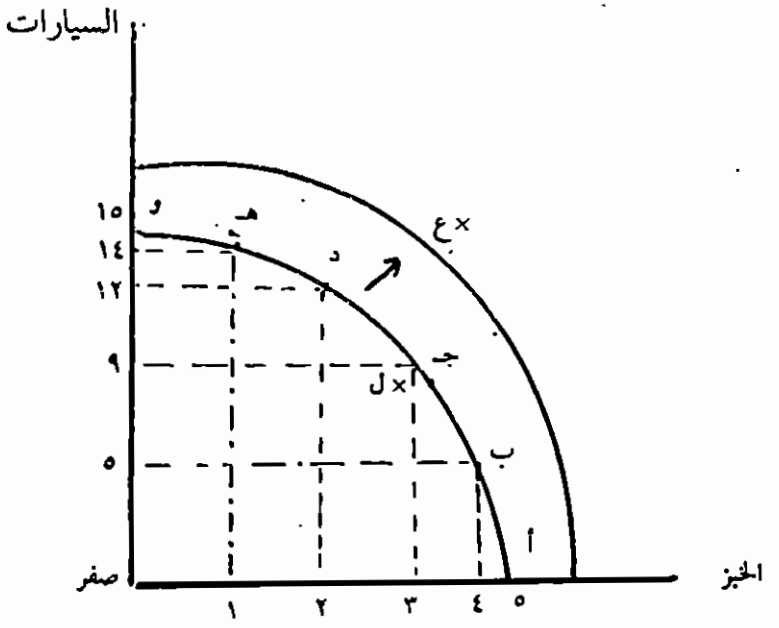

واضح من الرسم أن الامكانيات الانتاجية الستة تمثل بنقطة أحداثياها كمية الخبز وكمية السيارات في كل امكانية، وان المنحنى يتجه من أعلى إلى أسفل جهة اليمين تعبيراً عن ندرة الموارد.

فالامكانية (أ) تعبر عن انتاج ٥ ملايين رغيف خبز وصفر وحدة السيارات، ويعبر عن هذا الخليط بالتعبير الآتي (صفر، ٥)، وتمثل الامكانية الانتاجية (أ) النقطة القصوى الأولى التي يمكن للمجتمع بتوظيف وتشغيل كل موارده تحقيقها.

كذلك تعبر امكانية الانتاج (و) عن انتاج «١٥» ألف سيارة وصفر وحدة خبز، ويعبر عن هذه الامكانية بالآتي (١٥، صفر) وتمثل هذه الامكانية النقطة القصوى الثانية التي يمكن للمجتمع تحقيقها، بتوظيف وتشغيل كل موارده في انتاج السيارات فقط.

وبين الامكانيتين الانتاجيتين (أ، و) هناك عدد لا نهائي من الامكانيات التي يمكن للمجتمع تحقيقها بالتضحية أو التنازل عن كميات مختلفة من الخبز وانتاج السيارات بدلاً منها أو العكس. فمثلاً الامكانيات الانتاجية ب، جـ، د، هـ الموضحة على الرسم ليست الا بعضاً مما يمكن للمجتمع انتاجه من الخبز والسيارات بتوظيف موارده توظيفاً أو تشغيلاً كاملاً. وبتوصيل نقاط امكانيات الانتاج هذه فسنحصل على المنحنى أ ب جـ د هـ و والذي يسمى «منحنى امكانيات المجتمع الانتاجية».

وهذا المنحنى يعبر عن الحقيقة الأساسية الآتية: «المجتمع الذي يوظف أو يشغل موارده تشغيلاً كاملاً ومرشداً لابد من أن يتنازل أو يضحي بانتاج سلعة ما عندما يقرر القيام بانتاج سلعة أخرى». وهذه الحقيقة تفترض أنه يمكن تحويل الموارد من انتاج السلعة الأولى إلى انتاج

السلعة الأخرى، أي أنه من الممكن تحويل بعض الموارد (العمل مثلاً) التي تستخدم في انتاج الخبز لانتاج السيارات. وعملية احلال الموارد هذه ضرورية، فهي قانون الحياة في كل مجتمع يوظف ويشغل كل موارده الانتاجية. ومنحنى امكانيات المجتمع الانتاجية يمثل ما هو متاح للمجتمع للاختيار.

والتساؤل الآن عن ماذا يحدث لو لم تكن كل موارد المجتمع في حالة تشغيل كامل، أي كان هناك بعض العمال المتعطلين وبعض الأراضي غير مستغلة غير انها صالحة للانتاج.. الخ؟ في مثل هذه الظروف لا يكون المجتمع على منحنى امكانياته الانتاجية وانما عند نقطة تقع داخل المنطقة وإلى يسار المنحنى أ ب جـ د هـ و كالنقطة (ل) مثلاً. ومن الواضح أنه في حالة تعطيل بعض موارد المجتمع الانتاجية يمكن زيادة ما ينتجه هذا المجتمع عن طريق تشغيل هذه الموارد وبالتالي الانتقال من النقطة (ل) إلى نقطة أخرى تقع على منحنى امكانية الانتاج. وهذا ما تهتم به نظريات التشغيل والتوظف والدخل.

أما النقطة (ع) التي تقع خارج حدود المنحني، فتعبر عن أن المجتمع لا يستطيع في ظل موارده الحالية انتاج مجموعات السلع والخدمات التي تمثلها هذه النقطة. ويمكن فقط عن طريق تنمية الموارد الانتقال بمنحنى امكانيات الانتاج إلى الوضع الأعلى وليكن عند نقطة (ع). وهذا يعني أن المجتمع أصبحت لديه القدرة على انتاج أكبر من كلا النوعين من السلع الضرورية والسلع الكمالية، وهذا ما تهتم به نظريات النمو الاقتصادي.

منحنى امكانيات الانتاج والاجابة على التساؤلات الثلاثة :

يمكن تفهم حقيقة المشكلة الاقتصادية من الرسم السابق، فحقيقة ندرة الموارد تتضح من عدم القدرة على انتاج خارج المنحنى أ ب جـ د هـ و، كما يمكن تفهم مشكلة الأختيار من كون منحنى الامكانيات ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين وذو ميل سالب، أي ضرورة التضحية بانتاج سلعة على حساب انتاج سلعة أخرى.

ومن ثم فإن **السؤال الأول**: ماذا ننتج؟ لا يخرج عن كونه سؤالاً عن كيفية توزيع الموارد بين انتاج السلع المختلفة في المجتمع (الخبز والسيارات في نموذجنا السابق). أما **السؤال الثاني**: كيف ننتج؟ فلا يخرج عن كونه سؤالاً عن كيفية المزج والتأليف بين الموارد التي يجب أن تشترك في انتاج كل من السلع المعنية. فهذا السؤال إذن يتعلق بالاسلوب الفني للانتاج الذي يمكن اتباعه في انتاج كل من السلعتين، وعليه فإذا وجد المجتمع عند نقطة تقع على المنحنى أ ب جـ د هـ و، فيعد ذلك دليلاً على تطبيق أكثر الطرق كفاءة في الانتاج، أما إذا وجد المجتمع عند نقطة أسفل منحنى إمكانيات الانتاج، فيعد ذلك دليلاً على عدم اختيار الفن الانتاجي الملائم. وأخيراً يأتي **السؤال الثالث**: لمن ننتج؟ وهذا التساؤل يتعلق بكيفية توزيع الانتاج بين الأفراد، وكما ذكرنا من قبل، أن وجود حدود على ما هو متاح من الموارد يعني وجود حدود على ما يمكن انتاجه واتاحته من السلع النهائية. ومن ثم إذا لم يكن هناك الكثير من السلع والخدمات بحيث يمكن اشباع احتياجات كل فرد اشباعاً كاملاً، فان مشكلة كيفية وتقسيم ما هو متاح من هذه السلع والخدمات تبرز في الأفق، إذ لا يمكن استنتاج عملية توزيع

الانتاج مباشرة من منحنى الامكانيات الانتاجية، ولكن يمكن تبين ذلك بطريق غير مباشر، فإذا تبين ان المجتمع ينتج سلع كمالية أكثر من السلع الضرورية دل ذلك على سوء توزيع الناتج القومي والموارد والثروات والدخول بين الأفراد في ذلك المجتمع.

الفصل الخامس

الناتج القومي ودورة النشاط الاقتصادي

مقدمـــة :

إذا نـظرنا إلى أي عمليـة انتاجيـة، فسنجـد انها العمليـة التي تتم بانتاج سلعة أو خدمة معينة وذلك باستخدام عوامل الانتاج.

ولو نظرنا إلى أي فرد في المجتمـع لوجـدنا أن لـه وظيفتان: الأولى استهلاكية، والثانية: انتاجية، فـالفرد يقـوم بدور المستهلك في الـوقت الـذي يعد هـو في حد ذاتـه عنصراً من عنـاصر الانتاج. فهـو يشـارك بمجهـوده في الانتاج أو يشـارك بما يملكـه من رأس مال أو أراضي أو بمـا لديه من قدرات أدارية وتنظيمية.

ويحصل كل عنصر من عناصر الانتاج، والـذي شارك في العمليـة الانتاجية، عـلى عائـد أو مكافـأة نظير أو مقـابل اشـتراكه في الانتـاج. فالعمل يحصل على الاجر، والأرض تحصل عـلى ربح، ويحصـل رأس المـال على الفـائدة والمنـظم على الأربـاح. ومجموع هـذه المكـافـآت أو العوائد تشكل دخول الأفراد. وقياساً على ذلك تتكون دخـول الأفراد، وهذا يعني من الجانب الأخر انه كلما زادت العمليـات الانتاجيـة حجماً ومستـوى، كلما زاد اشتراك عـوامل الانتـاج، أي كلما زادت دخولهـا، ومن ثم زيادة القدرة الشرائية، أي زيادة الطلب وزيادة الـطلب يتبعها زيادة العرض، أي زيادة العمليات الانتاجية ثم زيادة الدخـول وهكذا يتكون الدخول القومي.

دورة النشاط الاقتصادي:

بداية يمكننا النظر إلى الاقتصاد القومي في صورة مبسطة ونعتبره مكوناً من قطاعين فقط، هما القطاع العائلي (الافراد) وقطاع المشروعات. تقوم المشروعات بانتاج السلع والخدمات المختلفة ويقوم المستهلكون بشراء هذه السلع والخدمات. ولكي يتمكن المستهلكون من شراؤها لابد لهم من دخول يحصلون عليها نتيجة مساهمتهم في العمليات الانتاجية وتقديم خدماتهم في هذا المجال. وكما نعلم فإن عوامل الانتاج هي العمل والأرض ورأس المال والتنظيم، وفي مقابل هذه الخدمات تدفع المشروعات دخولاً لأصحاب هذه العوامل، فيحصل العامل على أجر، وصاحب الأرض على الريع، ورأس المال على الفائدة، والمنظم على الربح.

ومن الطبيعي أن ينفق الأفراد الدخول التي يحصلون عليها على السلع والخدمات. والسلع والخدمات هي النتاج الطبيعي لقطاع المشروعات. اذن فهناك تدفقات دائرية للسلع والخدمات بين المشروعات والقطاع العائلي، وخلال هذه التدفقات يتولد دخل الأفراد والدخل القومي.

يبين هذا الشكل نموذج على جانب كبير من التبسيط للبنيان الاقتصادي القومي. ووفقاً لهذا النموذج تنقسم الوحدات الاقتصادية إلى وحدات استهلاكية ومنشآت انتاجية، وتتفاعل هذه الوحدات في مجموعتين من الأسواق أحداهما أسواق المنتجات النهائية وثانيها أسواق عوامل الانتاج.

وتشمل الوحدات الاستهلاكية كافة أفراد القطاع العائلي التي

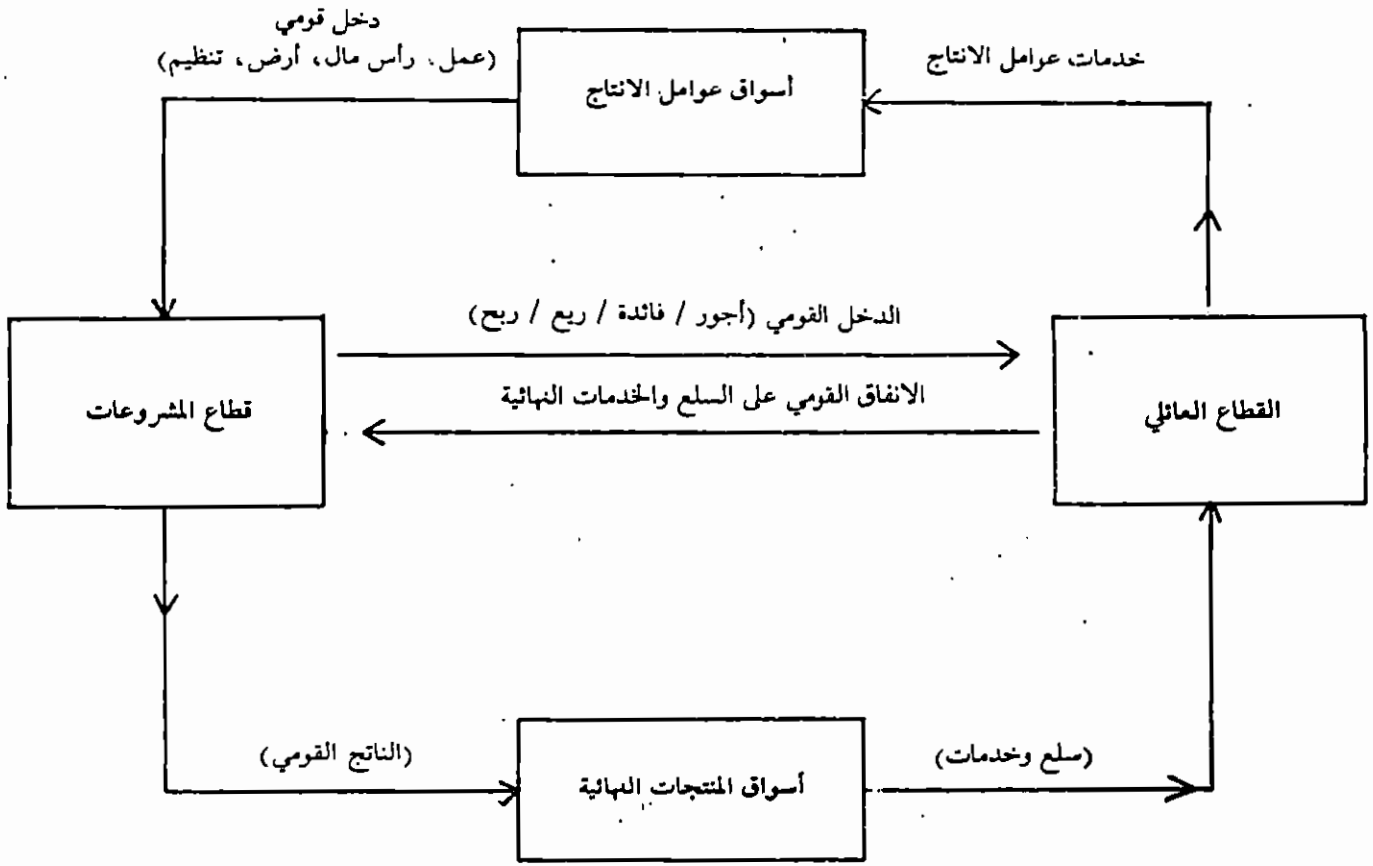
دخل قومي
(عمل، راس مال، أرض، تنظيم)
أسواق عوامل الانتاج
خدمات عوامل الانتاج
الدخل القومي (أجور / فائدة / ريع / ربح)
الانفاق القومي على السلع والخدمات النهائية
قطاع المشروعات
القطاع العائلي
(الناتج القومي)
أسواق المنتجات النهائية
(سلع وخدمات)

يضمها البنيان الاقتصادي القومي، وواضح أن القطاع العائلي هو القطاع الحائز لخدمات عناصر الانتاج. أما قطاع المشروعات الانتاجية فهو القطاع الذي يقوم بتوظيف عناصر الانتاج بغرض انتاج السلع والخدمات النهائية للقطاع العائلي.

ويشمل سوق عناصر الانتاج، السوق الذي تباع وتشتري فيه خدمات عناصر الانتاج من عمل وارض.. الخ.. أما سوق الناتج القومي فهو السوق الذي تباع وتشتري فيه المنتجات النهائية من سلع وخدمات.

وبالنظر إلى الشكل السابق يتضح وجود تيارين من التدفق يمثل أحداهما تدفقات دائرية للسلع والخدمات، بينما يمثل الأخر تدفقات نقدية.

فالتدفق الدائري للسلع والخدمات (التدفق العيني) انما يتمثل في الخدمات العينية التي تقدمها عوامل الانتاج، وهي خدمات العمل ورأس المال والأرض والتنظيم مقابل الحصول على سلع وخدمات عينية يقوم بتقديمها قطاع المشروعات. بمعنى أخر أن هناك انتقالاً لخدمات عناصر الانتاج من القطاع العائلي بصفته مالكاً لهذه العوامل والخدمات الانتاجية إلى قطاع المشروعات التي تستعين بتلك الخدمات في القيام بانتاج السلع والخدمات.

أما التدفق الدائري للنقود (التدفق النقدي) فيتمثل في حصول عوامل الانتاج على عوائد أو مكافأت نظير اشتراكها في العملية الانتاجية (أجور، فائدة، ربح، ريع) ثم انفاق هذه الدخول التي تسلموها في الحصول على السلع والخدمات التي انتجها قطاع المشروعات. بمعنى أخر ففي مقابل الخدمات التي يقدمها القطاع

العائلي للمشروعات يتقاضون عوائد ودخول نقدية، وهذه الدخول النقدية تستخدم في شراء السلع والخدمات التي تذهب حصيلتها إلى قطاع المشروعات.

الدخل القومي:

يتضح من تدفق الدخل انه دائري، بمعنى ان الدخل عندما يتدفق من القطاع العائلي (كمستهلكين) إلى قطاع المشروعات (كمنتجين) يعود مرة أخرى إلى القطاع العائلي ثم إلى قطاع المنتجين وهكذا في شكل دائري ومستمر.

وعليه يتضح من التدفق الدائري للدخل، ان الدخل القومي هو مجموع عوائد عوامل الانتاج، كما وأنه أيضاً مجموع دخول الأفراد. ومن الجهة الأخرى نجد أن الدخل القومي هو الانفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة، أي أن «الدخل القومي يساوي مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة وذلك في فترة معينة هي فترة سنة في العادة».

وعادة ما تتم حسابات الدخل القومي في فترة سنة، ويرجع ذلك إلى أن انتاج بعض السلع والخدمات خاصة الزراعية ذو طابع موسمي فإذا ماتمت حسابات الدخل كل ستة شهور مثلاً، فإن الدخل القومي سيبدو منخفضاً في الفترة التي لا يجني فيها المحصول، بعكس الأمر بالنسبة للستة أشهر التالية.

كما يتضح أيضاً أن الدخل القومي يعبّر عن القيمة السوقية للانتاج السنوي من السلع والخدمات، وهو بذلك مقياس نقدي، والسبب في الاعتماد على القيمة السوقية في قياس الانتاج السنوي يكمن وراء

الصعوبة في تجميع السلع والخدمات المختلفة التي تنتج في اقتصاد ما خلال السنة كمياً.

فمن المستحيل أن نجمع الكميات المادية من السلع والخدمات إلى بعضها البعض، لاختلاف وحدات القياس، فلا يمكن أن تجمع المنسوجات مع السيارات مع خدمات الأطباء والمدرسين.. الخ ولابد أن تحول كل هذه الكميات إلى مقياس عام مشترك هو «النقود».

وعلى ذلك فإن الدخل القومي انما يعبر عن التقدير النقدي لمجموع ما ينتج من سلع وخدمات نهائية في الاقتصاد القومي في فترة سنة. ولما كان الدخل والناتج هما الوجهين المقابلين لنفس الشيء، فكثيراً ما يستخدم تعبير الناتج القومي بدلاً من الدخل القومي، وذلك على اعتبار أن الناتج القومي هو تماماً من حيث الحجم والتكوين الدخل القومي، أي أن الناتج القومي والدخل القومي ما هما إلا جانبان لعملة واحدة الأول هو الناتج القومي منظوراً إليه من حيث الانتاج، والجانب الثاني هو الدخل القومي منظوراً إليه من حيث توزيع الناتج على عناصر الانتاج في صورة نقدية.

طرق قياس (حساب) الدخل القومي:

يمكن قياس الدخل القومي باستخدام الطرق التالية:

الطريقة الأولى:

الدخل القومي هو مجموع السلع والخدمات التي انتجت مضروبة في ثمنها. . أي هو القيمة النقدية لهذه السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة.

أي أن

الدخل القومي = (عدد امتار المنسوجات × ثمن المتر) + (كمية السيارات × ثمن السيارة)
+ (كمية القطن × ثمن القنطار) + (كمية خدمة النقل × ثمنها) + ... الخ.

الطريقة الثانية:

الدخل القومي هو مجموع ما أنفقه المجتمع بمختلف أفراده وقطاعاته، أي هو الانفاق الكلي. ذلك أن مجموع ما أنفق على سلعة ما لابد وان يساوي قيمة هذه السلعة. فلو أن انتاج الثلاجات كان ١٠٠٠ ثلاجة سنوياً وكان سعر الثلاجة ٩٠٠ ريال، فإن قيمة الثلاجات = ١٠٠٠ × ٩٠٠ = ٩٠٠,٠٠٠ ريال، وعليه فإن ما يباع من الثلاجات في الداخل وفي الخارج وما يحتفظ به في المخازن لابد وان يساوي ٩٠٠,٠٠٠ ريال.

الطريقة الثالثة:

الدخل القومي هو مجموع عوائد عوامل الانتاج، أي مجموع

الدخول التي يحصل عليها الأفراد نتيجة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي. فما يحصل عليه أصحاب الأعمال من ايراد نتيجة لبيع السلع المنتجة يوزع على العمال في صورة أجور وعلى الأرض في صورة ريع، وعلى رأس المال في صورة فائدة وعلى المنظم في صورة ربح.

وعليه فإن الدخل القومي = الأجور + الفوائد + الريع + الربح.

الفصل السادس

الطلب والعرض وتوازن السوق

يتحدد ثمن أي سلعة في السوق بناء على الحاجة إلى هذه السلعة (أو الطلب عليها) وندرة هذه السلعة (أو المعروض منها). وبناء على التفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض يتحدد ثمن السلعة في السوق.

وعليه فلكي نصل إلى كيفية تكون الثمن في السوق، فإن الأمر يلزم أن نبحث في كل من الطلب والعرض وكيف يتفاعلان معاً لتحديد الثمن السوقي.

وفيما يلي دراسة عن طلب السوق:

أولاً: الطلب

تعريف الطلب:

يقصد بطلب السوق على سلعة ما «الكميات التي يكون المستهلكين على استعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة لها في السوق وذلك في فترة زمنية معينة، مع افتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها».

من هذا التعريف يتضح مايلي:

١ ـ ضرورة التفرقة بين الطلب والكمية المطلوبة. فالطلب هو قائمة تحوي الكميات التي يطلبها المستهلكون عند الأثمان المختلفة. بمعنى آخر فالطلب يعبر عن جدول الطلب. أما الكمية المطلوبة

فيقصد بها كمية معينة عند ثمن معين داخل جدول أو قائمة الطلب. وأهمية التفرقة هذه تنبع من أن لفظة «تغير الطلب» انما تعني تغير كميات الجدول كله بالنسبة لنفس الأثمان. أما «تغير الكمية المطلوبة» فتعني الانتقال من كمية معينة إلى كمية أخرى داخل نفس الجدول.

٢ ـ اننا نفترض ثبات الأشياء أو العوامل الأخرى. وهذا يعني أننا نرغب في دراسة العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة فقط مع تثبيت أو تجريد العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب وهي (أسعار السلع البديلة وأسعار السلع المكملة، ومستوى دخول المستهلكين، وعدد المستهلكين، وأذواق المستهلكين).

وعادة ما يطلق على العلاقة التي تجمع بين الكمية المطلوبة من سلعة ما، وهذه العوامل المحددة لها «دالة طلب المستهلك» والتي يمكن صياغتها كما يلي:

الكمية المطلوبة من سلعة ما تتوقف على ثمن السلعة، وثمن السلع البديلة، وثمن السلع المكملة، ودخل المستهلكين، وأذواق المستهلكين وعدد المستهلكين.

وسندرس كل عنصر من هذه العناصر على حدة، وسنتبع في ذلك أسلوباً تحليلياً هو تغيير أحد العوامل وثبات العوامل الأخرى. وهكذا.

أولاً: دراسة العلاقة بين الكمية المطلوبة وثمن السلعة فقط:

وسنفترض هنا ثبات العوامل المحددة للكمية المطلوبة من سلعة ما باستثناء ثمن هذه السلعة فقط.

قانـون الطلب:

وهو الذي يبين طبيعة العلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبـة وبين سعرها، وينص قـانون الـطلب على أنـه «كلما ارتفع ثمن السلعـة كلما انخفضت الكميـة المـطلوبـة، والعكس صحيـح، فكلما أنخفض ثمن السلعة كلما ارتفعت الكمية المطلوبة منها».

ويتضح من هذا القانون أنـه يبَّين العـلاقة العكسيـة بين الأسعـار والكميـات المطلوبـة، وهي العلاقـة التي يكون فيهـا الثمن هو المتغـير المستقـل أي الـذي يؤثـر في الكميـة وليس العكس، وتكـون الكميـة المـطلوبة هي المتغـير التابـع. ولهـذا يـأخـذ منحنى الـطلب هـذا الميـل السالب.

جـدول الطلـب:

ويمكن عن طريق هذا الجـدول الافتراضي للكميـات والأسعار أن نفسر ونوضح عمل قانون الطلب.

(جدول الطلب على القمح في الأسبوع)

	الثمن بالريال	الكمية المطلوبة
أ	٥٠	٢٠٠
ب	٤٠	٣٠٠
جـ	٣٠	٤٥٠
د	٢٠	٦٥٠
هـ	١٠	٩٠٠

يوضح جـدول الطلب أن المستهلك عنـد الثمن ٥٠ ريالاً مثـلاً، يـرغب في الحصـول عـلى ٢٠٠ طن قمـح في الأسبـوع. وإذا انخفض

الثمن إلى ٤٠ ريالاً، زادت الكمية المطلوبة إلى ٣٠٠ طن. . وهكذا، يتضح اذن ان الثمن يؤثر على الكمية المطلوبة تأثيراً عكسياً، إذا انخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة، وإذا ارتفع الثمن قلت الكمية المطلوبة.

وهذا هو ما نعنيه عندما نتحدث عن التغير في الكمية المطلوبة أي التغير في الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة التغير في ثمنها فقط، ويصور ذلك بالانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب.

منحنى الطلب:

منحنى الطلب هو الصورة البيانية لجدول الطلب، حيث تقاس الأثمان على المحور الرأسي والكميات المطلوبة على المحور الأفقي.

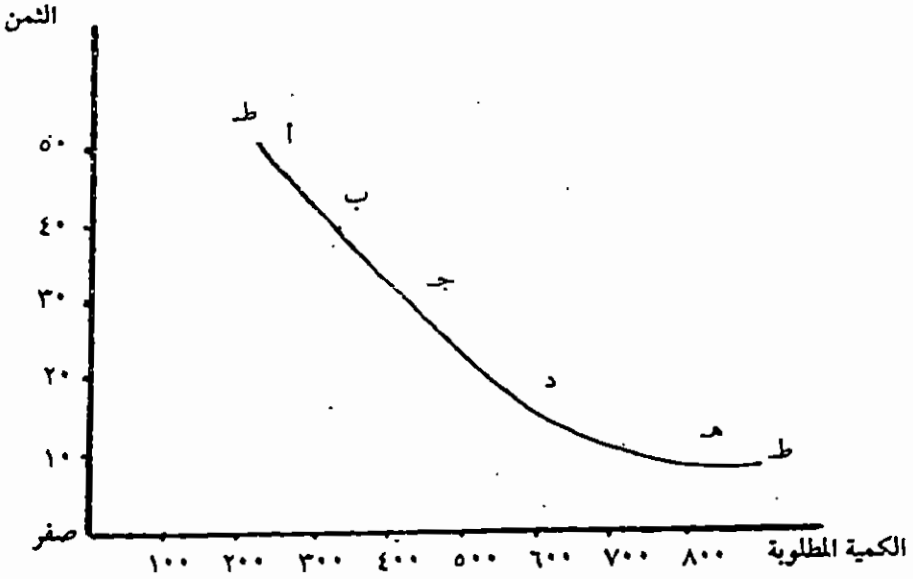

من هذا الرسم يتضح أن منحنى الطلب (طـ طـ) ينحدر من أعلى

إلى أسفل تجاه اليمين، ومعنى ذلك أنه يوضح العلاقة العكسية بين الثمن والكمية المطلوبة، ولذافانه ذو ميل سالب.

تفسير شكل منحنى الطلب:

يرجع انحدار الطلب من أعلى إلى أسفل إلى سببين:

السبب الأول:

ويعرف «بأثر الدخل» فإذا افترضنا أنه قد حدث انخفاض في ثمن السلعة، فان معنى ذلك ان دخل المستهلك الحقيقي قد ازداد وهذا يدفعه إلى الرغبة في اشباع مزيد من حاجته من السلعة وذلك بطلب كمية أكبر من السلعة، وهكذا كلما انخفض ثمن السلعة كلما زادت قدرة المستهلك الشرائية ـ نتيجة للفائض الذي تحقق في دخله ـ ولهذا تزيد الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة عندما ينخفض ثمنها والعكس صحيح، ذلك أن ارتفاع ثمن السلعة التي يشتريها المستهلك انما تعني نقص دخل المستهلك الحقيقي، وبالتالي انخفاض قدرته الشرائية، ومن ثم نقص الكمية التي يطلبها المستهلك.

السبب الثاني:

ويعرف «بأثر الأحلال»، فإذا افترضنا أنه قد حدث انخفاض في ثمن السلعة محل الدراسة ـ وذلك مع ثبات أسعار السلع البديلة أو المتنافسة ـ فان ثمن السلعة محل الدراسة يصبح أكثر انخفاضاً بالنسبة إلى أثمان السلع البديلة. ولهذا يزيد المستهلك الكمية التي يستهلكها من السلعة الأولى على حساب السلع البديلة. وتسمى هذه العملية بعملية الأحلال، وهي تتسبب في زيادة الكمية المطلوبة من السلعة كلما انخفض ثمنها، وإلى نقص الكمية المطلوبة عندما يرتفع ثمنها.

ثانياً: دراسة العلاقة بين الكمية المطلوبة والعوامل التي افترضنا ثباتها على حالها:

سنفترض هنا تغير العوامل التي افترضنا ثباتها عند تعريفنا للطلب وسنقوم بدارسة العلاقة بين الكمية المطلوبة وكل عنصر من هذه العناصر كما يلي:

(أ) الكمية المطلوبة ودخول المستهلكين:

سنفترض هنا ثبات ثمن السلعة وأذواق المستهلكين وأثمان السلع الأخرى وعدد المستهلكين، والذي يتغير هنا هو دخل المستهلك.

فزيادة دخل المستهلك ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة محل البحث عند نفس الثمن، وهذا يعني أن منحنى الطلب على السلعة سينتقل بأكملة إلى الأمام جهة اليمين، أما نقص دخول المستهلكين فيؤدي نقص الطلب على السلعة عند نفس الثمن، وهذا يعني أن منحنى الطلب على السلعة سينتقل بأكمله إلى الخلف جهة اليسار.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار هنا أن هذا التغير انما ينصرف إلى جدول طلب جديد ومنحنى طلب جديد، وهو ما قصدنا به عند تعريفنا للطلب بأنه «التغير في الطلب» وتجب ملاحظة أن العلاقة بين الكمية المطلوبة ودخل المستهلكين هي علاقة طردية، فكلما زاد الدخل زاد الطلب والعكس صحيح.

(ب) الكمية المطلوبة وأثمان السلع الأخرى:

سنفترض هنا تغير أثمان السلع الأخرى وذلك مع ثبات عدد المستهلكين ودخولهم وأذواقهم وثمن السلعة محل الدراسة فكأننا نبحث

هنا العلاقة التي تربط بين الكميات المطلوبة من سلعة ما وسعر السلع الأخرى.

ونقصد بالسلع الأخرى هنا السلع البديلة (المتنافسة) والسلع المتكاملة. ففي حالة السلع المتكاملة، نجد أن الزيادة في سعر أحداهما يؤدي إلى نقص في الكمية المطلوبة من الأخرى، ذلك أن ارتفاع ثمن السكر مثلاً سوف يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة منه وبالتالي إلى نقص الطلب على الشاى ـ باعتباره سلعة مكملة ـ عند نفس الثمن، كما أن زيادة أسعار السيارات مثلاً من شأنه أن يؤدي إلى نقص ملحوظ في الكمية المطلوبة من البنزين أي أن العلاقة في حالة السلع المتكاملة هي علاقة عكسية.

أما في حالة السلع البديلة، فنجد أن الزيادة في سعر أحداهما تؤدي إلى زيادة في الكمية المطلوبة من الأخرى، ذلك أن ارتفاع أسعار الأرز مثلاً سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على سلعة المكرونة ـ باعتبارها سلعة بديلة ـ عند نفس الثمن، كما أن زيادة سعر البن يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الكمية المطلوبة من الشاي. أي أن العلاقة في حالة السلع البديلة هي علاقة طردية.

ويجب أن نؤكد هنا أن التغير هنا انما ينصرف أيضاً إلى جدول ومنحنى جديدين للطلب، أي حدث تغير في الطلب.

(جـ) الكمية المطلوبة وعدد المستهلكين:

سنفترض هنا ثبات ثمن السلعة وأذواق المستهلكين وأثمان السلع الأخري ودخل المستهلكين، والذي يتغير هنا هو عدد المستهلكين.

فزيادة عدد المستهلكين ستؤدي إلى زيادة الكميات المطلوبة من

السلعة عند كل ثمن، والعكس صحيح، فانخفاض عدد المستهلكين يؤدي إلى نقص الكميات المطلوبة من السلعة عند كل ثمن.

وهذا التغير ينصرف أيضاً إلى جدول ومنحنى جديدين للطلب أي «تغير في الطلب».

(د) الكمية المطلوبة وأذواق المستهلكين:

وهنا سنفترض ثبات كل العوامل فيما عدا أذواق المستهلكين، أي أننا سنركز تحليلنا على العلاقة بين الكمية المطلوبة وتغير أذواق المستهلكين.

والمعروف أن الكمية المطلوبة من أي سلعة تتوقف على ميل المستهلكين إليها. فإذا حدث تغير في ميول وأذواق المستهلكين نتيجة لاتفاق خطوط الموضة مثلاً مع ميول المستهلكين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الأقبال على السلعة، وتزداد الكمية المطلوبة من السلعة عند كل ثمن، والعكس صحيح في حالة اختلاف ميول وأذواق المستهلكين، فإن الكمية المطلوبة من السلعة تنخفض عند كل ثمن.

وهذا التغير ينصرف إلى جدول ومنحنى جديدين للطلب، فهو تغير في ظروف الطلب.

التمدد والانكماش (تغير الكمية المطلوبة) والتغير في ظروف الطلب «الزيادة والنقص»:

من التحليل السابق، يمكننا أن نميز بين مفهومين: التمدد والانكماش أو تغير الكمية المطلوبة، وبين تغير الطلب أو انتقال منحنى الطلب إلى الأمام وإلى الخلف.

وقد سبق وأن عرفنا أن قانون الطلب ينص على أنه إذا حدث تغير في سعر سلعة ما ـ مع ثبات العوامل الأخرى على حالها ـ فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة سوف تتغير في الاتجاه المضاد الذي حدث فيه التغير في السعر.

ويفترض الاقتصاديون أن التغير الذي حدث في الكمية المطلوبة هو نتيجة لتغير السعر فقط، ولا يرجع إلى تغير العوامل الأخرى لأننا افترضنا ثباتها بالتعريف. ويصور التغير في الكمية المطلوبة بالتحرك داخل نفس جدول الطلب أو على نفس منحنى الطلب صعوداً وهبوطاً ويطلق الاقتصاديون على التغير في الكمية المطلوبة انكماش الطلب وتمدد الطلب.

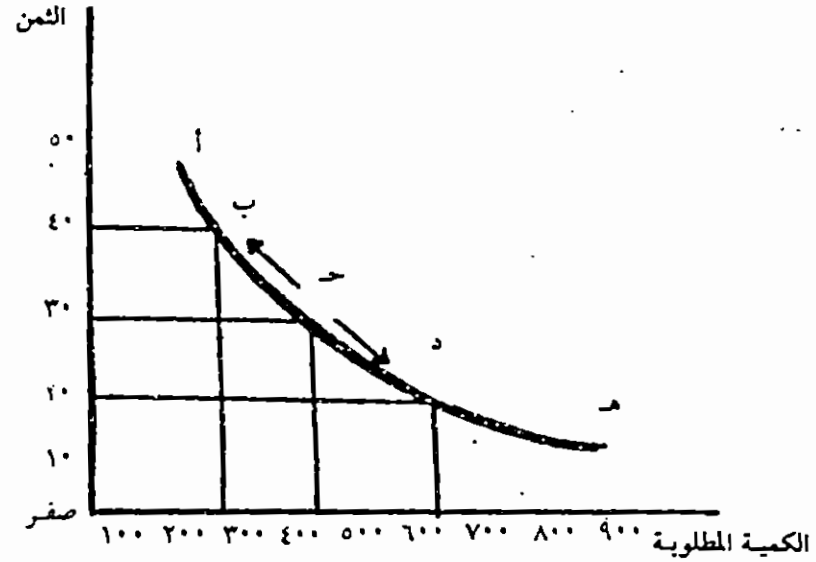

ويصور هذا المنحنى التغير في الكمية المطلوبة (التمدد والانكماش)، فزيادة السعر من ٣٠ إلى ٤٠ ريال مثلاً أدى إلى انكماش الطلب من ٤٠٠ طن إلى ٣٠٠ طن. وذلك كما هو واضح على الرسم

بالتحرك على نفس المنحنى من النقطة حـ إلى النقطة ب. أما انخفاض السعر من ٣٠ إلى ٢٠ ريال، فقد أدى إلى تمدد الطلب من ٤٠٠ طن إلى ٦٥٠ طن. وذلك كما هو واضح على الرسم بالانتقال من النقطة حـ إلى النقطة د.

أما «التغير في الطلب» سواء بالزيادة أو النقص، فهو الذي يحدث نتيجة لتغير واحد أو أكثر من العوامل التي افترضنا ثباتها، وذلك مع ثبات سعر السلعة محل البحث. وعليه فإن ثبات سعر السلعة وتغير أحد أو كل العوامل الأخرى يؤدي إلى تكوين جدول جديد ومنحنى جديد للطلب. بمعنى آخر أن هذا التغير في الطلب يعبر عنه بيانياً بانتقال منحنى الطلب من وضعه السابق إلى وضع جديد نتيجة لتغير عوامل أخرى غير الثمن، كالتغير في عدد المستهلكين أو أذواقهم أو دخولهم... الخ.

وتتوقف بيانات الجدول الجديد وشكل المنحنى الجديد للطلب على ما إذا كان التغير في العوامل الأخرى قد أدى إلى زيادة الطلب أو إلى نقص الطلب، فزيادة دخول المستهلكين وزيادة عددهم وارتفاع أثمان السلع الأخرى يؤدي إلى زيادة الطلب، على حين أن نقص دخول المستهلكين وانخفاض عددهم وانخفاض أثمان السلع الأخرى يؤدي إلى نقص الطلب.

فبالرجوع إلى جدول الطلب الذي سبق أن افترضناه، سنعمل على افتراض آخر هو تغير العوامل الأخرى تارة بالزيادة وتارة بالنقص. وفي الحالة الأولى تزداد الكمية المطلوبة من السلعة عند كل مستوى من مستويات السعر، وفي الحالة الثانية، تنخفض الكمية المطلوبة عند كل مستوى من مستويات السعر، وذلك كما في جدول الطلب التالي:

(١) الثمن	(٢) الكميات المطلوبة قبل تغير الطلب	(٣) الكمية المطلوبة بعد تغير الطلب بالزيادة	(٤) الكمية المطلوبة بعد تغير الطلب بالنقص
٥٠	٢٠٠	٣٠٠	١٠٠
٤٠	٣٠٠	٤٠٠	٢٠٠
٣٠	٤٥٠	٥٥٠	٣٥٠
٢٠	٦٥٠	٧٥٠	٥٥٠
١٠	٩٠٠	١٠٠٠	٨٠٠

ويمكن تصوير ذلك بيانياً، ونحصل على المنحنى «طـ طـ» الذي يمثل العلاقة بين العمود (١) والعمود (٢). وكذلك على المنحنى «طـ١ طـ١» الذي يمثل العلاقة بين العمود (١) والعمود (٣) أي تغير ظروف الطلب بالزيادة، وكذلك على المنحنى «طـ٢طـ٢» الذي يمثل العلاقة بين العمود (١) والعمود (٤) أي تغير ظروف الطلب بالنقص.

ويلاحظ أن المنحنى «طـ١ طـ١» يقع على يمين المنحنى «طـ طـ» ويعبر عن زيادة الطلب، بينما المنحنى «طـ٢ طـ٢» يقع على يسار المنحنى «طـ طـ» ويعبر عن نقص الطلب.

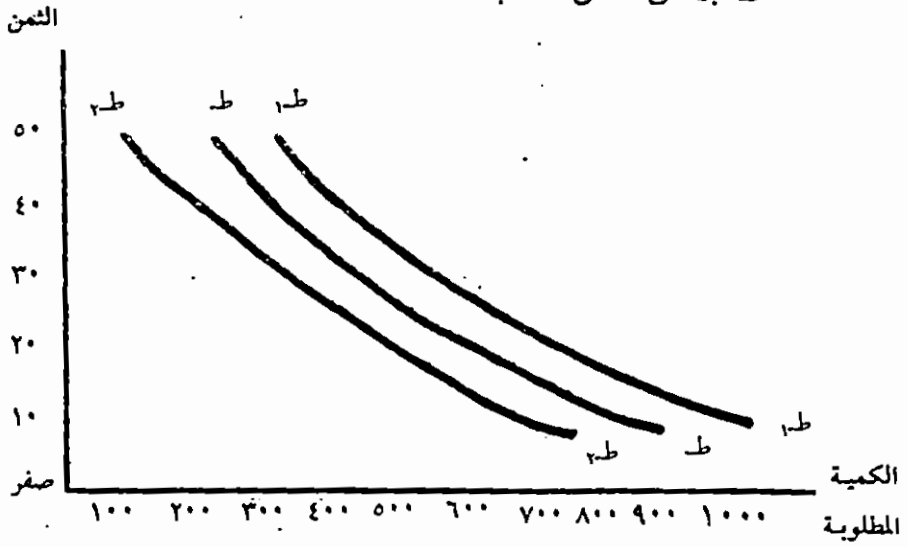

هذا الرسم يظهر أثر التغير في العوامل الأخرى على جدول الطلب بالزيادة أو النقصان.

منحنى طلب المستهلك ومنحنى طلب السوق:

عرفنا أن طلب السوق هو الكميات التي يطلبها المستهلكون من سلعة ما عند الأثمان المختلفة لها في فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وعلى ذلك فيمكن أن نؤكد بأن طلب السوق على سلعة ما لا يعدو الا أن يكون مجموع طلبات المستهلكين الأفراد على هذه السلعة. بعبارة أخرى، فاننا إذا علمنا طلب المستهلك الأول من سلعة ما عند الأثمان المختلفة لهذه السلعة وعرفنا طلب المستهلك الثاني والثالث.. الخ، فاننا بجمع هذه الكميات التي تطلب عند كل ثمن من الأثمان المختلفة لكل مستهلك نحصل على طلب السوق، وهذا ما يظهر في العمود الأخير من الجدول التالي:

الثمن	طلب المستهلك الأول	طلب المستهلك الثاني	طلب المستهلك الثالث	طلب المستهلك الرابع	طلب السوق
٩	٢	١	٢	صفر	٥
٨	٣	٢	٣	١	٩
٧	٥	٤	٦	٣	١٨
٦	٨	٧	٩	٥	٢٩

منحنى المستهلك الأول

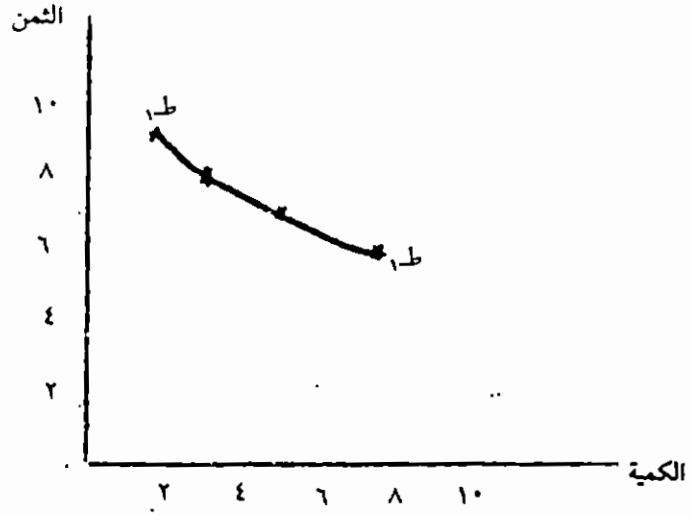

(١)

منحنى المستهلك الثاني

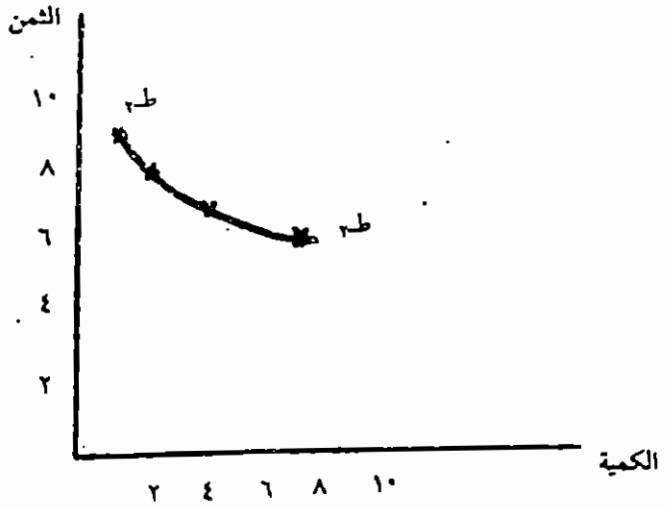

(٢)

منحنى المستهلك الثالث

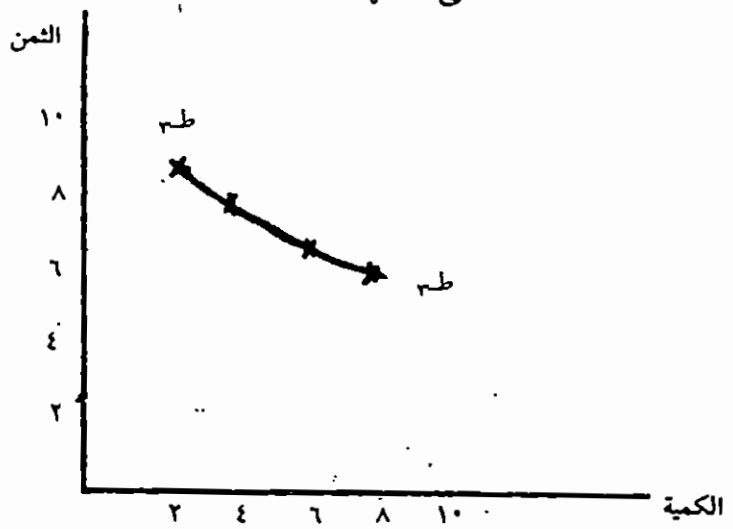

(٣)

منحنى المستهلك الرابع

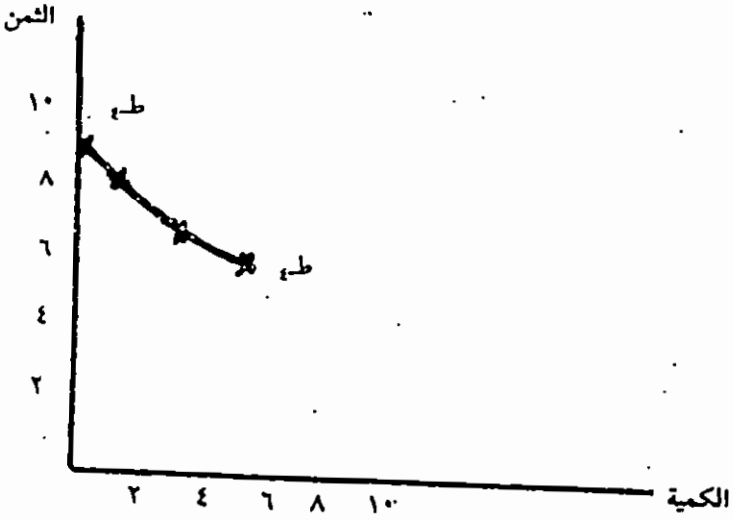

(٤)

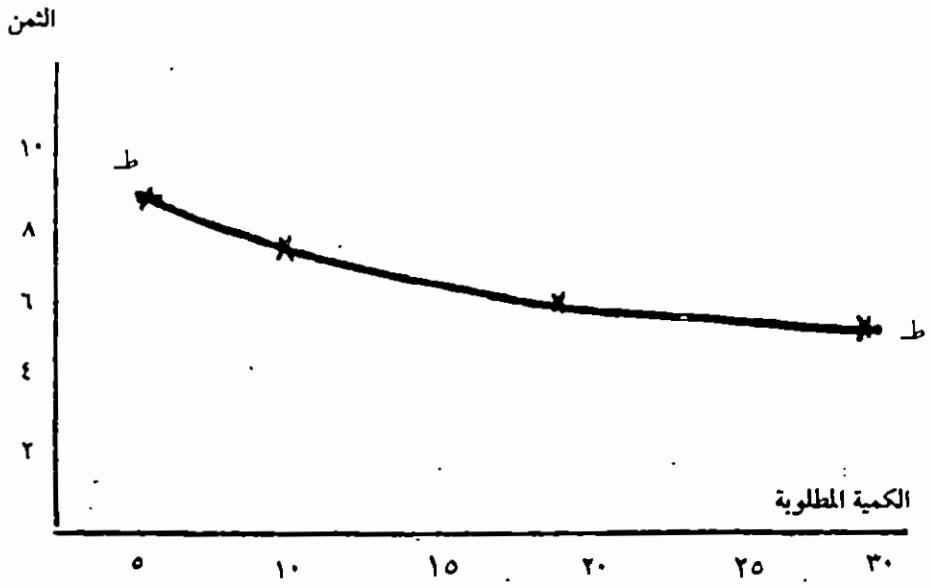

(٥)

منحنى طلب السوق

الأشكال (١)، (٢)، (٣)، (٤) توضح منحنى طلب كل من المستهلك الأول والثاني والثالث والرابع على التوالي وعن طريق جمع منحنيات الطلب جمعا جبرياً نحصل على منحنى طلب السوق وذلك كما في الشكل رقم (٥). وهذا الشكل يبين أنه كلما نقص الثمن كلما زادت الكمية المطلوبة من السلعة والعكس صحيح.

مرونة الطلب:

رأينا فيما سبق، من تعريف قانون الطلب، أن الكميات التي يطلبها المستهلكون من سلعة ما في وقت ما، عادة ما ترتفع بانخفاض الأثمان وتنخفض بارتفاع الأثمان.

غير أنه لو نظرنا إلى السلع المختلفة، فسنجد أن الزيادة في الكميات المطلوبة من كل سلعة من السلع المختلفة نتيجة لانخفاض أثمانها جميعاً بنسبة واحدة، ليست متساوية. فسنجد في بعض السلع أن تغيراً بسيطاً (بالزيادة أو النقصان) في الثمن يؤدي إلى تغير أكبر في الكمية المطلوبة، كما أن تغيراً كبيراً في الثمن يؤدي إلى تغير محدود في الكمية المطلوبة.

ويعبر الاقتصاديون عن درجة أو نسبة تأثر الطلب بتغير الثمن بمرونة الطلب. وعليه فنعرف مرونة الطلب بأنها «مدى حساسية الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغير في ثمن هذه السلعة».

فلو افترضنا مثلاً أن لدينا مستهلكان «س، ص»، يستهلك كل منهما ١٠ وحدات من سلعة ما عندما يكون ثمن الوحدة ٢٠ ريالاً. لنفرض أن ثمن هذه السلعة قد ارتفع إلى ٢٤ ريالاً. سينخفض طلب كل من س، ص ـ طبقاً لقانون الطلب ـ ولكن لن ينخفض طلب كل منهما بنفس النسبة، فإذا افترضنا أن طلب «س» انخفض إلى ٧ وحدات وانخفض طلب «ص» إلى ٩ وحدات وذلك كما في الجدول التالي:

الثمن	طلب س	طلب ص
٢٠	١٠	١٠
٢٤	٧	٩

ان ارتفاع في الثمن بنسبة ٢٠٪ أدى إلى انخفاض طلب المستهلك «س» بنسبة ٣٠٪ ولكنه أدى في نفس الوقت إلى انخفاض طلب المستهلك «ص» بنسبة ١٠٪ فقط وعليه فيمكن أن نصل إلى هذه النتيجة: (أن طلب المستهلك «س» من حيث مدى تأثره بتغير الثمن

يعتبر أكثر حساسية للتغير في الثمن بالمقارنة بطلب المستهلك «س»، وبمعنى آخر ان طلب المستهلك «س» أكثر مرونة من طلب المستهلك «ص».

وتقاس مرونة الطلب بالمعادلة التالية:

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الثمن}}$$

$$\text{أي أن مرونة الطلب «م»} = \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta ع}{ع} = \frac{\Delta ك}{ك} \times \frac{ع}{\Delta ع}$$

$$م = \frac{\Delta ك}{\Delta ع} \times \frac{ع}{ك}$$

حيث ك الكمية المطلوبة، ع السعر.

وتجب ملاحظة أن خارج القسمة يمكن أن يتخذ أي قيمة بين الصفر وما لانهاية، وعليه فيمكننا أذن تحديد درجات المرونة فيما يلي.

درجات المرونة:

١ ـ إذا كانت قيمة معامل المرونة = صفر، فإن الطلب في هذه الحالة يكون عديم المرونة.

٢ ـ إذا كانت قيمة المرونة تساوي أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح، فإن الطلب في هذه الحالة يكون غير مرن.

٣ ـ إذا كانت قيمة معامل المرونة تساوي واحد صحيح، فإن الطلب في هذه الحالة يكون متكافيء المرونة.

٤ ـ إذا كانت قيمة معامل المرونة تساوي أكبر من واحد صحيح، فإن الطلب في هذه الحالة يكون مرن.

٥ ـ إذا كانت قيمة معامل المرونة تساوي مالا نهاية، فان الطلب في هذه الحالة يكون لا نهائي المرونة.

وتجب ملاحظة أن القيمة العددية لمعامل المرونة ستكون دائماً سالبة الاشارة وذلك لكون العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة علاقة عكسية، ولهذا يجب اهمال الاشارة عند القياس النسبي.

ثانياً: العـــرض:

سنتبع في شرحنا لعرض السوق نفس الأسلوب الذي أتبعناه في شرح الطلب وعليه فسنبدأ بـ:

تعريف العرض:

يقصد بالعرض «تلك الكمية التي يكون جميع البائعون على استعداد لبيعها عند الأثمان المختلفة، خلال فترة زمنية معينة، مع أفتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها».

من هذا التعريف يتضح ما يلي:

١ ـ **ضرورة التفرقة بين العرض والكمية المعروضة.** فالعرض هو قائمة تحوي الكميات التي يعرضها البائعون عند الأثمان المختلفة. فالعرض يعبر أذن عن جدول العرض.

أما الكمية المعروضة فيقصد بها كمية معينة عند ثمن معين داخل جدول العرض. وأهمية التفرقة هذه تنبع من أن لفظة «تغير العرض» انما تعني كميات الجدول كله بالنسبة لنفس الأثمان. أما «تغير الكمية المعروضة» فتعني الانتقال من كمية معينة إلى كمية أخرى داخل نفس الجدول.

٢ ـ إننا نفترض ثبات الأشياء أو العوامل الأخرى. وهذا يعني أننا نرغب في بحث العلاقة بن الثمن والكمية المعروضة فقط مع تثبت العوامل الأخرى التي تؤثر في العرض وهي (أثمان عناصر الانتاج، المستوى التكنولوجي المتبع في الانتاج، الضرائب والاعانات).

وسنقوم بدراسة كل عنصر من هذه العناصر على حدة، متبعين أسلوب تغيير أحد العوامل وثبات العوامل الأخرى وهكذا.

أولاً : دراسة العلاقة بين الكمية المعروضة وثمن السلعة فقط :

وسنفترض هنا ثبات العوامل المحددة للكمية المعروضة باستثناء ثمن هذه السلعة فقط.

قانون العرض:

هو الذي يبين طبيعة العلاقة التي تربط بين الكمية المعروضة من سلعة ما وبين سعرها، وينص على أنه «كلما ارتفع ثمن السلعة كلما زادات الكميات المعروضة، والعكس صحيح، فكلما انخفض ثمن السلعة كلما انخفضت الكميات المعروضة منها».

واضح أن العلاقة طردية بين الأسعار والكميات المعروضة، وهي العلاقة التي يكون فيها الثمن متغيراً مستقلاً والكمية المعروضة هي المتغير التابع.

جدول العرض:

ويمكن عن طريق هذا الجدول الافتراضي للكميات والأسعار أن نفسر عمل قانون العرض.

جدول العرض من القمح في أسبوع

	الثمن بالريال	الكمية المعروضة
أ	٥٠	٩٠٠
ب	٤٠	٧٠٠
جـ	٣٠	٤٥٠
د	٢٠	٣٠٠
هـ	١٠	١٠٠

يوضح جدول العرض أنه عند الثمن ٥٠ ريالاً فإن الكمية المعروضة تبلغ ٩٠٠ وحدة في الأسبوع، وإذا انخفض الثمن إلى ٤٠ ريالاً فإن الكمية المعروضة منها تنخفض إلى ٧٠٠ وحدة وهكذا، يتضح أن الثمن يؤثر على الكمية المعروضة تأثيراً طردياً، إذا انخفض الثمن انخفضت الكمية المعروضة والعكس صحيح، وهذا ما نعنيه عندما نتحدث عن التغير في الكمية المعروضة، أي التغير في الكمية المعروضة من السلعة نتيجة للتغير في ثمنها فقط. ويصور ذلك بالانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى العرض.

منحنى العرض:

وهو الصورة البيانية لجدول العرض، حيث تقاس الأثمان على المحور الرأسي والكميات المعروضة عى المحور الأفقي.

يتضح من هذا الشكل أن منحنى العرض (ع ع) يتجه إلى أعلى جهة اليمين، ومعنى ذلك أنه يوضح العلاقة الطردية بين الثمن والكمية المعروضة.

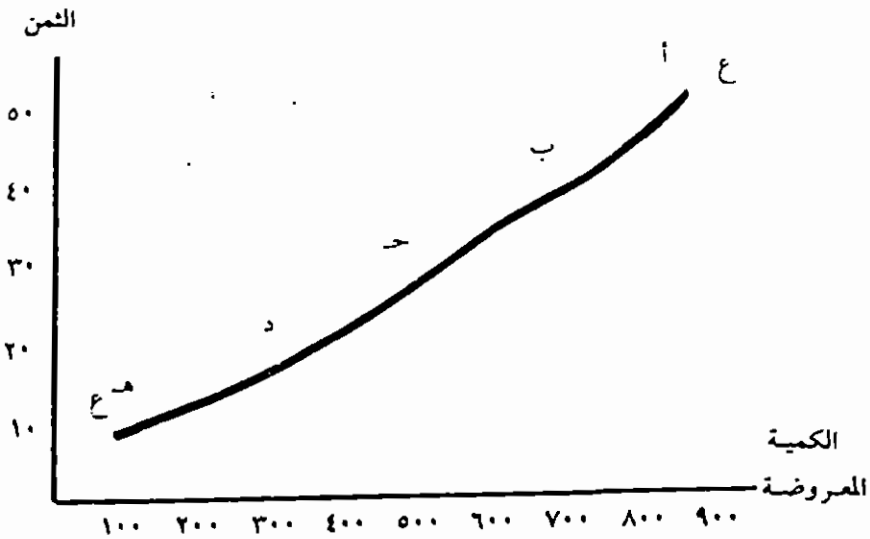

منحنى العرض

تفسير شكل منحنى العرض:

لا شك أن المنتج وهو يحاول تحقيق أقصى ربح ممكن سيعمل على زيادة الكمية التي يعرضها عند الأثمان المرتفعة، وذلك لأن أهم الاعتبارات التي تؤثر في المنتج عند اتخاذ قراره بزيادة الانتاج هو عامل النفقات. فقيام المنتج بزيادة انتاجه قد يترتب عليها تشغيل عناصر انتاجية جديدة، هذه العناصر قد تكون منخفضة الكفاية الانتاجية، وهذا يعني ارتفاع نفقات الانتاج، ومن ثم فإنه يجب أن يقابل زيادة ما يعرضه المنتج من وحدات، زيادة في الأسعار. ومن جانب آخر قد يكون الثمن السائد لا يكفي لتغطية نفقات المنتج المتغيرة، ومن ثم يمتنع عن الانتاج، ولذلك فلإغراء وحفز المنتجين على زيادة الكمية المنتجة لابد من رفع الثمن بحيث يغطي على الأقل نفقاته المتغيرة.

ثانياً : دراسة العلاقة بين الكمية المعروضة والعوامل التي افترضنا ثباتها على حالها :

سنفترض هنا تغير العوامل التي افترضنا ثباتها عند تعريفنا للعرض وسنقوم بدراسة العلاقة بين الكمية المعروضة وكل عنصر من هذه العناصر كما يلي :

(أ) الكمية المعروضة وأثمان عوامل الانتاج :

سنفترض هنا ثبات ثمن السلعة ومستوى الفن التكنولوجي، ومستوى الاعانات والضرائب، والذي يتغير هنا هو أثمان عوامل الانتاج .

فارتفاع أثمان عوامل الانتاج، يؤدي إلى ارتفاع في نفقات الانتاج، ويعني ذلك أنه يصبح من مصلحة البائعين خفض الكمية التي هم على استعداد لعرضها في السوق عند كل ثمن . أما إذا انخفضت أثمان عوامل الانتاج، فإن نفقات انتاج السلعة ستنخفض بالتالي، وهنا يكون من مصلحة المنتجين زيادة الكمية المعروضة عند كل ثمن .

(ب) الكمية المعروضة والمستوى الفني للانتاج :

سنفترض هنا تغير المستوى الفني للانتاج وثبات أثمان عناصر الانتاج، ومستوى الاعانات والضرائب، وثمن السلعة .

فلا شك أن تقدم المستوى الفني للانتاج، وما يتضمنه من استخدام آلات أكثر كفاءة يؤدي إلى خفض متوسط نفقة الانتاج للسلعة . وهذا يؤدي إلى أن يصبح من مصلحة

المنتجين زيادة الكمية المعروضة عند كل ثمن. والعكس صحيح. ففي حالة انخفاض وتدهور مستوى الفن الانتاجي يصبح من مصلحة المنتجين خفض الكمية المعروضة عند كل ثمن.

(جـ) الكمية المعروضة ومستوى الاعانات والضرائب:

سنفترض هنا ثبات ثمن السلعة وأثمان عوامل الانتاج والمستوى الفني للانتاج، والذي يتغير هنا هو مستوى الاعانات والضرائب.

والملاحظ أنه إذا رفعت الدولة من مستوى الاعانات الممنوحة لانتاج سلعة معينة، فإن هذا يعني انخفاض في نفقة انتاجها بمقدار الاعانة، ويصبح من مصلحة المنتجين زيادة الكمية المعروضة عند كل ثمن، أما إذا خفضت الحكومة من مستوى اعاناتها للانتاج، فمعنى ذلك أن نفقة الانتاج سترتفع بمقدار الانخفاض في الاعانة، وتنقص الكمية المعروضة.

وبالنسبة للضرائب، فيترتب على قيام الحكومة بفرض ضريبة على انتاج سلعة ما إلى ارتفاع نفقات انتاجها، الأمر الذي يؤثر في الكمية المعروضة. فإذا رفعت الحكومة من مستوى الضرائب المفروضة على السلع، فإن نفقات الانتاج سترتفع ويكون من مصلحة المنتجين نقص وخفض الكمية المعروضة عند كل ثمن. إما إذا خفضت الحكومة من مستوى الضرائب، فإن نفقات الانتاج ستنخفض ويكون من مصلحة المنتجين زيادة الكمية المعروضة عند كل ثمن.

وهذا التغير ينصرف إلى جدول ومنحنى جديدين للعرض، فهو تغير في ظروف العرض.

التمدد والانكماش (تغير الكمية المعروضة) والتغير في العرض (الزيادة والنقص):

من التحليل السابق، يمكننا أن نميّز بين مفهومين: التمدد والانكماش (تغير الكمية المعروضة) وبين تغير العرض أو انتقال منحنى العرض إلى الأمام وإلى الخلف.

ولقد سبق وأن عرفنا أن قانون العرض ينص على أنه «إذا حدث تغير في سعر سلعة ما ـ مع ثبات العوامل الأخرى على حالها ـ فإن الكمية المعروضة من هذه السلعة سوف تتغير في نفس الاتجاه الذي حدث فيه التغير في السعر».

ويفترض الاقتصاديون أن التغير الذي حدث في الكمية المعروضة هو نتيجة لتغير السعر فقط، ولا يرجع إلى تغير العوامل الأخرى لأننا افترضنا ثباتها بالتعريف. ويصور التغير في الكمية المعروضة بالتحرك داخل نفس جدول العرض أو على نفس منحنى العرض صعوداً وهبوطاً. ويطلق الاقتصاديون على التغير في الكمية المعروضة «انكماش العرض وتمدد العرض».

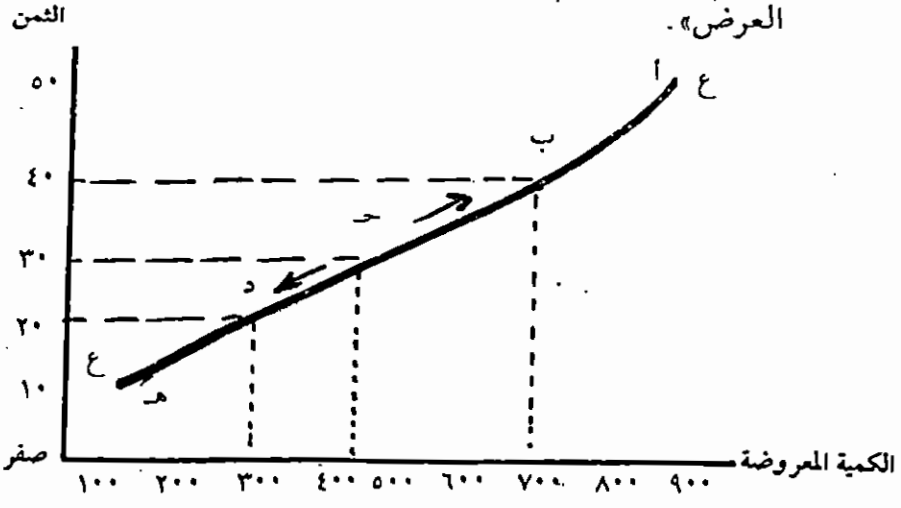

ويصور هذا المنحنى التغير في الكمية المعروضة (التمدد والانكماش) فزيادة السعر من ٣٠ إلى ٤٠ ريالاً مثلاً أدى إلى تمدد العرض من ٤٥٠ طن إلى ٧٠٠ طن وذلك كما هو واضح على الرسم بالتحرك على نفس المنحنى من النقطة حـ إلى النقطة ب أما انخفاض السعر من ٣٠ إلى ٢٠ ريالاً، فقد أدى إلى انكماش العرض من ٤٥٠ طن إلى ٣٠٠ طن. وذلك بالانتقال من النقطة حـ إلى النقطة د.

أما «**التغير في العرض**» سواء بالزيادة أو النقص فهو الذي يحدث نتيجة لتغير واحد أو أكثر من العوامل التي افترضنا ثباتها، وذلك مع ثبات سعر السلعة محل البحث. وعليه فإن ثبات سعر السلعة وتغير أحد أو كل العوامل الأخرى يؤدي إلى تكوّن جدول جديد ومنحنى جديد للعرض. بمعنى آخر أن هذا التغير في العرض يعبر عنه بيانياً بانتقال منحنى العرض من وضعه السابق إلى وضع جديد نتيجة لتغير عوامل أخرى غير الثمن، كالتغير في أثمان عوامل الانتاج أو مستوى الضرائب والاعانات.. الخ.

وتتوقف بيانات الجدول الجديد وشكل المنحنى الجديد للعرض على ما إذا كان التغير في العوامل الأخرى قد أدى إلى زيادة العرض أو إلى نقص العرض.

فبالرجوع إلى جدول العرض الذي سبق لنا افتراضه، (وسنفترض أيضاً أنه قد حدث تغير العوامل الأخرى مرة بالزيادة وأخرى بالنقص) وهي تبين الكميات التي يكون

البائعون على استعداد لبيعها عند نفس مستويات الأسعار السابقة.

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
الثمن	الكمية المعروضة قبل تغير العرض	الكمية المعروضة بعد تغير العرض بالزيادة	الكمية المعروضة بعد تغير العرض بالنقص
٥٠	٩٠٠	١١٠٠	٧٥٠
٤٠	٧٠٠	٩٠٠	٤٥٠
٣٠	٤٥٠	٦٠٠	٢٥٠
٢٠	٣٠٠	٤٥٠	١٠٠
١٠	١٠٠	٢٠٠	٥٠

ويمكن تصوير ذلك بيانياً ونحصل على المنحنى «ع ع» الذي يمثل العلاقة بين العمود (١) والعمود (٢)، والمنحنى «ع١ ع١» الذي يمثل العلاقة بين العمود (١) والعمود (٣)، وكذلك على المنحنى «ع٢ ع٢» الذي يمثل العلاقة بين العمود (١) والعمود (٤).

ويلاحظ أن المنحنى «ع١ ع١» يقع على يمين المنحنى «ع ع» معبراً عن زيادة العرض، على حين يقع المنحنى «ع٢ ع٢» على يسار المنحنى «ع ع» معبراً عن نقص العرض.

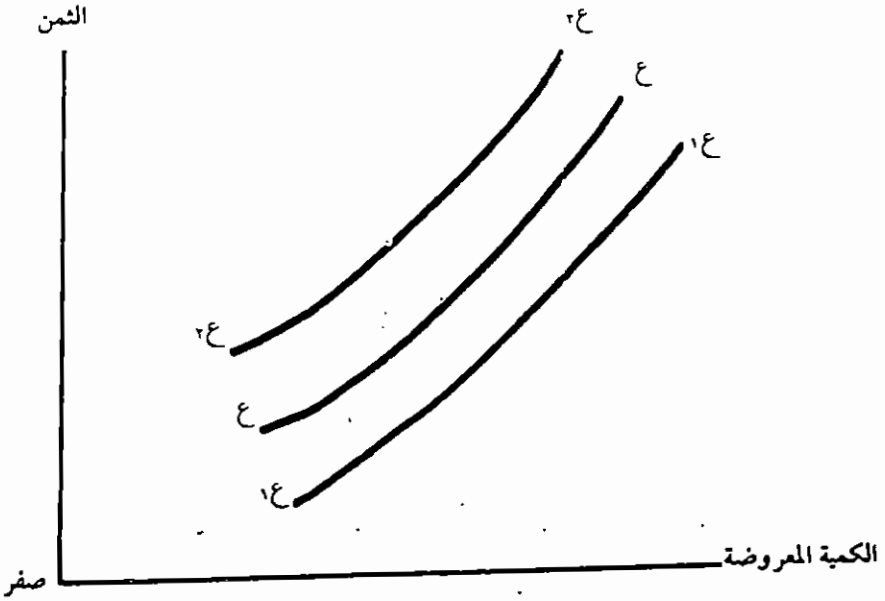

مرونة العرض:

يعبر الاقتصاديون عن درجة أو نسبة تأثر العرض بتغير الثمن بمرونة العرض، وعليه تعرف مرونة العرض بأنها «مدى حساسية الكمية المعروضة من سلعة ما للتغير في ثمن هذه السلعة».

وينطبق هنا ما سبق أن تعرضنا له بالشرح في موضوع مرونة الطلب، وتقاس مرونة العرض بالمعادلة التالية:

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبي في الثمن}}$$

$$م = \frac{\Delta ك}{\Delta ع} \times \frac{ع}{ك}$$

ثالثاً: التوازن السوقي

توازن العرض والطلب

ذكرنا في مقدمة هذا الفصل أن ثمن أي سلعة يتحدد في السوق بناء على التفاعل بين قوى العرض وقوى الطلب. ولقد درسنا الطلب والعرض كل على حدة، والآن علينا أن نرى كيف يتم التفاعل بين القوتين لذلك سنجمع في هذا الجزء بين الطلب والعرض لنرى كيف يتحدد ثمن سلعة ما في السوق. ذلك أن لا الطلب بمفرده ولا العرض بمفرده يمكن أن يحدد لنا الثمن الذي يتحدد ويستقر في السوق، بل لابد من تفاعل القوتين معاً. وعلى الرغم من أن القوتين يعملان في اتجاهين متضادين ـ ففي حالة زيادة الأسعار يقل طلب المستهلكين وفي الوقت نفسه يزيد عرض المنتجين، والعكس صحيح في حالة انخفاض الأسعار ـ إلا أن هذا التعارض هو الذي يؤدي إلى تحقيق ثمن التوازن الذي يحقق الاستقرار في السوق.

ولتوضيح ذلك نقوم بجمع جدولى الطلب والعرض معاً في جدول واحد كما يلي:

جدول الطلب والعرض على القمح

الثمن	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة	ملاحظات
٥٠	٢٠٠	٩٠٠	فائض عرض
٤٠	٣٠٠	٧٠٠	
٣٠	٤٥٠	٤٥٠	وضع التوازن
٢٠	٦٥٠	٣٠٠	
١٠	٩٠٠	١٠٠	فائض طلب

إذا بدأنا بالسعر ٥٠ ريالاً للطن، فإن الكمية التي يطلبها المستهلكين عند هذا السعر هي ٢٠٠ طن في الأسبوع، ولكن البائعون، ونظراً لأن السعر يعتبر مناسب لهم، فهم على استعداد لعرض ٩٠٠ طن في الأسبوع. وهنا نجد أن الكمية المعروضة تفوق الكمية المطلوبة وينتج عن ذلك «فائض في العرض» بحوالي ٧٠٠ طن. ومن ثم «يتنافس» المنتجين فيما بينهم لتشجيع وحفز المستهلكين على الشراء، ويؤدي ذلك إلى خفض الأسعار.

فإذا انخفض السعر إلى ٤٠ ريالاً للطن، فإن هذا الانخفاض سيؤدي أولاً إلى زيادة الكمية المطلوبة من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ طن، وثانياً إلى نقص الكمية المعروضة من ٩٠٠ إلى ٧٠٠ طن. وعلى الرغم من ذلك الا أن الكمية المعروضة مازالت تفوق الكمية المطلوبة بحوالي ٤٠٠ طن. واستمرار هذا الفائض في العرض من شأنه أن يزيد من تنافس المنتجين على خفض الأسعار مرة أخرى، وهنا ينخفض السعر

إلى ٣٠ ريالاً للطن وهنا نجد أن الكمية المطلوبة تساوي تماماً الكمية المعروضة وبالتالي يتلاشى الفائض ويتحقق التوازن في السوق. ويطلق على السعر في حالة التوازن «**السعر التوازني**» وتسمى الكمية «**الكمية التوازنية**».

أما عند السعر ١٠ ريالات، فإننا نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا السعر ستكون ٩٠٠ طن. في حين أن الكمية المعروضة ستكون ١٠٠ طن، وهنا نجد أن الكمية المطلوبة تفوق الكمية المعروضة وينتج عن ذلك «**فائض في الطلب**» بحوالي ٨٠٠ طن وهنا «**يتنافس**» المستهلكون فيما بينهم عن طريق رفع سعر السلعة الذين هم على استعداد لدفعه للطن من القمح، ومن ثم يرتفع الثمن من ١٠ ريالات إلى ٢٠ ريالاً، هذا الارتفاع سيؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة إلى ٦٥٠ طن وزيادة الكمية المعروضة إلى ٣٠٠ طن، ولكن يبقى هناك فائضاً في الطلب. فإذا ارتفع السعر إلى ٣٠ ريالا يتلاشى هذا الفائض ويسود السوق حالة توازن.

ويمكن تصوير حالة التوازن بيانياً كما يلي :

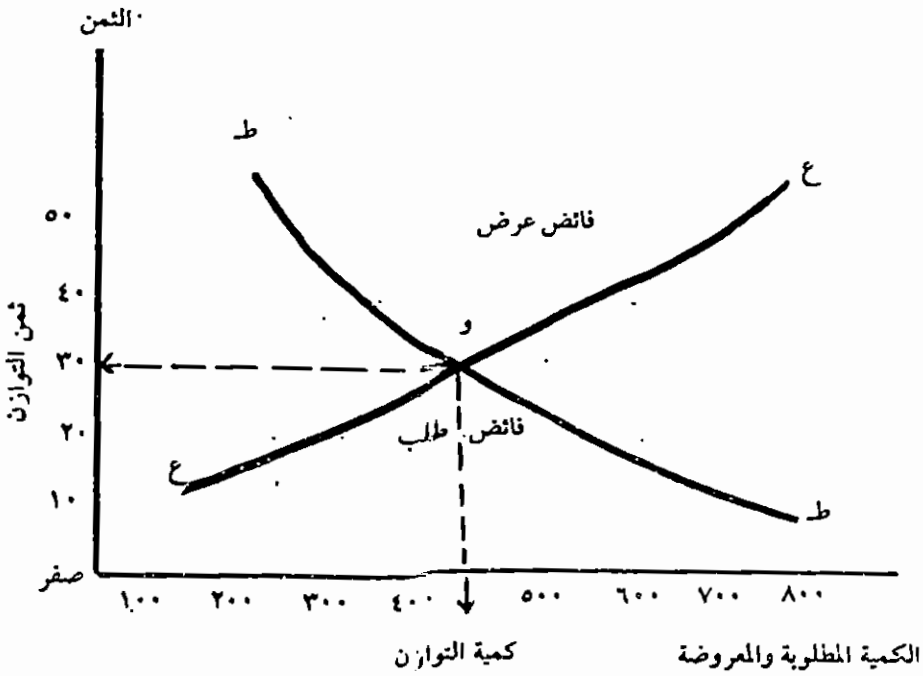

في هذا الشكل التقى منحنى الطلب (ط ـ ط) مع منحنى العرض (ع ع) في نقطة (و) حيث تحدد الثمن التوازني بثلاثين ريالاً للطن من القمح ، وتحددت كمية التوازن بـ ٤٥٠ طنا من القمح .

الفصل السابع

تـــوازن المســتهلك

تناولنا فيما سبق دراسة طلب المستهلك، وبحثنا كيفية تأثر الكمية التي يطلبها المستهلك من سلعة ما بعدد من العوامل المحددة لها في ظل افتراض عام وهو أن المستهلك يتصرف تصرفاً رشيداً.

وفي دراستنا لهذا الفصل لن نتعرض لبحث موضوع جديد أو مختلف، بل سنبحث نفس الموضوع ولكن بدرجة أكثر عمقاً لكي نرى كيف يسلك المستهلك سلوكاً رشيداً في اختياره للسلع والخدمات، وفي تحديد الكميات التي يطلبها من هذه السلع في حدود دخله والاثمان السائدة في السوق وذلك بهدف الوصول إلى هدفه المتمثل في «**تحقيق أقصى اشباع ممكن**».

وهناك طريقتين لشرح توازن المستهلك، الأولى تمثل مدرسة النفعيين والتي تبلورت في نظرية مارشال، والتي تعتمد على قياس المنفعة الحدية كطريقة لتحديد توازن الفرد. والثانية تمثل مدرسة الترتيب أو منحنيات السواء والتي تقوم على مبدأ التعدي وتشابه الأوضاع طالما أنها تقع عل نفس منحنى السواء.

وسندرس هنا النظريتين على الترتيب:

أولاً : توازن المستهلك باستخدام نظرية المنفعة الحدية :

تعريف المنفعة :

ترى نظرية المنفعة أن المستهلك لا يقوم بشراء السلع والخدمات الا للحصول على منفعة أو أشباع نتيجة لاقتنائه هذه السلع والخدمات. فالاشباع والمنفعة متلازمان، إذ أن حصول المستهلك على أشباع معين من سلعة ما أو خدمة ما، يدل على أن هذه السلعة أو الخدمة لها منفعة بالنسبة لهذا الفرد.

وعليه فالمنفعة في لغة الاقتصاد هي «قدرة السلعة أو الخدمة على أشباع حاجة من حاجات الفرد».

والمنفعة تنقسم إلى منفعة كلية ومنفعة حدية.

أولاً : المنفعة الكلية :

تعرف المنفعة الكلية التي يحصل عليها الفرد من استهلاكه لعدد معين من وحدات سلعة ما بأنها «مجموع ما يحصل عليه الفرد من منفعة نتيجة استهلاكه لعدد معين من وحدات سلعة ما وذلك في فترة زمنية معينة».

وتتزايد المنفعة الكلية مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من سلعة ما، ولكن غالباً لا تتزايد بمعدل متزايد أو بمعدل ثابت ولكن بمعدل متناقص. فإذا كان الفرد يستهلك مثلاً وحدات متتابعة من حبات البرتقال، فلا شك أن المنفعة الكلية له بعد استهلاكه الوحدة الأولى ستزيد، ولكنها ستزيد أكثر وأكثر بتوالي وتتابع استهلاكه لعدد متزايد من حبات البرتقال.

ولنفرد أن المستهلك حينما يستهلك الوحدة الأولى حصل على

منفعة قدرها (١٥) وحدة منفعة، واستهلاكه الوحدة الثانية في نفس الفترة يضيف إلى منفعته قدراً آخر هو (٢٣) وحدة منفعة، وهكذا حتى الوحدة الخامسة حيث تكون المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك قدرها (٤١) وحدة منفعة. وبعد هذا الحد لن يميل المستهلك إلى استهلاك الحبة السادسة وإذا قام بأكلها فلن يشعر بأي اضافة إلى منفعته الكلية، ويقال في هذه الحالة أن المستهلك قد وصل إلى «حد التشبع» Saturation Point من هذه السلعة. وإذا فرضنا أن المستهلك قد تمادى في الأكل حتى الوحدة السابعة فسيشعر بضيق، وهنا نقول أن منفعة الوحدة السابعة كانت سالبة.

ثانياً: المنفعة الحدية:

تعرف المنفعة الحدية بأنها الزيادة في المنفعة الكلية الناشئة عن ازدياد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة وحدة واحدة لكل فترة زمنية. بعبارة أخرى، هي مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة زيادة الاستهلاك بوحدة واحدة أو انقاصه بوحدة واحدة. فهي اذن منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة.

العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:

من تعريفنا للمنفعة الكلية والمنفعة الحدية يمكن أن نستنتج أن هناك علاقة بينهما. ولهذا فإنه يمكن اشتقاق الواحدة منهما من الأخرى. فالمنفعة الحدية تساوي مقدار الاضافة إلى المنفعة الكلية، كما أن المنفعة الكلية تساوي مجموع المنافع الحدية عند أي نقطة.

كما تتساوى المنفعة الحدية مع المنفعة الكلية في وضع واحد فقط حينما يقوم المستهلك باستهلاك الوحدة الأولى فقط من السلعة.

والجدول التالي يوضح أرقام خاصة بالمنفعة الكلية التي يحققها المستهلك من استهلاكه لسلعة ولتكن البرتقال كما في مثالنا، وكذلك المنافع الحدية التي يحققها هذا المستهلك.

جدول المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

الوحدات المستهلكة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
١	١٥	١٥
٢	٢٣	٨
٣	٣٠	٧
٤	٣٦	٦
٥	٤١	٥
٦	٤١	صفر
٧	٣٨	٣-

يتضح من الجدول أنه عندما يكون عدد الوحدات المستهلكة وحدة واحدة يحصل المستهلك على منفعة كلية قدرها (١٥) وحدة منفعة، وتكون كذلك المنفعة الحدية (١٥) وحدة منفعة. أما إذا كان عدد الوحدات المستهلكة وحدتين، يحصل المستهلك على منفعة كلية قدرها (٢٣) وحدة منفعة وهكذا حتى الوحدة السابعة حيث تكون المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك قدرها (٣٨) وحدة منفعة.

ويلاحظ كذلك أن المنفعة الحدية في كل الحالات تساوي الفرق بين حجمين متتالين للمنفعة الكلية بعد استهلاك وحدة اضافية من السلعة.

كما يلاحظ أننا بجمع المنافع الحدية عند أي رقم أمكننا استنتاج المنفعة الكلية عند هذا المستوى. . فمثلاً المنفعة الكلية لثلاث وحدات مستهلكة من البرتقال = ١٥ + ٨ + ٧ = ٣٠ وحدة منفعة وهكذا. كما أن المنفعة الحدية للوحدة الثالثة = المنفعة الكلية للوحدة الثالثة ـ المنفعة الكلية للوحدة الثانية أي: ٣٠ - ٢٣ = ٧. . وهكذا.

قانون تناقص المنفعة الحدية:

يتلخص مضمون هذا القانون في أنه «إذا زاد استهلاك شخص بوحدات متعادلة ومتماثلة من سلعة ما، فإن المنفعة الحدية التي يحصل عليها الفرد تأخذ في التناقص».

وبالرجوع إلى الجدول السابق نجد تأكيداً لهذا القانون. ذلك أن المستهلك سيحصل على قدر معين من المنفعة نتيجة لاستهلاكه الوحدة الأولى من البرتقال. فلا شك أن الوحدة الثانية من البرتقال لن يكون لها من قوة الاشباع ما كان للوحدة الأولى، وذلك لأن المستهلك قد

أشبع جزءاً من حاجته لهذه السلعة بعد استهلاكه الوحدة الأولى، وبالتالي تقل درجة المنفعة، وهكذا تقل المنفعة إذا ما قام بتناول الوحدة الثالثة. . . الخ ونستمر في مثالنا حتى نصل إلى الصفر عند تناول الوحدة السادسة، ثم ان الوحدة السابعة قد تصيبه بالضرر وذلك لأن المنفعة الحدية أصبحت (- ٣).

وعليه نجد أن استهلاك وحدات متتالية من سلعة ما، من شأنه أن يضيف إلى «المنفعة الكلية» زيادات متناقصة، وتسمى الزيادة في المنفعة الكلية المتحققة من زيادة الاستهلاك بمقدار وحدة واحدة بالمنفعة الحدية.

شروط لإنطباق القانون:

يتضح من تعريفنا للمنفعة الحدية ولقانون تناقص المنفعة الحدية أننا ذكرنا عبارة «وحدات متعادلة متماثلة». وهذا يعني ضرورة تجانس وحدات السلعة من حيث الحجم والنوع. فلو أن مستهلكاً ما يقوم بتناول عدد من أكواب الشاي في فترة زمنية محددة ولتكن ساعة من الزمن، لإنطبق القانون، وهذا ما نقصده من تماثل السلعة المستهلكة. أما لو تناول المستهلك كوباً من الشاي، ثم بعد وقت ليس ببعيد تناول كوباً من عصير البرتقال ثم تبعه بكوب من عصير المانجو، فإن المنفعة لن تتناقص ولن ينطبق القانون.

كذلك اشترطنا أن يتم ذلك في «فترة زمنية متقاربة». فإذا ما قام المستهلك بتناول كوب الشاي الأول في الصباح، ثم تناول كوباً ثانياً وقت الظهيرة، ثم تناول كوباً ثالثاً وقت العصر، وكوباً رابعاً في المساء، فلن ينطبق قانون تناقص المنفعة. ذلك أن الفارق الزمني من شأنه أن يجعل المنفعة الحدية تتزايد لا تتناقص.

كذلك قد نجد في بعض السلع أن المنفعة الحدية لا تتناقص الا بعد حد معين من الاستهلاك، وذلك كسماع أغنية للمرة الأولى، تجعل عند الفرد رغبة في سماعها مرة أخرى، وبعد ذلك سرعان ما تنقلب تزايد المنفعة إلى تناقص المنفعة.

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية بيانياً:

يمكن تصوير بيانات الجدول السابق في رسم منحنى للمنفعة الكلية وآخر للمنفعة الحدية وذلك كما في الشكل التالي:

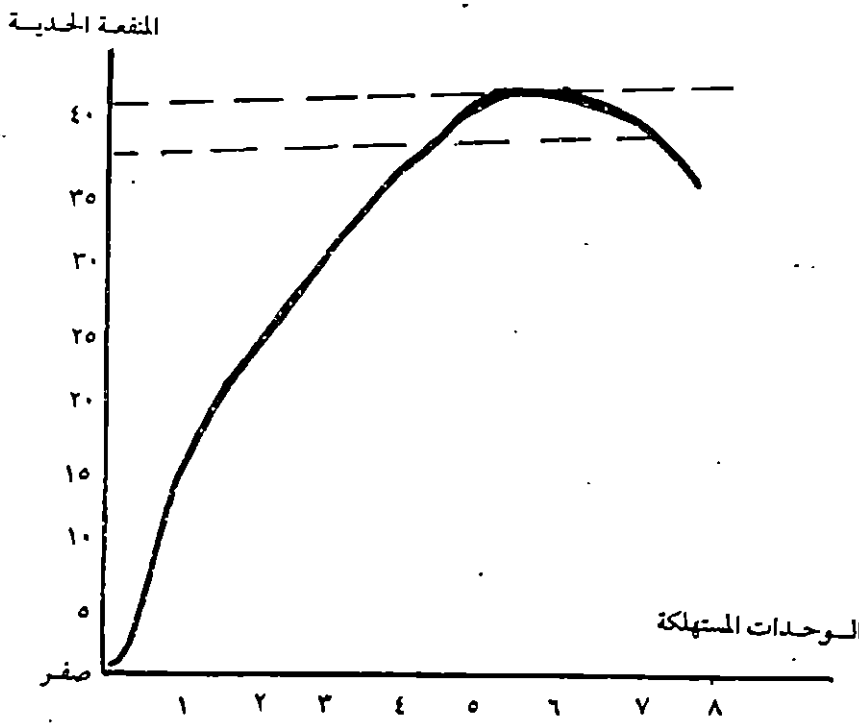

يلاحظ من الرسم أن المنفعة الكلية تبدأ من الصفر وتتزايد تدريجياً بمعدل متناقص ويصل المستهلك إلى أقصى منفعة له عند استهلاكه

للوحدة الخامسة، أما عند الوحدة السادسة، فلم يحدث أي ارتفاع في المنحنى، أي أن مقدار الاضافة يساوي صفر، ومع تمادى المستهلك في استهلاك الوحدة السابعة، فإن المنفعة تتناقص كما هو واضح على الرسم.

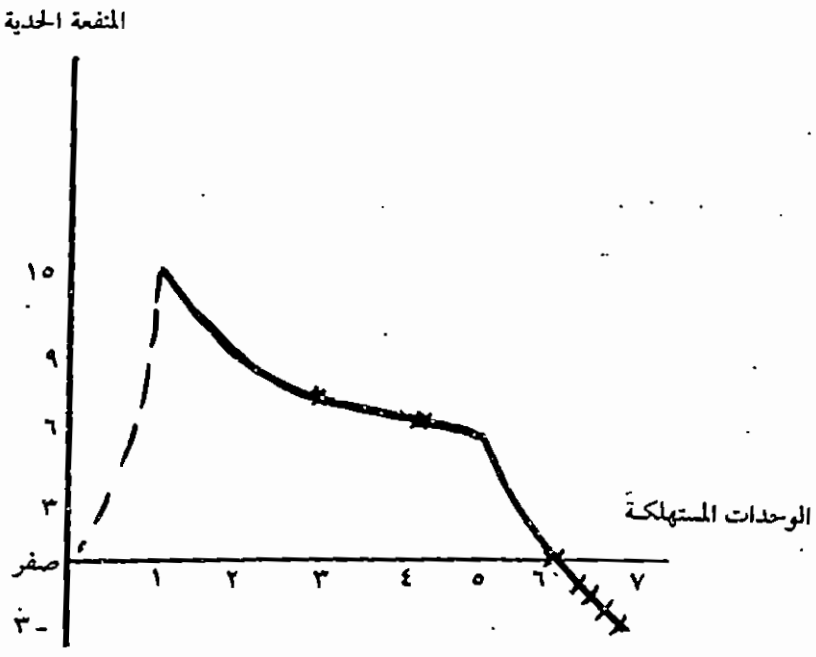

يلاحظ من الرسم أن منحنى المنفعة الحدية يأخذ في التناقص التدريجي حتى يلتقي مع المحور الأفقي عند استهلاك الوحدة السادسة، أي أن المنفعة تساوي صفر، ثم بعد ذلك يأخذ المنحنى في الانحدار حتى يتخطى المحور الأفقي وتصبح المنفعة سالبة عند الوحدة السابعة.

توازن المستهلك:

يقصد بتوازن المستهلك الوضع الذي يحقق فيه المستهلك أقصى أشباع ممكن (أقصى منفعة) من السلع المتوفرة في السوق وفي حدود دخله النقدي المحدود. وكما عرفنا فإن المستهلك يواجه مشكلة الاختيار بين مجموعة السلع والخدمات التي تتعدد في الأسواق، وذات الأسعار المختلفة، ويحكم المستهلك في الاختيار دخله من جانب، وأسعار السلع من الجانب الآخر.

وفي سبيل الوصول إلى تحديد توازن المستهلك سنفترض بعض الفروض التالية:

١ ـ ان المستهلك يسعى لتحقيق أقصى اشباع ممكن، ولذا فإنه يسلك سلوكاً رشيداً.

٢ ـ ثبات دخله النقدي وامكانية توزيع هذا الدخل بين السلع والخدمات المختلفة في السوق.

٣ ـ المستهلك على علم تام بالاسعار السائدة في السوق للسلع المختلفة.

٤ ـ ان المستهلك ينفق دخله بالكامل على شراء السلع والخدمات التي في السوق.

فإذا افترضنا أن المستهلك مواجه بثلاث سلع أ، ب، جـ. هنا يسعى المستهلك إلى الوصول إلى أقصى اشباع ممكن من هذه السلع وفي حدود دخله. بمعنى أنه لو قام بشراء كميات كبيرة من السلعة (أ) وكميات أقل من السلع ب، حـ فإن ذلك قد يحقق له التوازن وقد لا يحقق. كما أنه لو قام بشراء كميات كبيرة من السلعة (ب) وكميات أقل من السعتين (أ)، (حـ) قد يحقق التوازن وقد لا.

المهم أن المستهلك يصل إلى توازنه من استهلاك أي عدد من السلع وفي حدود دخله «**إذا شعر المستهلك أن انفاقه لمبلغ ما على أيّ من السلع تعطى له منفعة حدية مساوية لما أنفقه من نقود**»، أي كأن المستهلك يقارن بين منفعة النقود التي ينفقها على آخر وحدة مشتراة من سلعة ما (الوحدة الحدية) وبين سعر هذه السلعة[1].

وعليه فان الشرط الأساسي لتحقيق توازن المستهلك في هذه الحالة يكون عندما «تتعادل المنافع الحدية للسلع منسوبة إلى أثمانها مع بعضها البعض ومع المنفعة الحدية للنقود في نفس الوقت». أي أن التوازن يتم عندما تكون:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{ثمن أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{ثمن ب}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة حـ}}{\text{ثمن حـ}} = \text{المنفعة الحدية للنقود، ثم ان:}$$

كمية السلعة المستهلكة من أ × ثمنها + الكمية من ب × ثمنها + الكمية المستهلكة من حـ × ثمنها = دخل المستهلك.

أما إذا حدث وكانت $\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{ثمن أ}}$ أكبر من $\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{ثمن ب}}$

فلا يعتبر ذلك شرط توازن، ولكن ذلك يعني أن المنفعة الحدية للسلعة «أ» أكبر من منفعة النقود التي تنفق عليها. بينما المنفعة الحدية للسلعة «ب» تقل عن منفعة النقود التي تنفق في سبيل الحصول عليها. وهذا يجعل المستهلك يزيد من استهلاكه للسلعة «أ» ويقلل من

(١) وذلك على اعتبار أن المنفعة الحدية للنقود هي المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على ثمنها، أي أن منفعة النقود = $\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة}}{\text{ثمنها}}$

استهلاكه للسلعة «ب»، وطبقاً لقانون تناقص المنفعة الحدية، فإنه بعد فترة تقل المنفعة الحدية للسلعة «أ» وتزيد المنفعة الحديـة للسلعة «ب». فيتحـول المستهلك إلى زيـادة الاستهـلاك من السلعـة «ب» ويقلل استهلاكه من السلعـة «أ» وهكذا يتحـول المستهلك من السلعة «أ» إلى السلعة «ب» والعكس حتى يصل في النهاية إلى وضع التوازن وهو:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{ثمن أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{ثمن ب}}$$

وسنرمز للمنفعـة الحديـة بالـرمز «م ح» وعليـه فإن «م حص» تعني المنفعة الحدية للسلعة ص وهكذا.

وهذا القانون لا ينطبق فقط على السلع، بل يمكن أيضاً أن ينطبق على المفاضلة بين العمل والراحة. فالمستهلك عادة ما يقارن بين المنفعة الحـدية للسلع التي يحصـل عليها نتيجـة لعمله وبـين المجهـود الحـدي الذي يبذلـه للحصول عـلى هذه السلع. فمثـلاً إذا افترضنـا أن المنفعة الحدية للدخل كانت تـزيد عن الضرر الحـدي أو «اللامنفعـة الحديـة» الذي ينتاب الفـرد، فإنـه في هذه الحـالة لابـد وأن يفضل العمـل على الراحة، ويـزيد من سـاعات عمله حتى يصـل إلى التوازن بـين المنفعة الحدية والضرر الحدي.

مثال لتوضيح فكرة توازن المستهلك:

مستهلك دخله الشهري ١٠٠٠ ريال مثلاً، يستهلك سلعتين فقط همـا (س، ص)، فـإذا عـلمت أن ثـمـن الـوحـدة مـن الـسـلعـة س = ١٠٠ ريال، وثمن الوحدة من السلعة ص = ٢٠٠ ريال، فكيف يمكن للمستهلك أن يحقق توازنه في ظل أرقام المنـافع الحـدية لكـل من س، ص التالية:

جدول افتراضي للمنافع الحدية

الوحدات المستهلكة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
المنفعة الحدية للسلعة س	٢٠٠	١٩٠	١٨٠	١٦٠	١٤٠	١١٠	٨٠	٤٠	صفر
المنفعة الحدية للسلعة ص	٢٤٠	٢٢٠	٢٠٠	١٨٠	١٦٠	١٤٠	١٢٠	١٠٠	٨٠

سنقوم الآن بقسمة المنافع الحدية لكل سلعة على ثمنها حتى نصل إلى شرط التوازن الأول.

جدول السلعة «س»			جدول السلعة «ص»		
الوحدات	م ح س	م ح س / ثمن س	الوحدات	م ح س	م ح ص / ثمن ص
١	٢٠٠	٢	١	٢٤٠	١,٢
٢	١٩٠	١,٩	٢	٢٢٠	١,١
٣	١٨٠	١,٨	٣	٢٠٠	١
٤	١٦٠	١,٦	٤	١٨٠	٠,٩
٥	١٤٠	١,٤	٥	١٦٠	٠,٨
٦	١١٠	١,١	٦	١٤٠	٠,٧
٧	٨٠	,٨	٧	١٢٠	٠,٦
٨	٤٠	,٤	٨	١٠٠	٠,٥
٩	صفر	صفر	٩	٨٠	,٤

وبمقارنة المنفعة الحدية للنقود في الجدولين نجد أن المستهلك سيفضل الحصول على الوحدات ١، ٢، ٣، ٤، ٥ من السلعة «س» قبل أن يأخذ الوحدة الأولى من السلعة «ص». أما الوحدة السادسة

من «س» فتتساوى لديه مع الوحدة الثانية من السلعة «ص»، ولا يهتم أن يأخذ أحدهما قبل الأخرى، وعلى ذلك فأن الوحدة الثالثة والرابعة من السلعة «ص» أفضل من الوحدة السابعة من «س»، ولكن الوحدة السابعة من «س»، تساوي الوحدة الخامسة من «ص» ومرة أخرى يتردد المستهلك في أخذ أيهما أولاً، وهكذا يستمر المستهلك في ترتيب جدول تفضيلة من السلعتين: ويلاحظ أن المجموعة التي تحقق التوازن للمستهلك هي:

٦ وحدات من السلعة س + وحدتين من السعة ص

وذلك حيث يكون:

$$\frac{\text{م ح س}}{\text{ثمن س}} = \frac{\text{م ح ص}}{\text{ثمن ص}}$$

$$= \frac{١١}{١٠} = \frac{٢٢}{٢٠} = ١,١$$

ثم أن ٦ × ١٠٠ + ٢ × ٢٠٠ = ٦٠٠ + ٤٠٠ = ١٠٠٠ ريال وهو يساوي تماماً دخل المستهلك.

تغير دخل المستهلك والأسعار وأثره على وضع التوازن:

افترضنا فيما سبق بعض الفروض للوصول إلى توازن المستهلك، فافترضنا ثبات دخل المستهلك وأسعار السلع في السوق. وفي الحقيقة فان هذا التوازن الذي توصلنا إليه لا يخرج عن كونه توازناً ساكناً، إذ أن هذه الفروض لا تتحقق في الحياة العملية، فالدخل متغير وكذلك الأسعار فهي بين ارتفاع وانخفاض. . ولا شك أن عدم افتراض ثبات الدخل والأسعار وأذواق المستهلكين يجعلنا نقترب من التوازن العملي أي الديناميكي.

ولا شك أن تغير دخل المستهلك ـ بالزيادة أو النقصان ـ وكذلك الأسعار المعلنة للسلع في الأسواق من شأنه أن يغير من وضع التوازن الذي حققه المستهلك قبل تغير الدخل أو الأسعار.

فإذا افترضنا أن دخل المستهلك أصبح ١٤٠٠ ريال في الشهر بدلاً من ١٠٠٠ ريال، وان ثمن السلعة «س» أصبح ٢٠٠ ريال بدلاً من ١٠٠ ريال، فما أثر ذلك على وضع التوازن؟ على الطالب أن يجيب على ذلك لكي يتمرن على ذلك النوع من المسائل.

ثانياً: توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء:

افترض التحليل السابق لنظرية المنفعة، أن المنفعة قابلة للقياس الكمي، أو بمعنى آخر انه يمكن أعطاء رقم عددي لمنفعة السلعة. فمثلاً يقال أن المنفعة الحدية للملابس هي (٥) بينما المنفعة الحدية للطعام هي (١٠).. الخ وهذا في الواقع لا يمكن تحقيقه أو قبوله في الحياة العملية.

ولعل ذلك كان الركيزة الأساسية التي استند إليها كل من السويدي جونار ميردال وهيكس والانجليزية جوان روبنسون، والأمريكي جون جالبريث وغيرهم عند نقدهم للنظرية الكلاسيكية، فالمنفعة عبارة عن فكرة نفسية بحتة لا يمكن تلمسها أو قياسها، وذلك لان الاشباع عملية ذاتية، ولذلك فانه لا يمكن إخضاع نظرية المنفعة للواقع العملي أو القياس الاحصائي، ولان الأشباع عملية ذاتية تعتمد على العادات والحضارة والأوضاع الاجتماعية، فضلاً عن دور الاعلان على تصرفات المستهلك، فالحملة الاعلامية يمكن أن تغير تفضيلات المستهلك رأساً على عقب وتتحكم في سلوكه.

ولهذا كان تفكير الاقتصاديين المحدثين يدور حول ايجاد نظرية

جديدة لا تفترض قياس المنفعة. ولقد بلور الاقتصادي «هيكس» هذه النظرية والتي تعرف بنظرية منحنيات السواء أو التردد، وهي تعتمد على الرسوم البيانية وعلى ترتيب وتفضيل وضع على آخر ولهذا عرفت هذه النظرية باسم النظرية الترتيبية في الوقت الذي عرفت فيه نظرية المنفعة بالنظرية القياسية.

تعريف منحنيات السواء:

منحنيات السواء هي المنحنيات التي تنحدر من أعلى إلى أسفل والتي تمثل كل نقطة عليها استهلاك مجموعة من السلع، بحيث تعطي كل نقطة على منحنى من المنحنيات أشباعاً مساوياً للاشباع الذي يحصل عليه المستهلك على النقاط الأخرى الموجودة على نفس المنحنى.

ومن ناحية أخرى نجد أن هذه المنحنيات لا تمثل الاّ استهلاك سلعتين فقط، والاّ لوزاد عدد السلع المستهلكة فاننا سننتقل إلى دراسة هندسة المستويات (الفراغية) بدلاً من الهندسة البسيطة.

شكل منحنى السواء ومعدل الاحلال الحدي:

ومنحنى السواء ينحدر من أعلى إلى أسفل، ويعبر عن مجموعة من النقط، كل نقطة تمثل كميات مختلفة من سلعتين أ، ب مثلاً لها نفس المنفعة أو الأشباع.

والملاحظ أن انحدار منحنيات السواء وما يتضمنه من تبادل كميات معينة من السلعة (أ) مقابل كميات معينة من السلعة (ب) يرتب لنا مشكلة القياس، أو ايجاد معدل التبادل بين السلعتين، ولهذا فاننا نجد أن منحنيات السواء تعتمد على ما يسمى «بمعدل الاحلال الحدي». ومعدل الاحلال الحدي هذا يقيس لنا كم من الوحدات

نحصل عليها من السلعة (ب) إذا ما قررنا أن نقلل استهلاكنا من السلعة (أ) بمقدار وحدة واحدة.

ويلاحظ أن معدل الاحلال الحدي يتناقص، بمعنى أن الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى السواء يعني التنازل عن كمية من السلعة (ب) مقابل الحصول على كمية أقل من السلعة (أ). والمعدل الحدي للاحلال بين السلعتين (أ ، ب) = $\frac{\Delta ب}{\Delta أ}$ وفي الشكل التالي نجد أن المستهلك قد تخلى عن ٣ وحدات من السلعة (أ) مقابل الحصول على وحدة واحدة من السلعة (ب) وعندما زاد ما حصل عليه من السلعة (ب) إلى وحدتين أصبح مستعداً لأن يتخلى عن وحدة واحدة فقط من (أ) وليس عن ثلاث وحدات كما كان قبل.

المجموعة	أ	ب	المعدل الحدي للاحلال	
س	١	٦		
ص	٢	٣	$\frac{\Delta ب}{\Delta أ}$	٣
ع	٣	٢	$\frac{\Delta ب}{\Delta أ}$	١

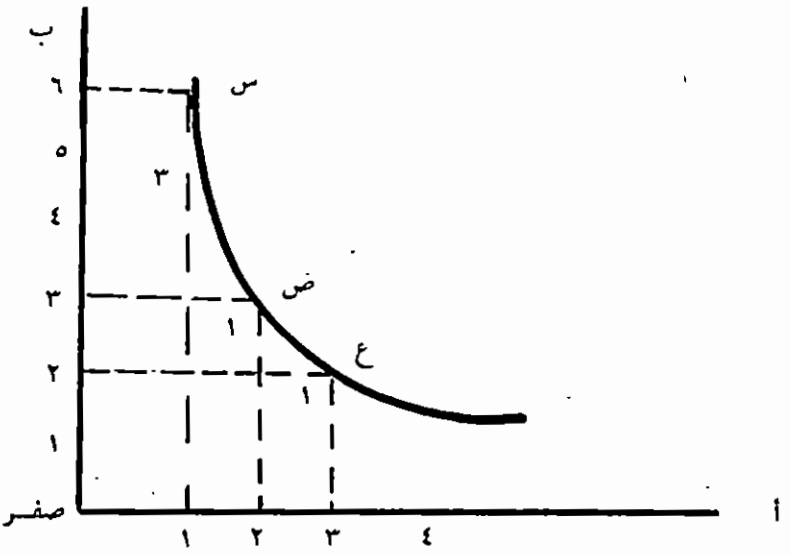

نخلص مما سبق أن المعدل الحدي للحلال متناقص ويمكن أن نرى ذلك بوضوح من الجدول والشكل السابقين. وهذا يتمشى تماماً مع قانون تناقص المنفعة الحدية حيث أن زيادة استهلاك السلعة «أ» تعني أنه لابد من التنازل عن وحدات أقل من السلعة ب (٦ ثم ٣، ثم ٢)، ولهذا فأننا نجد دائماً أن منحنيات السواء تكون محدبه نحو نقطة الأصل لأنها لو كانت عكس ذلك لحدث تضارب مع قانون تناقص المنفعة الحدية.

خصائص منحنيات السواء:

لمنحنيات السواء خصائص معينة نجملها فيما يلي:

١ ـ منحنى السواء الأعلى يعطي مستوى أشباع أفضل للمستهلك:

فيلاحظ أن انتقال المستهلك من منحنى السواء (١) إلى منحنى السواء (٢) يمنحه اشباعاً أكبر وذلك نظراً لأنه يحصل على كميات أكبر من كلا السلعتين.

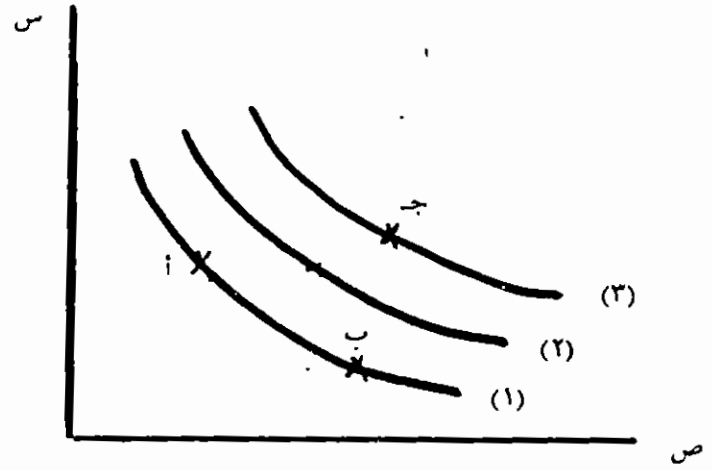

وفي هذا الشكل نجد أن المجموعة (جـ) على منحنى السواء رقم (٣) تقع أعلى وإلى اليمين من المجموعة (ب) والمجموعة (أ) على منحنى السواء رقم (١). بمعنى آخر أن الوضع (جـ) يحتوي على كمية أكبر من كل من السلعتين س، ص. ومن ثم فان المستهلك لابد وأن يفضل المجموعة (جـ) على المجموعة (أ) أو المجموعة (ب).

٢ ـ منحنيات السواء لا يمكن أن تتقاطع:

أي أنها دائماً متوازية، وذلك لأن كل منحنى سواء يمثل مستوى معين من الأشباع يختلف عن الآخر.

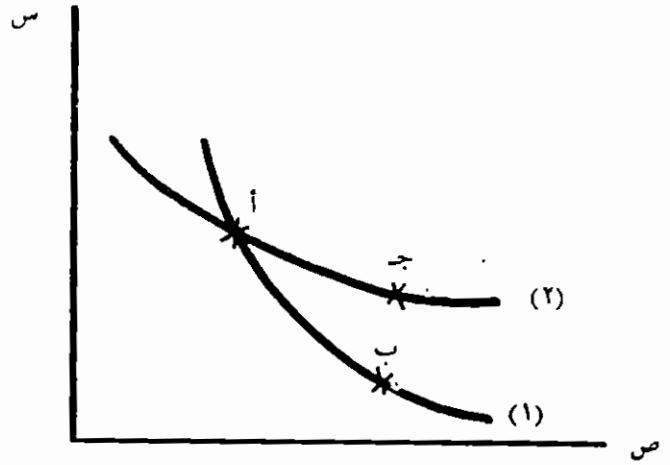

فإذا افترضنا أن المنحنيين (١)، (٢) يتقاطعان في النقطة (أ) فان ذلك يعني أن النقطة (جـ) تعطي للمستهلك نفس الاشباع الذي تعطيه له النقطة (أ)، حيث أن كلا النقطتين يقعان على منحنى سواء واحد هو المنحنى (٢). كما أن نقطة (ب) تمنح المستهلك نفس الاشباع الذي تمنحه له النقطة (أ) حيث أن كلا النقطتين يقعان على منحنى سواء واحد هو المنحنى رقم (١).

معنى ذلك أن المجموعة (أ) ≠ المجموعة (ب) من حيث الاشباع.

والمجموعة (أ) = المجموعة (جـ) من حيث الاشباع وطبقاً لذلك فأن المجموعة (ب) = المجموعة (جـ)، وهذا محال إذ أن المجموعة (جـ) تمثل كميات مستهلكة من السلعتين س، ص أكبر من الكميات التي تمثلهم المجموعة (ب) من نفس السلعتين. ولهذا لا يمكن أن يحدث مثل هذا إلا إذا انطبقت المجموعة (جـ) على المجموعة (ب) وهنا نكون أمام منحنى سواء واحد.

خريطة السواء:

يمكن أن نتصور وجود منحنيات سواء عديدة بالنسبة لكافة المجموعات من السلعتين س، ص التي يمكن أن تعرض على المستهلك، وكل منها يعطى مستوى معين من الاشباع يختلف عن الآخرين، ويطلق على مجموعة منحنيات السواء الخاصة بمستهلك ما «**خريطة السواء**».

وتصور خريطة السواء تفضيلات المستهلك بالنسبة للسلعتين س، ص، بمعنى آخر فهي تعكس رغبة المستلهك في اختياره بين مجموعات مختلفة من هاتين السلعتين.

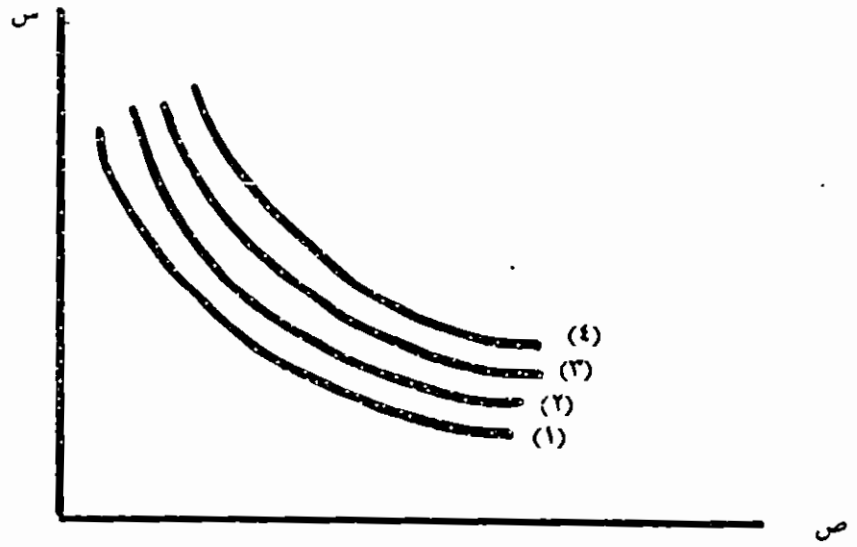

وطبقاً لخصائص منحنيات السواء فان المنحنى رقم (٤) يعبر عن أعلى مستويات الاشباع في هذه الخريطة، بينما المنحنى رقم (١) يعبر عن أدنى مستويات الاشباع في هذه الخريطة.

خط الدخل (خط الثمن):

حتى الآن لا يستطيع المستهلك أن يحدد أو يختار أفضل منحنى سواء من بين منحنيات السواء التي يمكن أن يختار بينها فالواقع أن أي مستهلك يحدد الاشباع الأقصى الذي يحصل عليه في حدود دخله. فكل مستهلك له دخل معين لا يمكن أن يتعداه إذ أنه ينفق هذا الدخل على السلع المختلفة، ولا يمكن أن يزيد من استهلاكه من جميع السلع والخدمات إلا عندما يزداد دخله. حقيقة أن هناك عدد كبير من منحنيات السواء يمكن أن يختار المستهلك بينها، إلا أن هذا الاختيار لابد وأن يكون مرتبطاً بحجم الدخل الذي يملكه هذا الفرد. ولهذا فأننا لابد وأن نقوم برسم خطوط الدخل بجانب منحنيات السواء حتى يمكننا تحديد توازن المستهلك. بعبارة أخرى فأننا لا نهتم بمنحنى السواء الأعلى فقط أو بمستوى الدخل المرتفع فقط، بل أن ما نبحث عنه الآن هو أفضل منحنى سواء ممكن في حدود دخل المستهلك.

ولهذا فأن ما نحتاج إليه الآن هو معرفة أثمان السلعتين س، ص، فإذا أفترضنا أن دخل المستهلك الذي يخصصه للأستهلاك ١٠٠٠ ريال، وأن ثمن السلعة س ١٠٠ ريال وأن ثمن السلعة ص ٥٠ ريالاً، فماذا يستطيع المستهلك شراءه؟

١ - بإمكان المستهلك الحصول على ١٠ وحدات من السلعة س إذا أنفق دخله بالكامل على هذه السلعة.

٢ ـ وبإمكان المستهلك الحصول على ٢٠ وحدة من السلعة ص إذا أنفق دخله بالكامل على هذه السلعة.

وبالاستعانة بالشكل التالي نستطيع أن نصور هذا الامكانيات الاستهلاكية وغيرها مما يتيحه دخل المستهلك في حدود الاسعار المعلنة للسلعتين س، ص.

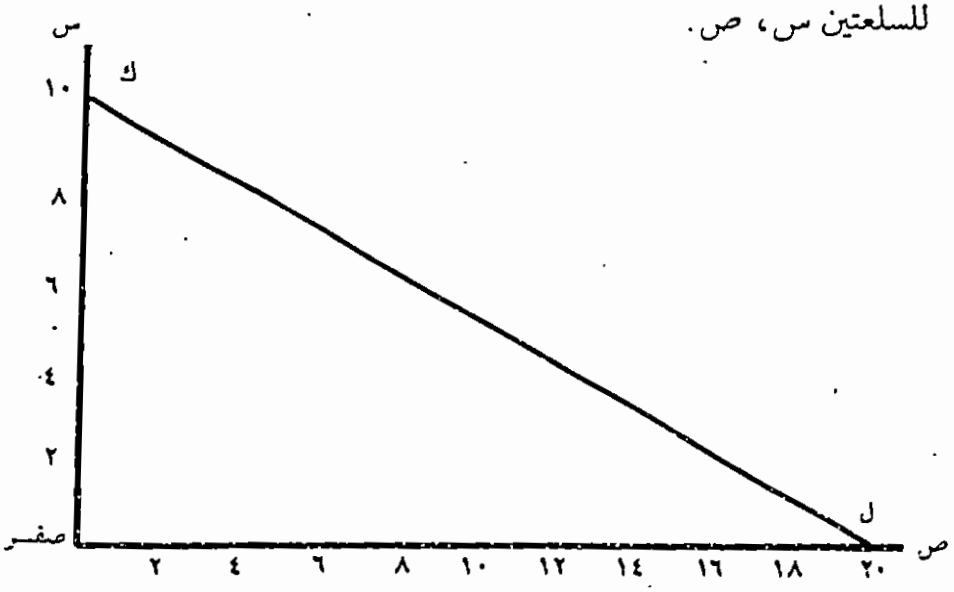

بتأمل هذا الشكل نرى أن بامكان المستهلك الخيار بين ١٠ وحدات من السلعة «س» وصفر من السلعة «ص»، أو ٢٠ وحدة من السلعة «ص» وصفر من السلعة «س». وبين هذين الخيارين يوجد العديد من الخيارات التي يمكن للمستهلك أن يختار بينها. ويطلق على هذا الخط «ل ك» خط الثمن أو خط الدخل. وهذا الخط يعبر عن :

١ ـ الكميات المختلفة التي يستطيع المستهلك شراؤها من كلتا السلعتين س ص.

٢ ـ ظاهرتي الدخل والأثمان في نفس الوقت. فهذا الخط يعبر عن الدخل من حيث ارتفاعه، بمعنى أنه لو حدث أن زاد الدخل

النقدي للمستهلك من ١٠٠٠ ريال إلى ١٢٠٠ ريال مثلاً، فان ذلك معناه أن الخط سوف ينتقل من مكانه إلى مكان أعلى يمثل على الرسم التالي بالخط ل′ ك′، كما أن انخفاض الدخل من ١٠٠٠ ريال إلى ٨٠٠ ريال معناه انتقال هذا الخط إلى مكان أدنى ل″ ك″.

وأيضاً يعبر هذا الخط عن الاثمان النسبية بين السلعتين س، ص من حيث درجة الميل. فميل الخط ل ك = $\frac{١٠}{٢٠}$ = $\frac{١}{٢}$ مما يدل على أن سعر السلعة س ضعف سعر السلعة ص.

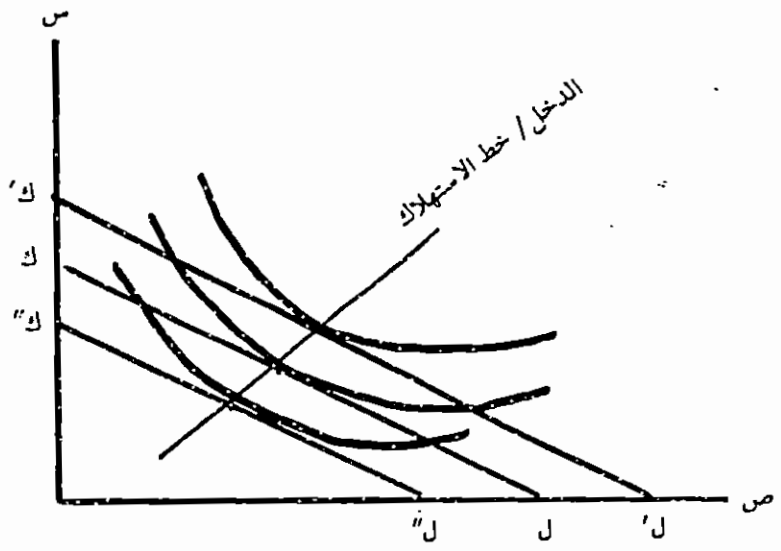

فإذا أرتفع ثمن السلعة (ص) مثلاً من ٥٠ ريالاً إلى ١٠٠ ريال، مع بقاء ثمن السلعة (س) كما هو، ومع ثبات الدخل عند ١٠٠٠ ريال في الشهر. فان معنى ذلك أن المستهلك لن يكون في استطاعته أن يشتري من السلعة (ص) سوى ١٠ وحدات فقط إذا ما أنفق كل دخله عليها ولذلك ينتقل خط الثمن من الوضع «ل ك» إلى الوضع ل١ك.

أيضاً انخفاض ثمن السلعة (ص) من ٥٠ ريالاً إلى ٢٥ ريالاً، معناه أن المستهلك يستطيع شراء ٤٠ وحدة إذا ما أنفق كل دخله عليها. وهنا ينتقل خط الثمن من الوضع «ل ك» إلى الوضع «ل٢ك» معبراً عن انخفاض ثمن السلعة ص وذلك كما في الشكل التالي.

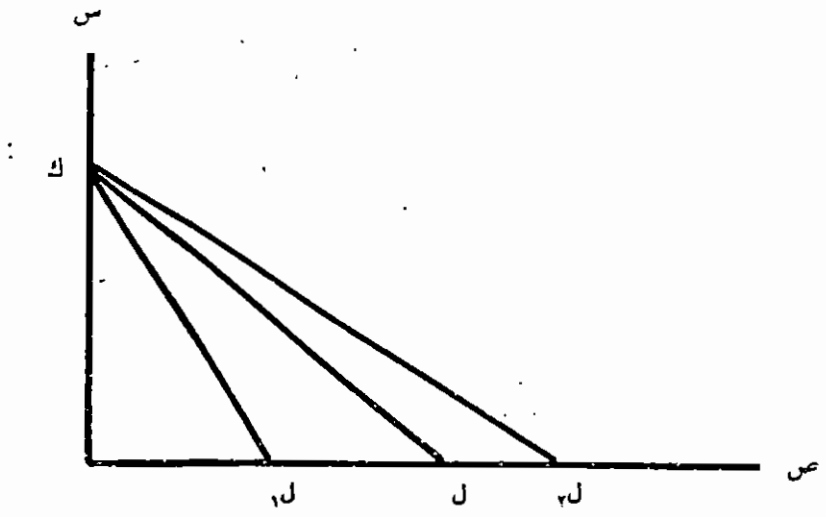

وارتفاع ثمن السلعة يعبر عن انخفاض في الدخل الحقيقي للمستهلك مع ثبات دخله النقدي، كما أن انخفاض ثمن السلعة يعبر عن ارتفاع في دخله الحقيقي حتى من ثبات الدخل النقدي له.

وخط الدخل أو الثمن يبين الأسعار النسبية للسلعتين من حيث ميله، ويبين مستوى الدخل من حيث ارتفاعه.

ويمكن ـ باتباع نفس الطريقة ـ ايضاح حالة السلعة (س) حينما يؤدي أرتفاع أو انخفاض ثمنها مع ثبات دخل المستهلك النقدي وسعر السلعة ص. ويمكن للطالب القيام بذلك.

توازن المستهلك:

وللوصول إلى توازن المستهلك، لابد لنا أن نربط بين منحنيات السواء وخطوط الدخل أو الثمن، حيث أن مشكلة الحصول على أكبر أشباع ممكن لابد وأن تكون مرتبطة بدخل معين أو في حدود كمية معينة من الدخل.

فإذا كانت منحنيات السواء في خريطة المستهلك هي (١، ٢، ٣)، وكان خط الدخل هو «ل ك»، فأن المستهلك يكون في حالة توازن عند النقطة التي «يمس» فيها خط الثمن «ل ك» أعلى منحنى سواء يمكن الوصول إليه، وهو هنا المنحنى رقم (٢) وتكون نقطة (جـ) هي نقطة التوازن.

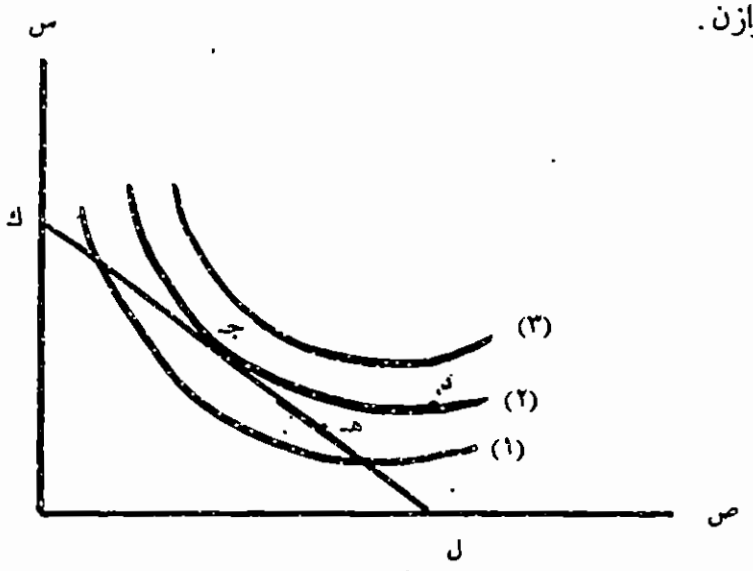

ويلاحظ أن نقطة التماس هي أفضل نقطة للمستهلك في حدود دخله، فمثلاً بالنسبة للنقطة (جـ) التي تبين توازن المستهلك عند خط الدخل «ل ك» تمثل أفضل وضع بالمقارنة بأي نقط أخرى تقع على نفس خط الدخل، إذ أن النقطة «هـ» وعلى الرغم من أنها تقع على

نفس خط الدخل، إلا أنها تقع على منحنى سواء أقل. كذلك الحال بالنسبة للنقطة «د» فعلى الرغم من أنها تقع على نفس منحنى السواء رقم (٢) إلا أنها تقع على خط دخل أعلى ـ يفوق امكانية المستهلك ـ وبالرغم من أنها تعطي نفس الاشباع الذي تمنحه النقطة (جـ).

وعليه فان نقطة (جـ) هي أفضل وضع للمستهلك، ومن هنا يمكن أن نستنتج أن نقطة التماس بين خط الدخل ومنحنى السواء هي الوحيدة التي تمثل توازن المستهلك.

تغير الدخل والثمن وأثرهما على توازن المستهلك:

إذا افترضنا أن مستهلكاً دخله المحدود ممثل في الشكل التالي بالمقدار «ل ك»، وأن هذا المستهلك يستهلك سلعة ما ثمنها في السوق «ك ل»، وإذا انخفض ثمن هذه السلعة من «ك ل» إلى «ك ل٢»، هنا تنتقل نقطة التوازن من (جـ) إلى (جـ′) ويزيد الاستهلاك من السلعة (ص) ويكون المستهلك قد انتقل إلى مستوى اشباع أعلى. فإذا انخفض الثمن مرة أخرى من «ك ل٢» إلى «ك ل٣» فان نقطة التوازن تنتقل إلى (جـ″) ويزيد الاستهلاك أيضاً لأن المستهلك انتقل إلى مستوى اشباع أعلى.

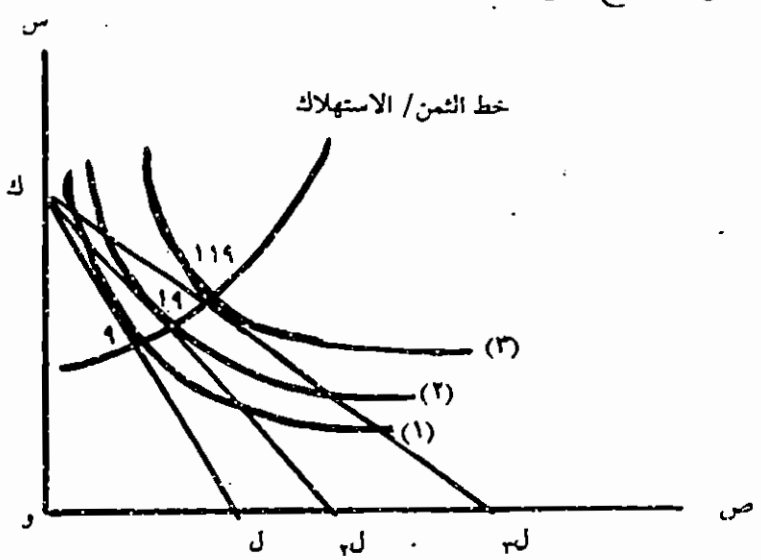

وينتج عن توصيل النقاط جـ، جـ′، جـ″ استنتاج خط «الثمن - الاستهلاك» والذي يبين أن انخفاض ثمن سلعة وثبات الأخرى يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وذلك لأن انخفاض الثمن يعني أرتفاع الدخل الحقيقي للمستهلك.

أثر الدخل وأثر الإحلال:

عرفنا أن انخفاض السعر يعني ارتفاع في الدخل الحقيقي، وان انخفاض السعر يؤدي إلى توازن جديد. هذا التوازن الجديد يحدث نتيجة لأثرين هما أثر الدخل وأثر الاحلال.

١ ـ أثر الدخل:

ناتج من تواجد فائض نقدي للمستهلك نتيجة انخفاض السعر، وهنا يوجه المستهلك هذا الفائض إلى شراء وحدات من السلعة الأخرى.

٢ ـ أثر الاحلال:

ولقد لاحظ الاقتصادي «جيفن» أنه ليست كل السلع التي إذا انخفض ثمنها يزيد الطلب عليها، وهي السلع الرديئة والتي يؤدي انخفاض سعرها إلى التقليل من المشتروات منها مثل الخبز. كما لاحظ «جيفن» ان ارتفاع سعر الخبز يؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول المحدودة مما يؤدي بها إلى التقليل من السلع الجيدة كالبيض واللحوم مثلاً. ويلاحظ بشكل عام أن تحسين دخل محدودي الدخل يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع الرديئة نظراً لرغبتهم في تحسين مستوى معيشتهم، بزيادة طلبهم على سلع أرقى تعويضاً عن بعض الحرمان الاستهلاكي.

الباب الثاني

مواضيع اقتصادية نوعية

الفصل الثامن

النقود والمصارف

الفصل الثامن

النقود والمصارف

النقــود

أولاً : نشــأة النقــود:

ارتبطت النقود بـظاهرة التبـادل، حتى أنه يمكننـا القول أن تـاريخ النقود هو تاريخ التبادل.

وعلى الرغم من أن اقتصـاد التبادل لم يـظهر إلاّ في مـرحلةمتأخـرة نسبياً من تاريخ البشرية، فـان ذلك لم يمنـع الجماعـات السابقـة من أن تعـرف التبادل، ولعـل أول صـور هـذا التبـادل هـو مـا كـان يتم بـين الجماعات المختلفة وفقاً لنـظام «المقايضـة» وهو مبـادلة شيء بشيء آخـر دون واسطة.

وتعتبر المقايضة تطوراً لفكرة الأكتفاء الذاتي حيث كان الفـرد ينتج مـا يحتـاج إليـه فقط، ولكن مـع ظهـور التخصص وتقسيم العمـل وما استتبع ذلك من ظهور فائض لدى الأفـراد من السلع التي ينتجونها كان لابد من مبادلة الفائض بين أفراد الجماعة الواحدة.

ولقد كانت المقايضة تمثـل النظام الـطبيعي للتبادل في المجتمعـات البدائية، ولكن مـع تعقد حيـاة المجتمع وتـطوره وتعدد السلع المنتجـة وتعدد حاجات الأفراد وأذواقهم ظهرت عقبات عديدة للمقـايضة منهـا ضرورة توافق رغبات المتبادلين وان يكون هذا التوافق بنفس القدر وفي نفس الوقت، وصعوبة التجزئة بالنسبة لبعض السلع، وصعوبة تقديـر

قيمة السلع المتبادلة، وأخيراً صعوبة إختزان (إدخار) القيم لفترات مستقبلية، حيث أن بعض هذه السلع قد يتلف أو يعطب بمرور الزمن مما يعني تدهوراً في قيمتها عبر الزمن.

أمام هذه الصعوبات ظهرت الحاجة إلى اختراع النقود للتغلب على مساوىء المقايضة، وتوسطت النقود في عملية التبادل وقسّمتها إلى قسمين: مبادلة السلعة الأولى بالنقود، ثم مبادلة النقود بالسلعة الثانية.

ثانياً : تعريف النقود ووظائفها:

عرّف أحد الكتاب النقود حين سُئل عن ما هيتها فقال «النقود هي ما تفعله النقود»

Money is what money does

وكان يعني بذلك أنه يمكن تحديد ما هية النقود من خلال الوظائف التي يمكن أن تقوم بها النقود.

وعليه فأننا سنوضح أولاً الوظائف الرئيسية للنقود ثم بعد ذلك نعّرف النقود.

وظائف النقـــود:

١ ـ وسيط في التبادل:

من بين صعوبات المقايضة انها تتطلب توافق رغبات المتعـاملين في نفس الوقت وبنفس القدر، وبأستخدام النقود كوسيط في التبـادل يمكن التخلص جزئياً من هذه الصعوبـة، حيث تستخدم في هـذه الحـالة كـوسيلة للدفـع لتسهيـل المبـادلات المتعـددة، فهي تقسم عملية التبادل إلى قسمين منفصلين تماماً، عملية البيع حيث يمكن لحائز السلعة أن يبيع سلعته مقابـل النقود، وعمليـة الشراء حيث يستخـدم النقود في شراء مـا يحتاجـه من سلع أخـرى في أي وقت يشاء. ويشترط لقيام النقود بهذه الوظيفة أن «تلقى القبول العـام» بمعنى أن جميـع الأفراد يكـونون عـلى إستعداد لقبـول هذه النقـود مقابل السلع التي يعرضونها للمبادلة.

٢ ـ مقياس للقيم:

من بين صعوبات نظام المقايضة عدم وجود مقياس أو معيار تقاس بمـوجبـه قيم الأشيـاء. وإذا عـرفنـا أن التبـادل في الاقتصـاديـات الحـديثـة يتم بـين عـديـد من السلع والخـدمـات التي تعـرض في الأسواق وان هذه السلع والخدمات غـير متجانسـة، لعرفنـا مدى الصعوبات التي ستـترتب على ذلـك، حيث ينبغي اجراء العـديد من المقارنات بين هذه السلع والخـدمات غـير المتجانسـة لتحديـد معدلات التبادل بينها.

من هنـا استخدمت النقـود كمقياس للقيم، أي كمعيـار ترد إليـه قيم كل السلع والخدمات المتبادلة في الأسواق، مثلها في ذلك مثل المـتر في قياس الأطـوال والكيلوجرام في قيـاس الأوزان.. الـخ.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وان كانت وحدات القياس المستخدمة في العلوم الطبيعية تتمتع بثبات مطلق لا يتغير بتغير الزمان أو المكان، فأن النقود كمقياس للقيمة لا يمكن أن تتمتع بثبات مطلق، بل تتمتع فقط بنوع من الثبات النسبي.

٣ ـ مستودع للقيمة والدفع الآجل:

نظراً لأن المعاملات الاقتصادية هي معاملات ممتدة في الزمن، وليس هناك ما يضمن أن يتحقق دائماً تعاصر في المبادلات، فقد استدعت الحاجة ضرورة أن تتمتع النقود ليس بالقبول العام الآني فحسب، بل يتطلب أن تتمتع كذلك بالقبول العام للفترات المقبلة حتى تساعد وتسهل في آداء المبادلات المؤجلة. ومن هنا ظهرت للنقود وظيفة جديدة باعتبارها مستودعاً للقيم، حيث يمكن للأفراد الاحتفاظ بها لفترات طويلة لأستخدامها في المستقبل دون خوف من تعرض لتلف أو ضياع القيمة المخزونة فيها، وبالتالي يمكن استعمالها في تسديد الديون المستقبلية على أساس أنها هي المعيار للدفع الآجل كذلك.

تعريف النقود:

يمكننا الآن ان نعرف النقود بانها «أي شيء يلقى القبول العام من أفراد المجتمع ويستخدم كوسيط في التبادل ومقياس للقيم ومستودع لها ويستخدم في سداد المدفوعات الآجلة.

ثالثاً : أنواع النقود:

تطورت النقود منذ أن بدأ الإنسان في استخدامها وحتى وقتنا الحالي ويمثل هذا التطور مراحل متعاقبه ابتدأت بالنقود السلعية وأنتهت بالنقود المصرفية. ويمكن ايجاز أهم أنواع النقود فيما يلي:

١ ـ النقود السلعية:

لجأ الأفراد إلى استخدام احدى السلع المتعارف عليها فيما بينهم للقيام بدور النقود وذلك تجنباً لعيوب المقايضة، وقد تفاوتت السلع التي استخدمها الأفراد ما بين الأغنام والفراء والصدف.. الخ. وقد استخدمت هذه السلع كنقود وكسلع. ورغم ان تلك السلع قد سهلت جزئياً من التبادل إلا أن عيوبها قد ظهرت بسرعة متمثله في صعوبة التخزين وصعوبة التجزئه والتعرض للتلف وتغيير قيمتها، ولذلك ما لبثت أن تطورت النقود وظهرت النقود المعدنية.

٢ ـ النقود المعدنية:

وهي النقود التي تصنع من المعادن كالنحاس والبرونز والذهب والفضه. وقد استقرت المجتمعات على تفضيل الذهب والفضة لما لهما من خصائص وصفات جعلت منهما أقدر السلع على القيام بوظائف النقود، فهما يتميزان بارتفاع قيمتهما نسبياً، وسهولة تجزئتهما وعدم تعرضهما للتلف، وقابليتهما للأختزان، فضلاً عن أنه يمكن تحديد نوع الذهب والفضة بشكل يجعل وحداتها متجانسة.

٣ ـ النقود الورقية:

وهي النقـود التي نعرفهـا اليوم ونستعملهـا، والتي تستمد قيمتهـا وقوتها من القوانين والتشريعـات التي تصدر بمـوجبها، وقـد مرت هذه النقود بتطورات عديدة لا مجال لذكرها هنا.

٤ ـ النقود المصرفية (نقود الودائع):

هي أعـلى درجات التـطور في أنواع النقـود، وهي النقود التي يتم خلقهـا وايجادهـا بواسـطة البنوك التجـارية بعمليـة الائتمان والتي تتمثل في الشيكات.

رابعاً : الطلب والعرض على النقود:

(أ) الطلب على النقود:

عرفنا من دراستنا لوظائف النقود، ان قيام النقود بدور الوسيط في التبادل قد أدى إلى خلق طلب من جانب الأفراد عليها، وذلك لاستخدامها في اجراء المبادلات. ويهمنا في هذا الصدد ان نشير إلى أن البناء الفكري للنظرية النقدية في الفكر التقليدي قد أوضح أن أهم ما يميز النقود عن غيرها من السلع هو أنها لا تتمتع بأية منفعة لأشباع الحاجات سوى القدرة على شراء السلع التي تتمتع بهذه المنفعة، ومن هنا ظهرت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود ـ فقط ـ لأستخدامها في المعاملات.

وقد جرت العادة في الفكر الحديث على التمييز بين النقود العاطلة (المكتنزة) والنقود العاملة. والثانية فقط هي التي اشار إليها الفكر التقليدي حيث تتعلق بالطلب على النقود لغرض اجراء المعاملات. أما النقود العاطلة أو المكتنزه فهي تشير إلى النقود التي يطلب الأفراد الاحتفاظ بها عن طريق الادخار (مخزن للقيمة) كرصيد سائل لشراء الأصول المالية.

ولقد استطاع الاقتصادي «كينز» ان يحدد في كتابه «النظرية العامة»[1] ان الطلب على النقود له دوافع ثلاثة تجمع فيما بينها بين النقود العاملة والنقود المكتنزة. هذه الدوافع هي :

---

1. J.M. Keynes, The General theory of employment and Money, Mac Millan & Co., Ltd, London, 1936, p.25.

١ ـ الطلب على النقود بدافع المعاملات:

وهذا الدافع هو الذي اشار إليه الفكر التقليدي واعتبره الدافع الوحيد لطلب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود لاستخدامها في المعاملات، وهي بالتالي تمثل النقود العاملة. فقد جرت العادة على احتفاظ الأفراد بجزء من دخولهم المكتسبة في شكل سائل لمقابلة دافع المعاملات والمبادلات اليومية وذلك للتغلب على الفجوة الزمنية التي تنشأ بين وقت استلام هؤلاء الأفراد لدخولهم وانفاقهم لهذا الدخل.

والطلب على النقود لدافع المعاملات غير قاصر فقط على المستهلكين، بل يمكن النظر إليه من وجهة نظر صاحب المنشأة، حيث تتوقف كمية النقود التي يحتفظ بها اصحاب المنشأت في شكل سائل على حجم مبيعاتهم وكيفية دفع الأجور. . الخ.

وبصفة عامة يمكن القول أن الطلب على النقود بدافع المعاملات يتوقف على مستوى الدخل النقدي.

٢ ـ الطلب على النقود بدافع الاحتياط:

كذلك يسعى الأفراد إلى الاحتفاظ بقدر من دخولهم النقدية في صورة سائلة لمواجهة ما يطرأ على حياتهم من تطورات وتغيرات غير متوقعه كحالات المرض والوفاة والحريق والبطالة والكساد. . الخ. وعادة ما يتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط أوالطواريء على الظروف النفسية المحيطة بالافراد، وعلى مدى تشاؤمهم أو تفاؤلهم، كما أن هذه التوقعات عادة ما ترتبط في كثير منها بارتفاع وانخفاض مستوى الدخل. ولقد جمع كينز بين دافعي المعاملات والاحتياط واعتبرهما دالة في مستوى الدخل.

٣ ـ الطلب على النقود بدافع المضاربة :

يقصد بالطلب على النقود لدافع المضاربة، الرغبة في الأحتفاظ بقدر من الدخل في صورة نقدية وذلك للأستفادة من التقلبات في اسعار السندات واسعار الفائدة في السوق وذلك بهدف تحقيق أرباح رأسمالية في الأجل القصير.

وعادةما يقارن الأفراد بين اسعار السندات واسعار الفائدة، فالأفراد يمكنهم تحقيق الأرباح بشراء السندات عند انخفاض قيمتها وذلك حينما ترتفع اسعار الفائدة في السوق، ذلك ان العلاقة عكسية بين أسعار السندات واسعار الفائدة وذلك بسبب ثبات العائد السنوي للسند.

وطالما أن اسعار السندات تنخفض في حالة ارتفاع اسعار الفائدة، فان الأفراد يقبلون على شراء السندات أملاً في بيعها مستقبلاً عندما ترتفع اسعارها مع انخفاض اسعار الفائدة وهنا يحققون أرباحاً رأسمالية في حالة صدق توقعاتهم.

(ب) عرض النقود:

يقصد بعرض النقود كمية وحجم النقود الموجودة في اقتصاد قومي معين. وعرض النقود هو متغير خارجي خاضع في تحديده لسيطرة البنك المركزي والسياسة النقدية بشكل عام. ولذلك فان عرض النقود وهي كمية النقود التي تحددها السلطة النقدية تعد متغيراً معطي Given، وعادة ما يكون عرض النقود عديم المرونة لسعر الفائدة.

المصارف التجاريـــة :

المصارف التجارية هي مؤسسات مالية تقوم بقبول الودائع الجارية ولأجل من الأفراد والهيئات والمؤسسات ثم تقوم باستخدام هذه الودائع في اقراضها للغير، من أجل تحقيق الربح وذلـك عن طريق الاستفـادة من الفـروق في اسعار الفـائدة بـين السعر الـذي يقـرض بـه المصرف والسعر الذي يُقرض به، كما انها تتعامل بوجه خاص في الأئتـمان قصير الأجل.

أهم وظائف المصارف التجارية :

١ ـ خلق النقـود (الائتمان) : عـادة ما تتميـز المصارف التجـازية بـأنها تعمل في القروض قصـيرة الأجل، ودون تخصيص في نشـاط محدد بالذات، كما هو الحال بالنسبة إلى بعض المصارف المتخصصة التي تتعـامل في القـروض المتوسـطة وطـويلة الأجـل، فضـلاً عن أنها تتخصص في تمويل نوع معين من النشاط، كالمصـارف الصناعيـة التي تتخصص في تمـويل الصنـاعات، والمصـارف الـزراعيـة التي تتخصص في تمويل النشاط الزراعي . . وهكذا.

وتعتبر وظيفة خلق النقود الوظيفة الرئيسيـة للمصارف التجـارية، والأئتـمان في الحقيقة هـو إنتقال أو إضـافـة قـوة شرائيـة من جهـة الدائن إلى جهة المدين، وهو يتـوقف على الثقـة، فكلما زادت ثقة الأفـراد في المصارف بقـدرة الأخيرة عـلى الدفـع ـ والسهـولـة التي يحققها التعامل إلى استقرار التعـامل عـلى قبول مـديونيـة المصرف كـوسيلة للوفـاء ـ كلما زادت قـدرة المصرف التجـاري عـلى خلق النقود.

ومع أن وظيفة خلق النقود تعتبر أهم وظائف المصارف التجارية، إلا أن هناك عدة وظائف أخرى ذات أهمية أيضاً وهذه الوظائف هي:

٢ ـ قبول الودائع من الأفراد والهيئات والمؤسسات وإقراضها للغير وبذلك يقوم المصرف التجاري بدور الوسيط بين المقرض والمقترض فضلاً عن وظيفته كخازن للنقود.

٣ ـ تسهيل عمليات التبادل بما يصدره من أوراق تجارية تتميز بأنها تتداول بسرعة وبدون قيود وأهم هذه الأوراق التجارية: الكمبيالة، والسند الأذني، والشيك.

٤ ـ تسهيل عمليات التجارة الدولية وذلك بما يقوم به من فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان.

٥ ـ خصم الأوراق التجارية.

٦ ـ صرف العملات وتوفير النقود الأجنبية.

٧ ـ تقديم الاستشارات الفنية والمالية في مجال الاستثمار.

المصـــرف المركـــزي:

المصرف المركزي مؤسسة مالية عامة تقوم بجميع الأعمال المصرفية للدولة، ولذلك فعلاقتها بالحكومة كبيرة جداً، لأنه يمثل الاداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة للتأثير في السياسة الأقتصـادية. كـما أن المصرف المركزي وثيق الصلة بالمصارف التجارية حيث يقوم بالإشراف والرقابـة والتوجيه على نشاطها.

وظائف المصارف المركزية:

يمكن إيجاز أهم الوظائف التي يقوم بها المصرف المركزي في العصر الحديث فيما يلي:

١ ـ إصدار العملة:

فعـادة ما يحتكـر المصرف المـركـزي حق اصـدار العملة الـورقيـة الـوطنية، وذلـك وفقاً للقـوانين والتشريعـات التي تضعها الـدولة بحيث تضمن تـوفير كميـات مناسبـة من النقود وفقـاً للمتطلبـات الأقتصادية التي تحددها السياسة الأقتصادية للدولة.

٢ ـ مصرف الحكومة ومستشارها المالي:

يقوم المصرف المركزي في معظم دول العالم بدور مصرف الحكـومة ومستشارها المالي. فعادة ما تقوم الحكومة بـإيداع حسـاباتهـا لدى المصرف المركزي، كـما تلجأ لـلأقتراض منـه وقت الحاجـة (عجز الميزانية) ولذلك تحتفظ الحكومة بحساباتها على المستويين الـداخلي والخارجي (مدفوعات ومقبوضات) في المصرف المركزي.

كذلك فان لطبيعـة وضع المصرف المـركزي والعـلاقات التي بينـه وبين المصارف التجارية والسوق النقدي والمالي وعلاقته بالحكـومة

باعتباره مصرفها، تمكنه من أن يكون في أفضل وضع لاسداء المشورة والنصح للحكومة في كثير من الأمور المتعلقة بالسياسة النقدية والاقتصادية بصفة عامة.

أيضاً يتولى المصرف المركزي القيام ببعض الخدمات للحكومة، فيقوم باصدار الدين (القرض) العام ويتولى خدمته وكذلك تحصيل ايرادات الدولة من السوق المالي.

هذا فضلاً عن المصرف المركزي يتولى معاملات الدولة مع الخارج، فهو يحتفظ بالعملات الأجنبية ويتم عن طريقه معظم التحويلات الخارجية.

٣ ـ مصرف المصارف:

يقوم المصرف المركزي بتقديم العديد من الخدمات المصرفية للمصارف التجارية. فهو يقدم لها القروض والمعونات عند الضرورة، ويقوم بعمليات المقاصة بين هذه المصارف. كذلك يقوم بخصم الأوراق المالية للمصارف التجارية، فضلاً عن احتفاظه بالاحتياطي النقدي القانوني للمصارف التجارية في خزائنه.

٤ ـ تحديد ومراقبة الأئتمان وتنفيذ السياسة النقدية:

عرفنا حتى الآن أن النقود الورقية التي يصدرها المصرف المركزي ليست هي كل النقود، بل هناك أيضاً النقود المصرفية التي تخلقها المصارف التجارية. ولما كانت العملات الورقية التي يصدرها المصرف المركزي تمثل الأساس الذي تقوم عليه عملية خلق الأئتمان في المصارف التجارية، فإن المصرف المركزي وباعتباره هو

المصدر الوحيد للعملة الورقية يتولى رقابة الأئتمان ونشاط المصارف التجارية من أجل تحديد الكمية اللازمة من النقود في الاقتصاد الوطني.

ويضطلع المصرف المركزي بهذه المهمة عن طريق وضع وتنفيذ السياسة النقدية للدولة والتي تتمل مهمتها في السيولة النقدية المتاحة للتداول في الأقتصاد الوطني.

وللسياسة النقدية أدوات يستطيع من خلالها المصرف المركزي التأثير على حجم الأئتمان الذي تمارسه المصارف التجارية. وهذه الأدوات باختصار هي:

(أ) عمليات السوق المفتوحه: وتتمثل في تدخل المصرف المركزي في سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً لكميات ضخمة من السندات الحكومية بما يؤثر في اسعار الفائدة السائدة في السوق ومن ثم التأثير في قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان سواء بزيادة هذه القدرة أو بكبحها.

(ب) الاحتياطي القانوني: تحتفظ المصارف التجارية بنسبة من أصولها في شكل أرصده سائلة إما في خزينة المصرف المركزي أو في خزائنها، وذلك لمواجهة طلبات السحب اليومي وتأكيداً للثقة في هذه المصارف.

ويجيز القانون للمصرف المركزي التدخل لتغيير هذه النسبة ـ صعوداً وهبوطاً ـ مما يؤثر على مقدرة المصارف التجارية في خلق الأئتمان الذي تقوم به.

(ج) سعر اعادة الخصم: وهو سعر الفائدة الذي تتقاضاه

المصارف المركزية من المصارف التجارية لقاء اعادة خصم الأوراق التجارية التي سبق وان خصمت في المصارف التجارية. وقد يرتفع السعر أو ينخفض انعكاساً لرغبة المصرف المركزي والسياسة النقدية التي يسعى لتنفيذها المصرف المركزي.

(د) التعليمات المباشرة: وذلك عن طريق قيام المصارف المركزية بتوجيه تعليمات مباشرة إلى المصارف التجارية تتعلق بحجم وأنواع القروض التي تمنحها.

المصارف في المملكة العربية السعودية

أولاً : المصارف التجارية :

يبلغ عدد المصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أحدى عشر مصرفاً تجارياً، منها اثنان مملوكان بالكامل لسعوديين والباقي شركات مساهمة مختلطة يمتلك السعوديون غالبية أسهمها.

ويعتبر نمو وسعودة الهيكل المالي المحلي للمملكة من أبرز سمات التنمية خلال فترة الخمسة عشر عاماً الماضية.

وتتولى المصارف التجارية في المملكة المسئولية الرئيسية في حشد المدخرات الخاصة وتوزيعها بين القطاعات المختلفة وذلك لعدم وجود سوق رسمي للأسهم والسندات.

ولقد استمر القطاع المصرفي التجاري في النمو خلال السنوات العشر الماضية وذلك إستجابة لزيادة الطلب في التجارة وتمويل المشروعات، ولقد زادت ـ بشكل مضطرد ـ الودائع المصرفية وازدادت كذلك عمليات المقاصة بين المصارف وانعكس ازدياد الأقبال على المصارف واتساع التغطية المصرفية في ازدياد الفروع وقد تحققت خطوة هامة في التنمية المصرفية بعد اتمام سعودة المصارف التجارية في عام ١٤٠٢هـ حيث تضاعف عدد الفروع إلى أكثر من ثلاث مرات من ١٨٨ فرعاً إلى ٦٤٧ للفترة ما بين ١٣٩٩/ ١٤٠٠هـ إلى ١٤٠٦/ ١٤٠٧هـ.

هذا وتقوم المصارف التجارية في المملكة بوظائف هامة، تساعد في تنمية الاقتصاد الوطني، فهي تلعب دوراً هاماً في تمويل التجارة والقيام

بـدور الوسـطاء بين المستـورد الوطني والمصـدر الدولي، كـذلـك تقـوم المصـارف التجـاريـة بمنـح القـروض قصـيرة الآجـل لتمـويـل بعض النشاطات الأخرى.

ويعتبر التقدم التقني المصرفي الذي وصلت إليه المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية من أهم العلامات البارزة في هـذا المجال، فهنـاك العمليات المصرفيـة الألكترونيـة، طرق الإدارة الحـديثـة، كـما أصبحت أنظمة الصرف الآلية والاستفسار الآلي المباشر عن الحسابـات والبطاقات المصرفية أمراً عادياً.

وتأمل المملكة العمل على تطوير القطاع المصرفي بالشكل المنـاسب لظروف العصر وأن تقوم جميع المؤسسات المصرفيـة بالتـوجه نحـو تلبية إحتياجات الاقتصاد الوطني وتمويل المشاريع الانتاجية والمبـادرة بإنشـاء شركات مساهمة لتتولى تنفيذ المشروعات الكبيرة دفعاً للتنمية الأقتصادية بالمملكة.

ثانياً : مؤسسات الاقراض المتخصصة :

وهي عبـارة عن صنـاديق حكـوميـة متخصصـة تعتـبر مكملة للمصـارف التجاريـة، مهمتها تـوجيه المـوارد الماليـة لتنمية قـطاعـات وانشطة تنموية محددة. وفيما يلي عرض سريع لهذه المؤسسات[1]:

١ ـ البنك الزراعي العربي السعودي:

بـاشر البنـك الـزراعي أعـمالـه في مـطلع عـام ١٣٨٤هـ وبـدأت عمليات الاقراض في شهر رمضان من ذلـك العام. أمـا القروض

(١) المملكة العربية السعودية، خطة التنمية الرابعـة، ١٤٠٥ ـ ١٤١٠هـ، ص ٢٦٨. وانظر أيضاً التقرير السـنوي لمؤسـسة النقد العربي السـعودية، إدارة الابحاث، لعام ١٤٠٧هـ.

فهي ثلاثة أنواع طويلة الآجل ومتوسطة الآجل وقصيرة الآجل. وقد اقتصر منح القروض من عام ١٣٨٧ / ١٣٨٨هـ على القروض المتوسطة الآجل والقصيرة الآجل.

٢ ـ بنك التسليف السعودي:

بدأ بنك التسليف السعودي منحه للقروض لمحدودي الدخل في نهاية عام ١٣٩٣هـ والتي تمنح من أجل المساعدة في بعض النواحي الاجتماعية.

٣ ـ صندوق التنمية الصناعية السعودي:

يقوم الصندوق بتمويل المشاريع الصناعية المختلفة بجميع أنحاء المملكة.

٤ ـ صندوق التنمية العقاري:

يواصل صندوق التنمية العقاري تقديم قروض طويلة ومتوسطة الآجل للمواطنين الراغبين في بناء مساكن لهم، أو الراغبين بانشاء مباني سكنية بغرض الاستثمار.

ثالثاً : مؤسسة النقد العربي السعودي:

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بوظيفة البنك المركزي للمملكة. وقد أنشئت المؤسسة بتاريخ ٢٠ إبريل ١٩٥٢م (١٣٧١هـ) لتحقيق الغرضين الآتيين بصفة رئيسية وهما[١]:

١ ـ تقوية العملة الوطنية للبلاد وتثبيت قيمتها وتحديدها بالنسبة

---

(١) المملكة العربية السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الكتاب الأحصائي السنوي، العدد٢٣، ١٤٠٧هـ ص ٥٣٤.

للعملات الأجنبية.

٢ ـ مساعدة وزارة المالية في تركيز واردات الحكومة وللإشراف على المصروفات طبقاً للفقرات المعتمدة في الميزانية.

وبمرور ثلاث سنوات على انشاء مؤسسة النقد العربي السعودي صدر مرسوم ملكي باعطاء مؤسسة النقد الصلاحيات باصدار العملتين الورقية والمعدنية المساعدة وكذلك اقراض الحكومة لتمويل بعض المشروعات إذا احتاجت. وفي عام ١٣٧٨هـ صدر مرسوم ملكي باصدار ريال جديد من العملة الورقية ليصبح عملة قانونية[١] مع اعطاء المؤسسة صلاحية اصدار العملات الورقية والمساعدة.

وظائف مؤسسة النقد العربي السعودي:

نعرض فيما يلي للوظائف التي تؤديها مؤسسة النقد كبنك مركزي في المملكة العربية السعودية.

١ ـ اصدار العملة:

تصدر مؤسسة النقد العربي السعودي العملات الورقية والعملة المعدنية المساعدة وذلك وفق الصلاحيات المخوله لها بموجب النظام.

٢ ـ مصرف الدولة:

تقوم مؤسسة النقد بوظيفتها كمصرف للدولة، فإلى جانب قيامها بالأعمال المصرفية للحكومة من حفظ الودائع وجمع الايرادات

(١) وذلك ليحل محل سندات أو إيصالات الحجاج التي كانت تصدرها المؤسسة دون غطاء فضي أو ذهبي.

والإشراف على المصروفات وكذلك استثمار أموالها وارصدتها. كما تقوم باقراض الحكومة وقت الحاجة، ولا تتوانى عن تقديم المشورة الأقتصادية لها، فضلاً عن إدارة أرصدة المملكة من العملات الأجنبية والذهب.

٣ ـ مصرف المصارف:

يتم تنظيم وتنسيق المصارف التجارية عن طريق مؤسسة النقد حيث تحتفظ الأخيرة بالاحتياطي النقدي للمصارف التجارية لديها. كما تقدّم للمصارف الوطنية المعونات الفنية والقروض وأعمال المقاصة بين المصارف المختلفة.

٤ ـ السيطرة على عرض النقود:

تستخدم مؤسسة النقد العربي السعودي معظم الأدوات التي تستخدمها المصارف التجارية للتأثير على حجم الأئتمان، وإن كانت المؤسسة لا تلجأ كثيراً إلى استخدام وسائل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة وذلك للخصوصية التي يتمتع بها الاقتصاد العربي السعودي باعتباره اقتصاداً يراعى القواعد الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي، ومن ثم فهو لا يتعامل بالفائدة، ومن ثم لن يكون لسعر الخصم أي فعالية على عمليات خلق الأئتمان.

أما الاحتياطي النقدي كوسيلة للتحكم في عرض النقود فقد استخدمتها مؤسسة النقد للتأثير على قدرة المصارف التجارية في خلق الأئتمان، وحيث يعتبر نظام الحساب الخاص لودائع المصارف التجارية لدى مؤسسة النقد من أهم السياسات التي طبقتها المؤسسة للتحكم في السيولة النقدية المتوفرة لدى المصارف التجارية.

هذه هي الوظائف الرئيسية لمؤسسة النقد العربي السعودي، ومع ذلك فان المؤسسة تقوم ببعض المهام الضرورية لتحقيق التطور المنشود في القطاع المصرفي، ومن هذه المهام[1]:

(أ) تراقب مؤسسة النقد الحالة الأقتصادية للبلاد وتجمع دائرة الأبحاث الاقتصادية في مؤسسة النقد لهذا الغرض بيانات شهرية خاصة بالنقد المتداول وعناصره من بنكنوت والموجود منه لدى المصارف التجارية ولدى القسم المصرفي بالمؤسسة وكذلك النقود المعدنية الموجودة في التداول، كما أنها تجمع بيانات عن المركز المالي لقسم الاصدار ولقسم الأعمال المصرفية للمؤسسة، فضلاً عن بعض المعلومات التي تمكنها من مراقبة الوضع الاقتصادي للمملكة من ناحية انتاج الزيت والاستيراد والتصدير والحج . . الخ .

(ب) تقوم مؤسسة النقد بتحضير ميزانية موحدة لجميع المصارف التجارية العاملة بالمملكة وكذلك جداول تمويل الواردات .

(ج) تتولى المؤسسة تحضير وإعداد ميزان المدفوعات .

(د) تتولى مؤسسة النقد القيام ببرامج تدريب شاملة لخلق الخبرات الفنية في المجالات المصرفية وذلك عن طريق مركز التدريب المصرفي التابع للمؤسسة، إضافة إلى تنظيم دورات متخصصة في أعمال المصارف كدورات في مباديء الحاسب الآلي واستخدامه في الحقل المصرفي ودورات في اللغة الانجليزية . . . الخ .

---

(١) المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، الكتاب الاحصائي السنوي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣٣ - ٥٣٤ .

(هـ) تصدر مؤسسة النقد تقريراً سنوياً عن اعمالها وفيه عرض للوضع الاقتصادي للبلاد ويضم أهم البيانات الأحصائية في المملكة. كما تصدر نشرة إحصائية سنوية في شهر رجب من كل عام تضم كافة السلاسل الاحصائية عن الحركة النقدية والمصرفية في البلاد.

(و) الإشراف على القروض المشتركة والمحددة بالريال، حيث تقوم المؤسسة (كجزء من سياستها طويلة الأجل لزيادة وتنمية القطاع المصرفي المحلي) باصدار توجيه يقضي بالحصول على أذن مسبق قبل دعوة المصارف الأجنبية للمشاركة في القروض المشتركة والمحددة بالريال وذلك كجزء من سياستها طويلة الأجل الرامية إلى تنمية القطاع المصرفي المحلي. والغرض من ذلك ليس فقط حماية المصارف السعودية من المنافسة الأجنبية بل أيضاً لتنشيط الأمكانات المصرفية المحلية وتشجيعها.

(ز) العمل على حماية اصحاب الأسهم والمشترين من خلال محاولة تقليص حجم المخاطر المصاحبة لتبادل الأسهم في الأسواق غير الرسمية، وذلك بقيام المؤسسة باصدار تعليماتها بالقواعد التنفيذية بتنظيم عمليات تداول اسهم الشركات المحلية بواسطة المصارف اعتباراً من عام ١٤٠٥هـ.

الفصل التاسع

الدورات الاقتصادية والتضخم

(أ) الدورات الاقتصادية

مفهوم التقلبات والدورات الاقتصادية :

تعني التقلبات الاقتصادية تلك التغيرات التي تحدث في اتجاه حركة النشاط الاقتصادي أرتفاعاً وانخفاضاً مقيسة بالتغير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج والدخل والتوظف والأسعار، وذلك دون تحديد المعدل الزمني الذي تتم فيه هذه التغيرات.

وقد قام عدد من الاقتصاديين وخاصة في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي بالبحث في «مدى انتظام التقلبات الاقتصادية»، وتبلورت حينئذ فكرة الدورات في التحليل الاقتصادي.

وعلى ذلك فإن الدورات الاقتصادية تعبر عن تغير منتظم (دوري) في اتجاه النشاط الاقتصادي بين الارتفاع والانخفاض أو بين التوسع والانكماش بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الأساسية سالفة الذكر.

وتعني صفة الدورية أمرين: الأول هوتعاقب الاتجاهين، والثاني هو وجود فترة زمنية معينة تتم فيها الدورة لتبدأ دورة جديدة.

تاريخ التقلبات والدورات الاقتصادية :

ليس هناك تاريخ محدد لبدء معرفة التقلبات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال نجد في قصة يوسف ـ عليه السلام ـ ما يشير إلى وجود تقلبات اقتصادية تمثلت في سبع سنوات من التوسع والرخاء تعقبها

سبع سنوات عجاف تميزت بالقحط ونقص المحاصيل في مصر.

أما الدورات الاقتصادية كحركة منتظمة من التوسع والانكماش ذات آلية دورية وكمجال من مجالات الدراسة الاقتصادية فلم يتم التعبير عنها إلا بعد نمو الرأسمالية في القرن التاسع عشر.

فإذا تتبعنا النمو الاقتصادي للرأسمالية من فترة إلى أخرى نجد أن الاتجاه العام طويل المدى منذ بدايات الرأسمالية هو اتجاه تصاعدي فيما يتعلق بهذا النمو. ولكن بنظرة تحليلية أعمق يمكن رصد تقلبات دورية في النشاط الاقتصادي منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي تمثلت في حركات متعاقبة من التوسع والانكماش تدل على وجود دورات اقتصادية، كما تدل على أن نمو الرأسمالية قد تميز بقدر كبير من عدم الاستقرار. ففي المدى القصير والمتوسط كانت المتغيرات الاقتصادية تتذبذب حسب معدل دوري حول الاتجاه العام في المدى الطويل الذي لم يتوقف عن الأرتفاع.

أنواع الدورات الاقتصادية:

هناك تقسيم ثلاثي شائع للدورات الاقتصادية عرف بأسماء من اكتشفوه، وهم الفرنسي جوجلار (Juglar)، والروسي كوندراتيف (Kondratieff)، والأمريكي كيتشن (Kitchin). وقد كان لكل منهم الفضل في اكتشاف نوع من الدورات. فقد كان لجوجلار فضل السبق في تقديم الدورة التي عرفت باسمه والتي تمتد ما بين سبع سنوات وإحدى عشرة سنة. أما تحليل كوندراتيف فقد انصب على الدورات طويلة المدى (حوالي ٥٠ عاماً)، بينما قام كيتشن بتحليل الدورات قصيرة المدى (٤٠ شهراً في المتوسط).

فضلاً عن هذه الدورات العامة التي تشمل الاقتصاد القومي في مجمله، لاحظ الاقتصاديون وجود دورات خاصة مرتبطة بنشاط البناء، أو بالنشاط الزراعي (دورات زراعية)، أو غير ذلك من القطاعات. ويركز الاقتصاديون تحليلهم على دورات جوجلار متوسطة المدى عندما يتحدثون عن الدورات الاقتصادية بصفة عامة.

رصد الدورات:

يوجد شبة اتفاق بين الكُتاب الذين تعرضوا للدورات الاقتصادية على تقديم القائمة التالية لرصد الدورات التي صبغت تطور الرأسمالية في القرن التاسع عشر الميلادي: ١٨١٠، ١٨١٨، ١٨٢٥، ١٨٣٧، ١٨٤٧، ١٨٥٧، ١٨٦٦، ١٨٧٣، ١٨٨٢، ١٨٩٠..[1]..

وقد امتدت هذه التقلبات والدورات بصورة «عادية» في بداية القرن العشرين، إلى أن واجهت الرأسمالية أخطر أزماتها في سنة ١٩٢٩، وأدى ذلك إلى تحول هام في النظام الرأسمالي وفي السياسات الاقتصادية التي انطلقت أساساً لمعالجة أضرار التقلبات والتغلب على الأزمات.

راجع:

---

(1) D. Flouzat, Economie Contemporaine, PUF, Paris, 1984 (t,3)

M. Niveau, Histoire des faits économiques contemporaines, PUF, Paris, 1984, pp. 143.

مراحل الدورة الأقتصادية :

بالرغم من اختلاف الاقتصاديين جزئياً حول تفاصيل مراحل الدورة ومسمياتها، إلا أنهم يتفقون على وجود اتجاهين مختلفين ومتعاقبين للدورة، أحدهما تصاعدي يتميز بالتوسع في النشاط الاقتصادي بمتغيراته ومؤشراته المختلفة، والآخر هبوطي يتميز بالتراجع في هذا النشاط. ويوضح الشكل التالي مراحل الدورة واتجاهات النشاط الاقتصادي في المدى الطويل.

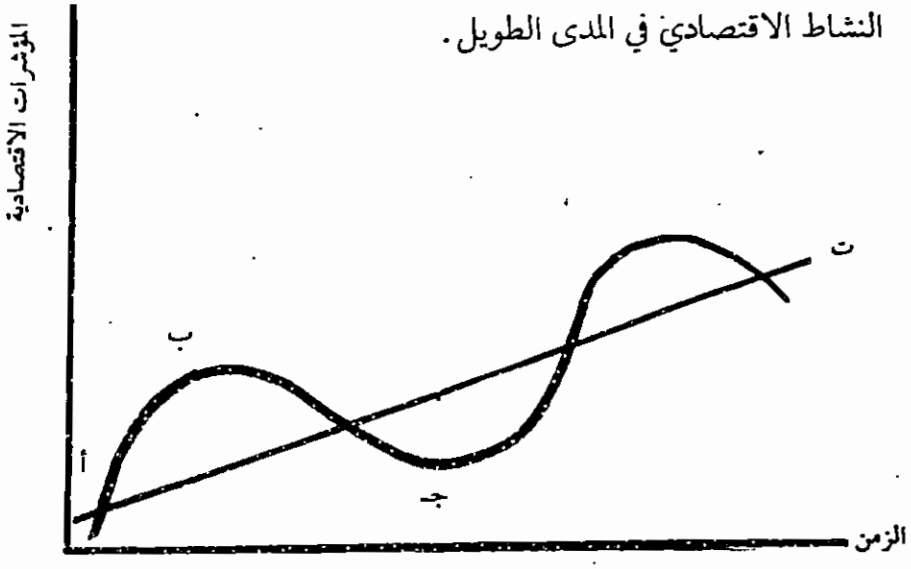

المرحلة الأولى : مرحلة التوسع :

تضم هذه المرحلة مسميات أخرى مثل الانتعاش والرواج والرخاء. وتبدأ هذه المرحلة حينما تتجه إلى الأرتفاع المتغيرات الاقتصادية الأساسية كالناتج والدخل والتوظف والأرباح والطلب والأسعار. وتأخذ الدورة اتجاهاً توسعياً حثيثاً يصل إلى قمته في نهاية هذه المرحلة (أ ب في الشكل السابق). وتسود هذه المرحلة حالة تفاؤل واندفاع من جانب الوحدات الاقتصادية تلهب سرعة اتجاه الدورة وتعطي لها مظهراً تضخمياً.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المرحلة تنتهي بما يسمى «الأزمة». وبداية الأزمة هنا هي نقطة التحول (ب) التي ينقلب معها الاتجاه التوسعي، والأزمة تعبر عن تحول مفاجيء وسريع يستمر لفترة قصيرة وتندلع لسبب أو أسباب تلقائية أو تدخلية سنعود إليها فيما بعد. هذا ويتناول بعض المحللين الأزمة كمرحلة مستقلة.

المرحلة الثانية: الانكماش والكساد:

تضم هذه المرحلة مسميات أخرى مثل الهبوط والركود.

عندما تنطلق شرارة الأزمة (النقطة ب) يحدث اضطراب مفاجيء وسريع في النشاط الاقتصادي بمتغيراته المختلفة، ويتجه الإنتاج والدخل والطلب والأسعار والأرباح إلى الانخفاض، بينما يرتفع مستوى البطالة ومستوى المخزون. ويواصل هذا الاتجاه طريقه نحو قاع الدورة (النقطة جـ) وتسود حالة الكساد النشاط الاقتصادي. وتكون هذه المرحلة مصحوبة بحالة من التشاؤم من جانب الوحدات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: الاسترجاع:

وهي فترة تحول قصيرة تظهر فيها عوامل تمهد لتغير اتجاه الدورة التي وصلت إلى أدنى نقطة في القاع، فتبدأ المتغيرات الاقتصادية اتجاهاً توسعياً جديداً يشكل بداية دورة جديدة.

وإذا تأملنا الشكل السابق الذي يعبر عن مراحل الدورة، نجد أن قاع كل دورة يكون عند مستوى أعلى من قاع الدورة السابقة، وأن كل دورة تصل إلى قمة أعلى من القمة السابقة. وهذا يعني أن متوسط الاتجاه العام في المدى الطويل (على مستوى عدة دورات) يتجه إلى التصاعد، ويعبر عن هذا الخط المستقيم ذو الاتجاه الصاعد (ت).

أسباب الدورات الأقتصادية :

هناك أسباب عديدة ومتنوعة للدورات الاقتصادية لم يتفق الاقتصاديون على أيها يعتبر العامل الأساسي في حدوث الدورات الاقتصادية. والواقع أن هذه الدورات قد تحدث لسبب واحد أو مجموعة من الأسباب، وفي الغالب تستدعي الأسباب بعضها البعض.

وبنظرة فاحصة في التحليل الاقتصادي لأسباب الدورات، نجد أن التقلبات في مستويات الاستثمار تشكل تقريباً عاملاً مشتركاً في معظم إن لم يكن في كل هذه التحليلات. لذلك فإن البحث في أسباب هذه التقلبات يضع أيدينا على كثير من أسباب حدوث الدورات.

ويرجع البعض التقلبات في مستوى الاستثمار ارتفاعاً وانخفاضاً زيادة ونقصاً إلى التغيرات في أسعار الفائدة وفي حجم رؤوس الأموال النقدية المتاحة للأستثمار، كما يرجعها البعض الآخر إلى التغيرات في أسعار الفائدة وفي حجم رؤوس الأموال النقدية المتاحة للاستثمار، كما يرجعها البعض الآخر إلى التغيرات في مستويات تكلفة الإنتاج وفي مستويات الأرباح، بينما يرى البعض أن التغيرات في مستوى الطلب على السلع الاستهلاكية هي المسئولة عن هذه الظاهرة.

والواقع أن هذه الأسباب تؤثر جميعاً على مستويات الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي. ومع ذلك يلعب العامل الأخير (مستوى الطلب) دوراً هاماً في التحليل الاقتصادي للدورات وفي البحث عن الأسباب الحقيقية. لذلك نعطي له عناية خاصة ونقدمه كمثال على آلية الدورة.

فما من شك في أن التغير في مستوى الطلب على السلع يؤثر على قرارات الاستثمار من جانب منتجي هذه السلع.

وتبدأ المشكلة عندما يحدث فقدان للتوازن بين حجم الإنتاج وحجم الدخول المنفقة على شراء السلع والخدمات، لأن الاستثمار والإنتاج يرتبطان ارتباطاً مباشراً بتوزيع الدخول. وبعد فترة من التوسع السريع في الانتاج وفي توزيع الدخول، فإن الطلب على السلع الاستهلاكية ينمو بنسبة أقل من نسبة الأرتفاع في حجم الدخول، وهذا يعني انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع الميل الحدي للأدخار[1].

يترتب على ذلك أن جزءاً من الدخول الموزعة لا يظهر في سوق السلع الاستهلاكية ويتسرب خارج هذه السوق. وبذلك يكون هناك فائض في الإنتاج من السلع بالنسبة للطلب عليها. وبمعنى آخر فإن حجم الطلب يكون أقل مما توقعه المنتجون عند أتخاذهم قرارات الاستثمار بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية.

هنا يبدأ المنتجون في الإقلال من حجم استثماراتهم وبالتالي يقل حجم الدخول الموزعة، وهذا يؤدي إلى زيادة انخفاض الطلب على السلع واتجاه الأسعار إلى الانخفاض. وقد يحدث أن يتوقف عدد كبير من المنتجين فجأة فيتأثر عدد كبير من القطاعات الاقتصادية المرتبطة ببعضها وتنتشر البطالة ويسود الكساد. ويستمر هذا الاتجاه إلى أن نصل إلى مرحلة متدنية من النشاط الاقتصادي (قاع الدورة).

عندما يصل الأمر إلى هذه الدرجة تبدأ عوامل أخرى في تغيير اتجاه الدورة، ومن هذه العوامل السلوك الخاص بالطلب من جانب المستهلكين. فاندلاع الأزمة يدفع الأفراد إلى تكوين احتياطي نقدي

---

(١) هذه الظاهرة كانت ملموسة بدرجة كبيرة لدى الطبقات البورجوازية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن والعشرين.

للأمان، وعندما يتسمر الاتجاه الانكماشي ليصل إلى مرحلة الكساد فإن الدخول الموزعة تكون قد انخفضت انخفاضاً شديداً ويتجه الميل الحدي للإدخار إلى الانخفاض، أي أن الادخار ينخفض بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض في الدخول. ومن أجل المحافظة على مستوى مناسب للمعيشة يلجأ الأفراد إلى الاحتياطي الذي سبق تكوينه، وهذا في حد ذاته يؤدي إلى اتجاه الطلب إلى الزيادة ليصبح عاملاً من عوامل التوسع يخفف من حدة التشاؤم من جانب المنتجين والتجار ويؤدي إلى مزيد من التوسع لتبدأ دورة جديدة.

علاج الدورات الاقتصادية:

كان الاقتصاديون الكلاسيك القدامى يرون أن التقلبات الاقتصادية وفترات الركود ونقص التشغيل والأزمات ليست إلا هزات عابرة يقوم الاقتصاد الحر بتصحيحها تلقائياً دون حاجة إلى تدخل من جانب الدولة. وعلى سبيل المثال وفي حالات الكساد والبطالة فإن اتجاه مستوى الأجور إلى الانخفاض نتيجة التنافس بين العمال يشجع المنتجين على تشغيل عدد أكبر من العمال وامتصاص البطالة وعودة النشاط الاقتصادي إلى اتجاهه الأساسي نحو التشغيل الكامل.

ولكن الأزمة الاقتصادية الكبرى التي حدثت في بداية الثلاثينات من القرن العشرين أثبتت خطأ هذا التحليل، ففي أعقاب الأزمة انخفضت أجور العمال انخفاضاً شديداً ومع ذلك استمرت البطالة في التزايد لفترة طويلة، مما يدل على أنها ليست عارضة وعلى أن مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل، فضلاً عن ذلك فإن انخفاض الأسعار لم يؤد إلى زيادة الطلب.

وقد جاء الاقتصادي الإنجليزي «كينز» بأفكار مستمدة من الواقع

مخالفة للتحليل الكلاسيكي ليثبت أن انخفاض الأجور يؤدي إلى زيادة البطالة بدلاً من القضاء عليها، لأن الأجور تمثل دخولاً تنفق على شراء السلع وتشكل نسبة هامة من الدخل القومي. فإذا انخفض مستوى الأجور انخفض مستوى الدخول وانخفض بالتالي الطلب على السلع والخدمات، وهنا يتجه المنتجون إلى تخفيض الإنتاج فينخفض مستوى التشغيل ويزيد حجم البطالة.

والنتيجة التي يخرج بها كينز أو بالأحرى يبدأ بها تحليله هو أن المحدد لمستوى التشغيل ليس هو مستوى الأجور وإنما هو مستوى الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار ويشكلا معاً الطلب الكلي.

وتنشأ الأزمات والبطالة عند كينز نتيجة انخفاض مستوى الطلب الفعلي عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل للموارد.

وعلى ذلك فإن السياسة الكينزية لعلاج البطالة ورفع مستوى التشغيل وإحداث الاستقرار الاقتصادي يتطلب تدخل الدولة بسياساتها الاقتصادية للأرتفاع بمستوى الطلب بشقيه (الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار)، وهذا يقتضي إعادة توزيع الدخول بهدف زيادة الطلب على الاستهلاك، وزيادة الإنفاق الحكومي على المرافق والخدمات، والقيام بمشروعات استثمارية جديدة، وتخفيض سعر الفائدة، ومحاربة الاحتكارات، وتحسين ظروف الاستثمار وتشجيع الاستثمارات بصفة عامة.

ومنذ الحرب العالمية الثانية شهدت اقتصاديات الدول الغربية انتظاماً نسبياً في معدلات النمو، واكتسبت هذه الدول قدرة كبيرة في السيطرة على الأزمات الاقتصادية مستفيدة في ذلك من السياسات

الكينزية. وليس معنى ذلك أن السياسات الكينزية قد سلمت من النقد أو أنه تم التغلب نهائياً على الأزمات والتقلبات، ولكن أمكن السيطرة على هذه التقلبات بحيث أصبحت أقل حدة وبحيث لم تعد تشكل أزمة حادة تفضي إلى كساد شامل. غير أن شبح الأزمة يطل أحياناً كما حدث بعد سنة ١٩٧٣م وفي بداية الثمانينات.

(ب) التضخـــم

التضخم أصبح ظاهرة عامـة في معظم إن لم يكن في كـل الدول، وتختلف درجاته وأسبـابه وآثـاره وطرق مـواجهته من دولـة إلى أخرى. ومـع ذلك سنحـاول أن نلقي الضوء عـلى هذه الـظاهـرة بـدرجـة من التعميم تتيح البحث عن عناصرها المشتركة. وقد أخذت هذه الظاهرة أبعاداً واسعة منذ ما بعد الحرب العـالمية الثـانية بحيث أصبحت اليـوم مرضاً مزمناً في كافة الدول.

تعريف التضخـــم:

إن المفهوم الشائع عن التضخم أنه مرادف لأرتفاع الأسعار. ومع ذلـك فليس كل ارتفـاع في الأسعار تضخميـاً. بـل إن اتجـاه الأسعـار بشكل تدريجي غير تضخمي قد يكون مطلوباً لتشجيع الإنتاج وإنعاش النشـاط الاقتصـادي. حينئـذ يكـون السؤال المـطروح هـو متى يكـون ارتفاع الأسعار تضخميـاً؟، نجيب على هـذا السؤال من خلال تقـديم وشرح التعريف التالي للتضخم:

«التضخم هو ارتفاع عام ومتزايد في مستوى الأسعار يأخـذ صيغة متجددة وكلية».

ومن هذا التعريف يتضح ما يلي:

١ ـ أن التضخم يعني ارتفاعاً عاماً في أسعـار السلع والخدمـات وليس فقط ارتفـاعـاً في أسعـــار بعض السلع أو مجمـوعـــات من السلع والخدمات دون الأخرى.

٢ ـ استمرار الارتفاع وتجدده، بمعنى أنه يغـذي نفسه بنفســه، أي أن

الارتفاع يجذب المزيد من الارتفاع. وبذلك لا يكون ظاهرة معزولة أو عرضية (مؤقتة)، وإنما يشكل ظاهرة حلزونية (لولبية) يدور وينمو وينتشر دون توقف.

٣ ـ أن ارتفاع الأسعار يشكل آلية ذات طبيعة كلية (Macro economic mecanism).

بمعنى أنه يرتكز على علاقات التبادل القائمة بين كافة أجزاء الاقتصاد القومي ومتغيراته بحيث يؤثر التغير في كل منها على الآخر ويتأثر به، ويصبح أرتفاع الأسعار ظاهرة مرضية تؤدي إلى خلل في الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

وليس معنى ذلك أن هذه الظاهرة تؤثر على جميع القطاعات بنفس الدرجة وإن كانت تصيبها جميعاً. وليس معنى ذلك أيضاً أن الدول تستسلم لهذه الظاهرة وتعاني أضرارها دون مقاومة، بل تحاول السيطرة عليها والتخلص من آثارها المدمرة.

ويقاس التضخم بطرق فنية معقدة لعل أبسطها هو قياسها عن طريق الأرقام القياسية للأسعار. فعند قياسها بالنسبة لفترة معينة، يتم اتخاذ السنة الواقعة من أول الفترة كسنة أساس والسنة الواقعة في نهاية الفترة كسنة مقارنة. وتتم المقارنة بين متوسط أسعار سنة المقارنة ومتوسط أسعار سنة الأساس لاكتشاف نسبة الزيادة في الأسعار بين بداية الفترة ونهايتها، كما يمكن استخراج معدل سنوي للأرتفاع في الأسعار.

أسباب التضخم وآلياته:

للتضخم أسباب عديدة ومتنوعة، ولم يصل الأقتصاديون إلى حصر شامل لها، كما لم يتفقوا على وزن كل منها ومدى أهميته. وينبع ذلك في تقديرنا من علاقة التشابك والتأثير المتبادل بين هذه الأسباب.

ولعل أفضل ما لجأ إليه الاقتصاديون للوقوف على طبيعة هذه الأسباب هو محاولة ضمها في مجموعتين، تضم المجموعة الأولى منها سلسلة مترابطة من الأسباب المتعلقة بالطلب، بينما تضم المجموعة الثانية سلسلة من الأسباب المرتبطة بتكاليف الإنتاج. وسوف نتناول كلاً منها بشكل يفيد في استجلاء عناصر التعريف الذي سبق أن قدمناه للتضخم، كما يفيد في وصف آليات (mecanisms) التضخم.

أولاً: تضخم الطلب:

ويقصد به التضخم الناشيء عن الزيادة في الطلب، ويطلق عليه «سحب الطلب» أو «الطلب الساحب» أو «الطلب الجاذب»، نظراً لوجود عوامل قوية متعلقة بالطلب تجر وراءها أو تجذب ارتفاعاً في الأسعار.

ويتم التعبير عن هذا الوضع بوجود اختلال أو عدم توازن بين الطلب والعرض حينما يكون الطلب القابل للتحقيق (أي المصحوب بقوة شرائية) أقوى بكثير من العرض عند مستوى معين من الأسعار.

وعندما نتسائل عن الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب بالنسبة إلى العرض عند مستوى معين من الأسعار نجدها كثيرة نورد الرئيسي منها فيما يلي مع ملاحظة إمكان وجود تداخل وترابط بينها:

١ - وجود نقابات أو تجمعات عمالية قوية تستطيع أن تحصل على زيادة

في الأجور بمعدل أعلى من معدل زيادة الإنتاجية.

٢ ـ تحقيق عجز كبير في الميزانية (زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة)، وبخاصة إذا تم تغطية هذا العجز من مصادر غير حقيقية (زيادة الإصدار النقدي مثلاً).

٣ ـ اعتماد المشروعات في تمويل استثماراتها بدرجة أكبر على الوسائل غير الذاتية.

٤ ـ زيادة الإنفاق العسكري الذي لا يتمخض عن زيادة في السلع المعروضة في الأسواق، والذي يسحب جزء من الموارد المادية والبشرية من مجال الإنتاج المدني.

٥ ـ اتجاه نسبة كبيرة من المدخرات إلى وجوه المضاربة بدلاً من التوجه إلى الاستثمارات المنتجة.

٦ ـ استمالة الاستهلاك بشكل متجاوز عن طريق الدعاية المكثفة أو أساليب وتسهيلات البيع المختلفة.

٧ ـ زيادة حجم النقود المتداولة ووسائل الدفع الأخرى بنسبة أكبر من نسبة زيادة الناتج القومي.

٨ ـ زيادة مفاجئة في الطلب الخارجي على بعض السلع الوطنية دون وجود طاقة إنتاجية كافية للرد عليه.

والآن كيف تبدأ العلمية التضخمية وكيف تتطور؟

نجيب على هذا السؤال على مرحلتين:

المرحلة الأولى: آلية التضخم الحقيقي:

قد يتبادر إلى الذهن أن وجود سبب أو أكثر من هذه الأسباب يؤدي إلى حدوث زيادة عامة في الطلب على كافة السلع والخدمات ووجود اختلال فوري في العلاقة بين الطلب على هذه السلع والمعروض منها. ولكن الواقع أن العملية تبدأ ببؤر محدودة يزيد فيها الطلب بالنسبة للعرض وتظهر فيها الأزمات، وبالتالي ترتفع الأسعار في القطاعات التي تتأثر بهذه الأزمات. وشيئاً فشيئاً تنعكس هذه الزيادة في الأسعار على قطاعات أخرى وتؤدي إلى ارتفاع في تكاليف المعيشة.

ومن هنا تبدأ المشكلة حيث تصبح الزيادة في الأجور والمرتبات وفي دخول بعض الفئات الأخرى أمراً ضرورياً. ومما يجدر ذكره أن هذه الزيادات في الأجور والمرتبات وغيرها هي زيادات ناشئة عن ارتفاع تكاليف المعيشة وليس عن ارتفاع الإنتاجية وبالتالي لا يقابلها زيادة في الإنتاج، ويكون تأثيرها المباشر هو الزيادة في الطلب والأرتفاع في تكاليف الإنتاج في نفس الوقت، وكلاهما ينعكس على الأسعار بالارتفاع فترتفع من جديد تكاليف المعيشة وتدور الدائرة.

ومن الجدير بالذكر أن ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي أو ضعف مرونته بحيث لا يستطيع الرد على الزيادة في الطلب يزيد من جذوة التضخم اشتعالاً، كما هو ملموس في كثير من الدول النامية. ويعطينا الشكل التالي صورة مبسطة للعلاقة بين ارتفاع الأجور (كأحد أسباب الزيادة في الطلب) وبين التضخم[1]:

(1) J. BREMOND, A. GELEDAN - Dictionnaire economique et Social, Hatier, Paris 1981.

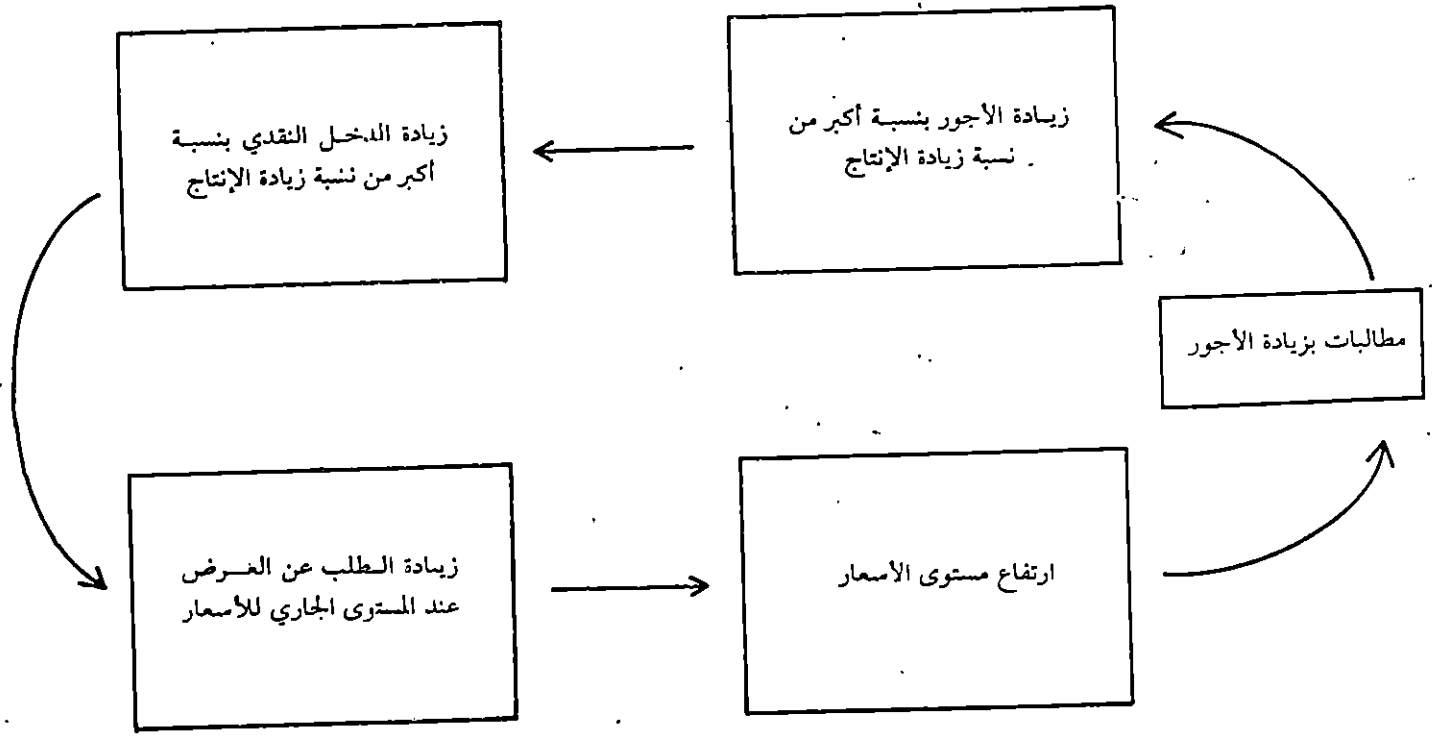
مطالبات بزيادة الأجور
زيادة الأجور بنسبة أكبر من نسبة زيادة الإنتاج
زيادة الدخل النقدي بنسبة أكبر من نسبة زيادة الإنتاج
ارتفاع مستوى الأسعار
زيادة الطلب عن العرض عند المستوى الجاري للأسعار

المرحلة الثانية: آلية التضخم النقدي:

عندما يظهر التضخم الحقيقي كما رأينا، يزداد الطلب على النقود من عدة جوانب:

- من جانب المضاربين على ارتفاع الأسعار.
- من جانب المنتجين والتجار الذين يزيدون من حجم مخزونهم تحسباً لمزيد من ارتفاع الأسعار، ويلجأون في التمويل إلى الائتمان قصير الأجل فيزداد حجم وسائل الدفع بأكثر من المتطلبات العادية للأقتصاد القومي.
- من جانب الحكومة التي يدفعها ارتفاع الأسعار إلى زيادة نفقاتها بأكثر مما كان متوقعاً في مشروع الميزانية وتلجأ في تمويل هذه الزيادة إلى وسائل تضخمية.
- من جانب الأفراد العاديين الذين يفضلون إنفاق النقود التي في حوزتهم نتيجةعدم الثقة في قيمتها.

يصاحب كل ذلك ارتفاع معدل سرعة دوران النقود، كما تلجأ رؤوس الأموال إلى الهروب خارج البلاد بحثاً عن الاستثمار بعملة أكثر استقراراً، وهو ما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية. عندئذ ونتيجة لما سبق يصبح التضخم الحقيقي تضخماً نقدياً.

وعندما تلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً في مثل هذه الأحوال فإن ارتفاع الأسعار قد يصبح فلكياً ويطلق عليه «التضخم الجامح» الذي قد ينتهي بانهيار تام لقيمة العملة الوطنية كما حدث بالنسبة لألمانيا في بداية العشرينات من هذا القرن[1].

(1) M. Albertini, Les rouages de l'économie nationale, Les Ed. Ouv, Paris 1984, pp. 219-220.

ثانياً: تضخم التكاليف:

ويقصد به ارتفاع الأسعار التضخمي الناشيء عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، ويحمل في طياته عدة أسباب أهمها ما يلي:

١ ـ دور الدولة:

يؤدي التقدم الفني والتطور الاجتماعي كمظهر من مظاهر الدولة الحديثة إلى تزايد مضطرد في النفقات العامة. ويؤدي هذا إلى ارتفاع في الضغط الضريبي سرعان ما ينعكس على الأسعار بالارتفاع إذا ما تم فرض الضرائب على الإنتاج بصفة أساسية وليس على الدخول. كما أن كثيراً من الدول المتقدمة ـ على خلاف كثير من الدول النامية ـ يحمي أسعار المنتجات الزراعية محافظة منها على مستوى معيشة المزارعين. وهذان الأمران يؤديان إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة. حينئذ تلجأ هذه الدول إلى رفع الحد الأدنى للأجور يعقبة ارتفاع في باقي فئات الأجور والمرتبات، وهو ما ينعكس مرة أخرى على تكاليف الإنتاج بالارتفاع.

٢ ـ سلوك المشروعات:

في ظل التطور المتلاحق وتكاليف ومتطلبات التحديث المستمر (Modernization)، تلجأ المشروعات إلى رفع نسب الاحتياطيات ومعدلات الإهلاك لتواجه التمويل الذاتي في المستقبل، وهذا في حد ذاته يعتبر عنصر تكلفة يبدأ من الحاضر وينفذ في المستقبل قبل أن ترتفع الإنتاجية بسبب تنفيذ هذا التحديث، لأن تكوين هذه الاحتياطيات يتطلب رفع الأسعار ومعدلات الأرباح.

علاوة على ذلك تميل المشروعات في المجتمع الحديث إلى تنمية نفقات الإعلان والتسويق ونفقات التغليف وما إلى ذلك. كما أن المشروعات التجارية تتحمل كثيراً من النفقات المتزايدة على الخدمات المساعدة مثل أماكن الانتظار الواسعة وحدائق الأطفال والخدمات الترفيهية وغير ذلك.

٣ ـ تعاظم استهلاك الخدمات:

في الوقت الحاضر وفي المجتمع الحديث أصبح استهلاك الخدمات يشكل نسبة عالية من الإنفاق الاستهلاكي نتيجة تطور هذه الخدمات وتعددها وتولد أنواع جديدة من الخدمات. وتتزايد تكلفة هذه الخدمات بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع أسعار السلع الصناعية، مع أن نمو الإنتاجية فيها أقل من نمو الإنتاجية في السلع الصناعية. وبهذا أصبحت الخدمات تشكل نسبة هامة ومتزايدة من تكاليف المعيشة تدفع إلى المطالبة برفع الأجور وغيرها من الدخول بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع إنتاجية المشروعات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وينعكس على مستوى الأسعار بالارتفاع[1].

راجع:

(1) ALBERTINI, Ibid, PP. 225.

A. VIAU et J.-M. ALBERTINI, L'inflation, Seuil, Paris, 1978.

تعانق أسباب تضخم الطلب وتضخم التكاليف:

إن التمييز السابق بين تضخم الطلب وتضخم التكاليف هو تمييز تحليلي أي لأغراض التحليل. ولكن في الواقع العملي ومن وجهة نظر كلية، فإنهما مترابطان ويرتد كل منهما على الآخر ليحدث بينهما تفاعل. فارتفاع تكاليف الإنتاج سواء كان ناشئاً من ارتفاع الأجور أو ارتفاع أسعار المواد الخام أو أرتفاع تكاليف التطوير والتحديث أو ارتفاع تكاليف الخدمات، يعبر عن زيادة في الدخل النقدي للفئات التي حصلت على هذه الزيادة. وتؤدي هذه الزيادة إلى زيادة في الطلب وارتفاع في الأسعار التي تجذب بدورها مزيداً من الارتفاع في تكاليف الإنتاج، وهكذا تدور دائرة التضخم وتتسع.

آثار التضخم:

سبق أن أشرنا إلى أن التضخم عندما يصبح ظاهرة كلية مرضية فإنه يؤدي إلى خلل في الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وتتصل هذه الأوضاع بوجه خاص بتوجيه الاستثمارات وبالتأثير على هيكل الإنتاج وهيكل الأسعار وتوزيع الدخول، حيث تتجه نسبة كبيرة من الاستثمارات إلى المجالات التي تحقق ربحاً وقتياً أو سريعاً وخاصة في أوجه المضاربة، ويتأثر هيكل الإنتاج باختلاف توجهات الاستثمار ومعدلات ارتفاع الأسعار من قطاع إلى آخر، كما يتأثر هيكل توزيع الدخول نتيجة ارتفاع الأسعار وتصارع الفئات المختلفة في المجتمع لمحاولة تعويض انخفاض القوة الشرائية لدخولها ومحاولة الاستفادة من موجة ارتفاع الأسعار.

وأكثر الفئات تضرراً هي فئات ذوي الدخول الثابتة والمحدودة، وهي الفئات التي لا تستطيع زيادة دخولها بسرعة كأصحاب المرتبات

والمعاشات ومنوظفي الدولة وبعض فئات العمال، وهؤلاء يشعرون بوطأة تدهور القوة الشرائية لدخولهم، بمعنى انخفاض الدخل الحقيقي وتدهور مستوى معيشتهم.

أما أكثر الفئات استفادة فهي الفئات الطفيلية والفئات التي تستطيع انتهاز الموقف والقيام بعمليات المضاربة في مجال التجارة أو في مجال العقارات والأراضي وغيرها.

كما تستفيد بعض فئات المنتجين الذين يرون أرباحهم تتزايد نتيجة ارتفاع الأسعار بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع تكاليف الإنتاج.

كذلك يستفيد المدينون على حساب الدائنين، لأن تدهور القوة الشرائية للنقود يعني أن المدين يدفع قيمة حقيقية لدينه أقل من القيمة الحقيقية له وقت الحصول عليه، بينما يحصل الدائن على قيمة حقيقية أقل. كذلك فإن سعر الفائدة على القروض يتجه إلى الانخفاض في أوقات التضخم.

ولا يقتصر أثر التضخم على الاختلالات الداخلية وإنما يمتد إلى وجود آثار خارجية وذلك عندما تكون معدلات ارتفاع الأسعار الوطنية أعلى من معدلات أرتفاع الأسعار في الدول الأخرى، فتتراجع بناء على ذلك الصادرات وتنمو الواردات وترتفع تكلفتها نتيجة تدهور قيمة العملة الوطنية، وهذا يؤثر على نمط الاستهلاك وعلى هيكل الإنتاج وعلى ميزان المدفوعات.

التضخم المصحوب بالركود:

سبق ورأينا أنه في المرحلة التصاعدية من الدورة الاقتصادية كانت الأسعار تتجه إلى الأرتفاع مع الانتعاش والتوسع في النشاط

الاقتصادي، وذلك قبل أن تبدأ مرحلة هبوطية تتجه فيها الأسعار إلى الانخفاض مع الانكماش والركود في النشاط الاقتصادي. أي أن فترات التوسع كانت مصحوبة دائماً بارتفاع الأسعار، بينما كانت فترات الانكماش والأزمات والكساد مصحوبة دائماً باتجاه الأسعار إلى الانخفاض.

وعلى ذلك كانت المشكلة الأساسية هي كيفية معالجة الأزمات والكساد. وقد سبق أن رأينا أن الدول الرأسمالية اكتسبت خبرة كبيرة في السيطرة على الأزمات بالرغم من أن هذه الظاهرة لم تختف.

أما المشكلة التي ظهرت وتصاعدت منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية فهي مشكلة الأرتفاع المستمر في الأسعار كظاهرة تضخمية، بحيث أصبح التضخم مشكلة أساسية ومستمرة.

غير أن هذا التضخم يكون مصحوباً في بعض الفترات بهبوط أو ركود في النشاط الاقتصادي. والتزاوج بين التضخم والركود، أي بين اتجاه الأسعار إلى الأرتفاع بشكل تضخمي وبين الركود في النشاط الاقتصادي، هو ظاهرة جديدة لم تعرف إلا حديثاً، وأخذت أبعاداً واضحة في السبعينات من هذا القرن.

ولم يجد الاقتصاديون في التحليل الاقتصادي السابق ما يعبر عن هذه الظاهرة فأطلقوا عليها مصطلحاً جديداً هو Stagflation وهي كلمة مشتقة ومدغمة من كلمتين هما: Stagnation و Inflation، وتعني الركود التضخمي أو الركود المصحوب بالتضخم.

ومازال الاقتصاديون يدرسون أبعاد هذه الظاهرة وأسبابها ولن ندخل في تفاصيل هذه الدراسات، وإنما نشير فقط إلى أن هذا يعبر عن اختلاف طبيعة الاقتصاديات والهياكل الاقتصادية المعاصرة.

مواجهة التضخـــم:

وقفنا فيما سبق على تصور سريع لأسباب التضخم وآثاره، وعرفنا تعددها وتشابكها وتكاتفها في تغذية التضخم بحيث أصبح ظاهرة مستمرة ومتأصلة في الاقتصاد الحديث وفي كافة الدول على اختلاف نظمها ودرجة تقدمها، وذلك بالرغم من اختلاف طبيعتها وحدتها من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر. ومن شأن هذا أن يجعل مواجهة التضخم عملية صعبة ومعقدة. ويزيد من هذه الصعوبة أن الوسائل التي يمكن اتخاذها قد تكون متعارضة في آثارها وقد تؤثر سلبياً على مجالات أخرى. فضلاً عن أنها تتأثر بما يحدث من تطورات في الدول الأخرى.

وتلجأ الدول إلى عدد من السياسات، بعضها ينتمي إلى السياسات المالية الخاصة بعناصر الميزانية من نفقات وإيرادات، وبعضها ينتمي إلى السياسات النقدية المتمثلة في محاولة ضبط أو التحكم في حجم النقود ووسائل الدفع بما يتناسب مع التدفق السلعي، وبعضها ينتمي إلى السياسات المباشرة لتنظيم هياكل الإنتاج والتبادل أو التدخل في أسواق المنتجات وأسواق العمل أو التدخل في توزيع الدخول[1].

---

(1) D. FLOUZAT, op. cit. (t.3) pp. 549.

الفصل العاشر

التجـــارة الخارجيـــة

طبيعة ونطاق التجارة الخارجية :

تتطلب دراسة التجارة الخارجية أن نبحث في نطاقها وفي صورها المتعددة والتي تختلف وتتمايز عن التجارة الداخلية.

فنطاق التجارة الخارجية، يشتمل على دراسة جميع وجوه النشاط الاقتصادي من تبادل للسلع والخدمات وانتقال لرؤوس الأموال والأفراد والتي تتم عبر حدود سياسية مختلفة. على حين أن نطاق التجارة الداخلية يشتمل على دراسة هذه الوجوه من الأنشطة الاقتصادية والتي تتم داخل حدود الدولة الواحدة، وهذا ما يميزها عن التجارة الخارجية. كذلك فعلى الرغم من أن التجارة الخارجية تتشابه مع التجارة الداخلية في عدد من الجوانب، إلا أن هذه الجوانب تختلف كليةً في التجارة الخارجية عنها في التجارة الداخلية.

فمثلاً إذا كانت المبادلات تتم وتسوى داخل الدولة الواحدة باستخدام العملة الوطنية وتخضع لنظام نقدي واحد ـ فالريال السعودي مثلاً يمثل وحدة التعامل النقدي داخل المملكة العربية السعودية، والجنية المصري يمثل وحدة التعامل داخل جمهورية مصر العربية ـ فإن الأمر يكون على خلاف ذلك في نطاق التجارة الخارجية حيث يترتب على اختلاف وحدات التعامل النقدي وجود «أسعار صرف» بين عملة كل بلد والبلاد الأخرى التي تتعامل معها. كذلك فان الشركات والمؤسسات والمصالح الوطنية تعد ميزانيات في نهاية كل سنة مالية تعكس نتائج فاعليتها خلال السنة وفيما إذا كانت قد حققت

بعض الأرباح أو الخسائر. وتعتبر الميزانيات من أهم المراجع الرسمية التي يعتمد عليها لتقويم المركز المالي للشركة أو المؤسسة، أما في التعامل الدولي فإن المعاملات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم تسجل في سجل يسمى «ميزان المدفوعات» والذي يوجز نتائج الفعاليات الاقتصادية الدولية للدولة. هذه الأمثلة توضح إلى أي حد تختلف طبيعة ونطاق التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية.

وسنسعى في هذه العجالة إلى اعطاء فكرة مبسطة عن:

١ ـ ميزان المدفوعات.

٢ ـ سعر الصرف.

١ ـ ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه «سجل أو بيان منظم لكل المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتم بين سكان بلد معين وبين سكان البلدان الأخرى، والتي ينشأ عنها حقوق لتلك الدولة على البلدان الأخرى أوالتزامات وديون عليها قبل البلدان الأخرى وذلك خلال فترة زمنية معينة، جرى العرف على أن تكون فترة سنة».

الهيكل العام لميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من جانبين رئيسيين، وثلاثة أقسام مختلفة. فميزان المدفوعات ينقسم رأسياً إلى جانبين اساسيين:

الجانب الأول:

يمثل الجانب الدائن وهو الجانب الذي تسجل فيه المعاملات التي تأتي للبلد بايراد أو متحصلات من العالم الخارجي، أي الصادرات.

الجانب الثاني:

يمثل الجانب المدين الذي تسجل فيه المعاملات التي تقتضي قيام البلد بمدفوعات للعالم الخارجي، أي الواردات.

كذلك يتكون ميزان المدفوعات أفقياً من ثلاث أقسام مختلفة هي:

(أ) الميزان الجاري:

ويضم كافة المعاملات الاقتصادية من تصدير واستيراد للسلع والخدمات.

(ب) ميزان رأس المال:

وتسجل فيه كافة المعاملات الدولية التي ينشأ عنها حقوق أو التزامات دولية بسبب انتقال رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة، كمنح القروض طويلة الآجل وشراء الأوراق المالية أو بيعها والتعامل في العقارات والاعتمادات التجارية وحركة رؤوس الأموال بدافع المضاربة وذلك للأستفادة من فروق الاسعار الخاصة بالعملات بين البلدان المختلفة.

(جـ) صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي:

وتسجل في هذا الحساب كافة التحركات في الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي وهو الذي تحتفظ به السلطات النقدية (البنك المركزي ووزارة المالية) وذلك لتسوية العجز أو الفائض في الميزان الجاري.

الصادرات من السلع والخدمات:

وذلك بقيام الدولة أو الأفراد ببيع السلع والخدمات للدول

الأخرى وكما نعلم فان اية دولة تصدر السلع والخدمات تحصل في مقابل صادراتها على حصيلة من العملات الأجنبية تستطيع بها شراء ما تريد من سلع وخدمات من العالم الخارجي وذلك يؤكد الحقيقة الاقتصادية الأساسية في التجارة الخارجية من حيث طبيعتها المزدوجه فكل دولة تعتبر مصدرة ومستوردة في آن واحد.

الواردات من السلع والخدمات:

وذلك بقيام الدولة أو الأفراد بشراء السلع والخدمات من الدول الأخرى، وأية دولة تستورد السلع والخدمات لابد وان تدفع في مقابل وارداتها للغير.

التوازن في ميزان المدفوعات:

يقصد بالتوازن في ميزان المدفوعات تساوي جانب المتحصلات مع جانب المدفوعات. أما إذا كانت الواردات أكبر من المدفوعات فمعنى ذلك أن الميزان قد أظهر عجزاً. يما إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات فان الميزان يحقق فائضاً.

وتجب ملاحظة أن حدوث عجز أو فائض في ميزان المدفوعات يعني حدوث خلل في الميزان، ومن ثم لابد من التأثير على بنود الميزان لتحقيق التوازن بين ما يدفعه البلد إلى الخارج وبين الايرادات التي يتسلمها البلد من الخارج، ويتم ذلك عادة عن طريق ما يعرف بتحويلات الموازنة بالاضافة إلى تدخل السلطات النقدية للتأثير على قيمة العملة، وزيادة الإنتاج والتصدير أو بوضع نظام «حصص الاستيراد» من أجل خفض الواردات[1].

(١) لمزيد من التفصيل راجع د. صلاح الدين فهمي محمود، التجارة الدولية، القاهرة، ١٩٨٧ ص ٢٣٢.

٢ ـ سعر الصرف:

عند تسوية المعاملات المالية والتجارية على المستوى الدولي فان الأمر يتطلب استخدام عملات مختلفة، حيث لكل دولة عملتها الوطنية الخاصة بها. وهنا وعلى أساس هذه الحقيقة فان كل تبادل دولي يثير مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة، أي مشكلة العملة التي يحسب على أساسها والعملة التي يدفع بها. فلو أن مصدراً سعودياً صدّر بعض المحصولات الزراعية لمصر مثلاً، فإن هذا المصَدِّر يطلب الحصول على قيمة ما صدره بعملته المحلية (أي بالريال) وذلك حتى يتسنى له سداد نفقاته ويحصل على أرباحه. كذلك فان المستورد سيقوم بتسديد مستحقات المصدر السعودي بعملة المستورد المحلية (أي بالجنية المصري). هنا تنشأ مشكلة حيث أن الجنية المصري يقبل في الوفاء بالالتزامات التي تتم داخل حدود مصر، وكذلك الريال السعودي يقبل في الوفاء بالالتزامات الناشئة داخل الحدود السعودية.

وهكذا يستوجب الأمر قيام المستورد المصري بتحويل الجنيهات المصرية إلى ريالات سعودية، وعند تصدير سلع مصرية إلى المملكة العربية السعودية فأن على المستورد السعودي أن يحول الريالات السعودية إلى جنيهات مصرية سداداً لما استورده من سلع وخدمات من مصر.

وهنا يتطلب الأمر أيضاً ضرورة وجود سعر يحول على أساسه المستورد المصري عملته المصرية (الجنية المصري) إلى عملة البلد المصدر وهي هنا السعودية، ونفس الأمر بالنسبة للمستورد المصري. وبصورة أخرى فان الأمر يستوجب معرفة سعر الريال بالنسبة للجنية المصري والعكس أي سعر الجنية المصري بالنسبة للريال.

ويقوم جهاز أو سوق الصرف الأجنبي بتحديد اسعار العملات بالنسبة لبعضها البعض عن طريق التفاعل بين طلب وعرض هذه العملات. فبتفاعل عرض وطلب العملات الأجنبية يتحدد سعر لكل عملة بالنسبة للعملات الأخرى ويطلق على هذا السعر «سعر الصرف».

تعريف سعر الصرف:

«سعر الصرف هو قيمة عملة البلد الوطنية بالنسبة لقيمة عملات البلدان الأخرى والعكس صحيح»، وبمعنى أخر سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الوطنية والعكس صحيح.

فإذا كان سعر صرف الريال السعودي بالنسبة للجنية المصري في عام ١٤٠٣هـ مثلاً هو:

١ جنية مصري = ٥ ريالات سعودية

فإننا يمكن أن نعبر عن سعر الصرف للريال السعودي بطريقة أخرى فنقول أن

١ ريال سعودي = ٢,٠ جنية مصري (٢٠ قرشاً مصرياً)

أما إذا تغير سعر الصرف بين الريال السعودي والجنية وأصبح في عام ١٤١١هـ كما يلي:

١ جنية مصري = ١,٣٤٠ ريال سعودي

فإننا يمكن أن نعبر عن سعر الصرف للريال السعودي بطريقة

أخرى فنقول أن:

١ ريال سعودي = ٠,٧٤٦ جنيهاً مصرياً (٧٤,٦ قرشاً مصرياً)

واضح أن هذا التغيير يعني ارتفاع قيمة الريال السعودي وانخفاضاً في قيمة الجنية المصري بالنسبة للريال.

بعض المنظمات الاقتصادية الدولية والمتخصصة

Organization of the Petroleum Exporting Coun tries (O.P.E.C):

أولاً : مظمة الاقطار المصدرة للنفط «أوبك» :

تعد منظمة الأوبك[1] أول منظمة حكومية ذات دستور دولي تجمع الدول الرئيسية المنتجة للنفط والمصدره له، ولقد أنشأت منظمة الأوبك في عام ١٩٦٠م، وهي ليست مؤسسة تجارية، أي ليس لها نشاطات تجارية تسعى وراء الربح.

تأسيس المنظمة[2]:

جاء التفكير في تأسيس منظمة اوبك كرد فعل لظروف تاريخية (سياسية واقتصادية ودولية) أملت على الدول المؤسسة لهذه المنظمة القيام بذلك، وفقاً لمصالح وطنية وقومية ودولية. ومن هذه المنطلقات:

---

(١) تختلف منظمة أوبك عن مظمة أوابك OAPEC فالأخيرة هي منظمة الدول العربية المصدرة للنفط وتضم: السعودية، مصر، الكويت، ليبيا، الامارات، البحرين، سوريا، العراق، وقطر.

(٢) اعتمدنا في كتابة هذا الجزء على:

- حسين علي الشرع، النفط والتنمية الشاملة في الوطن العربي، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٣هـ.
- أحمد محمد طا شكندي، الاستراتيجية النفطية السعودية ومنظمة الأوبك، تهامة للنشر والتوزيع، جدة، ١٤٠٢هـ.
- د. سعد الشهراني، في الاقتصاد، مرجع سبق ذكره.

التطورات السياسية:

أدى الوضع الاحتكاري للشركات الأجنبية على قطاعات النفط الرئيسية في العالم من استخراج وانتاج والسيطرة على المصافي التي تكرر البترول في العالم والسيطرة كذلك على توزيع المشتقات البترولية، إلى تمكن هذه الشركات وحكوماتها من مقاومة أيّة تحركات من قبل الدول والحكومات المنتجة التي كانت لاتقوى على وضع حد لهذه الشركات. وقد شهدت نهاية الخمسينيات إمعاناً من الشركات الاحتكارية تمثل في تخفيض قيم العائدات النفطية، بحجة خفض الأسعار إلى مستويات متواضعة، والاصرار على إبقاء حصص الحكومات المضيفة منخفضة وتخصم منها التكاليف، فضلاً عن الابقاء على الجوانب الفنية محظورة على المواطنين واستخدام العمالة الوطنية في حدود القطاعات الخدمية غير الفنية، وكذلك تزايد الاحساس الوطني بضرورة استغلال النفط واستثمارة لصالح الوطن والمواطن. وأمام ذلك شعرت الدول المؤسسة لمنظمة الأوبك أن الوقت قد حان للوقوف أمام هذه الشركات الاحتكارية، وأيقنت هذه الدول أن هذه الوقفة لن تكون حازمة ومؤثرة إلا إذا اخذت شكل تجمع احتكاري ليقابل التجمع الاحتكاري من قبل الشركات الكبرى.

التطورات الاقتصادية:

أدت رغبة الشركات الاحتكارية النفطية الأوربية في استثمار حرب السويس عام ١٩٥٦م إلى تعمدها احداث تفاوت في اسعار النفط المنتج في الشرق الأوسط من جهة، والنفط الأمريكي والفنزويلي من جهة أخرى. حيث قامت شركة البترول البريطانية B.P والتي كانت تسيطر على معظم الاحتياطيات المكتشفة في ذلك الوقت، حيث قامت

باغراق السوق بكميات كبيرة من انتاج الشرق الأوسط، مما زاد من جانب العرض في السوق العالمي الأوربي كما أدى ذلك إلى انخفاض كبير في الاسعار، ومن ثم انخفاض ايرادات الدول المضيفة.

التطورات الدولية:

أدى ظهور شركات اوربية وامريكية جديدة في قطاع النفط مستقلةً عن الشركات الاحتكارية التقليدية والتي كانت تعرف بالسبع الكبار[1] Seven majors إلى ظهور منافسة حقيقية أدت إلى انتهاء مرحلة عقود الامتيازات التقليدية.

بناء على هذه التطورات، اجتمع وزراء نفط حكومات كل من إيران والسعودية والعراق والكويت وفنزويلا ـ ومعهم قطر كمراقب ـ في مدينة بغداد عام ١٩٦٠م وصدر عن اجتماعهم بيان بإنشاء منظمة الأوبك وذلك بقصد حماية مصالحهم والوقوف أمام الأخطار التي تهدد كيان ومستقبل بلادهم.

---

(١) وهي الشركات التي كانت تسيطر بشكل يكاد يكون كاملاً على قطاعات النفط الرئيسية في العالم من الاستخراج وحتى التسويق وهذه الشركات هي: شل، جلف، اكسون، تكسكو، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (أرامكو فيما بعد)، برتش بتروليوم، وانضمت إليهم فيما بعد الشركة الفرنسية للبترول.

شروط الانضمام لعضوية منظمة أوبك:

حددت الفقرة الثالثة من القرار رقم (٢/١) من مقررات وتوصيات منظمة الأوبك الصادر في بغداد في شهر سبتمبر عام ١٩٦٠ على الشروط المطلوب مراعاتها في الدول التي تنتج النفط وترغب في الأنضمام إلى عضوية الأوبك. وهذه الشروط هي:

١ - أي دولة يتوفر لديها صافي انتاج نفط خام مصدر منها، ويعد في العرف المعمول به لدى المنظمة، إنتاجاً تجارياً، من الممكن أن تصبح عضواً عاملاً بالمنظمة، إذا ما وافق على ذلك الأعضاء الخمسة المؤسسون.

٢ - ان تعمل الدولة طالبة الانضمام إلى العضوية على تحقيق نفس أهداف الدول الأعضاء في المنظمة.

٣ - أن يحظى طلب الدولة الجديدة التي ترغب في الأنضمام للمنظمة على موافقة ثلاثة أرباع الدول كاملة العضوية في المنظمة مشتملة على أصوات اعضاء الدول المؤسسة للأوبك.

تقسيمات الأعضاء في منظمة الأوبك:

يقسم أعضاء منظمة الأوبك إلى أقسام ثلاثة:

(أ) الأعضاء المؤسسون، وهي الدول التي وقعت على اتفاقية إنشاء منظمة أوبك، وهي التي حضرت اجتماع المؤتمر الأول في شهر سبتمبر من عام ١٩٦٠م ببغداد.

(ب) الأعضاء كاملو العضوية، وهم جميع الأعضاء في المنظمة بما فيهم الأعضاء المؤسسون، ويستثنى من ذلك الأعضاء المنتسبون.

(ج) الأعضاء المنتسبون، وهم الأعضاء الذين لم تؤهلهم ظروفهم للعضوية الكاملة، ومع ذلك فإن من حق المؤتمر الوزاري للمنظمة، أن يضمهم إلى الأوبك تحت شروط خاصة.

أهداف منظمة الأوبك:

حدد الاجتماع التأسيسي للمنظمة إختصاصات وأهداف المنظمة فيما يلي:

١ ـ تنسيق السياسات البترولية للدول الأعضاء، وذلك حتى تتوحد السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحقيق أفضل الوسائل للمحافظة على مصالح هذه الدول.

٢ ـ ضرورة العمل بكل السبل على تثبيت مستوى الأسعار في أسواق النفط العالمية، مع ضرورة استشارة حكومات الدول المصدرة قبل اجراء أية تعديلات في الأسعار.

٣ ـ تعطى العناية دائماً لمصالح الدول المنتجة، وذلك بتضامن حكومات هذه الدول أمام محاولات الشركات الاحتكارية، كما يراعى الامداد الاقتصادي والمنتظم من الدول الأعضاء للدول المستهلكة، وكذلك تحقيق عائد معقول لرؤوس الأموال في صناعة النفط.

اللجنة الاقتصادية لمنظمة الأوبك:

اتفق على إنشاء اللجنة الاقتصادية لمنظمة أوبك، لتعمل كجهاز دائم ومتخصص في المنظمة. والهدف من تكوين هذه اللجنة هو مساعدة المنظمة على تحقيق الثبات في اسعار النفط الدولية وعلى المستويات العادلة.

وتتكون هذه اللجنة من مجلس يضم ممثلين عن كل دولة عضو في المنظمة وجهاز إداري ومنسّق، وتجتمع في مقر المنظمة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

أهم انجازات منظمة الأوبك:

يمكن ايجاز أهم انجازات منظمة أوبك على النحو التالي:

١ ـ التأثير في الأسعار، فمنذ انشاء المنظمة ومستوى الاسعار للنفط الخام يسير في صالح الدول المنتجة والمصدرة، ولم تعد الدول الأخيرة مكتوفة الأيدي بشأن تحديد الأسعار، بل أصبحت تشارك وبفاعلية مع الدول الأخرى للوصول إلى صيغة عادلة للأسعار، وفي هذا الشأن قررت المنظمة بأن تقرر حكومة أي دولة عضو بالمنظمة السعر المعلن أو السعر الاسترشادي وان يتحرك هذا السعر بشكل يمنع أي تدهور في علاقته باسعار السلع المصنعة المتداولة في التجارة الدولية.

٢ ـ تعديل ترتيبات تقاسم الأرباح والاتفاقيات مع شركات النفط لصالح الدول المنتجة الأعضاء، ولقد تمثل ذلك في اتفاقيتي طهران عام ١٩٧١م، والتي اتاحت لدول الأوبك زيادة الأسعار المعلنة وبعض الفوائد المالية الأخرى. كما أتت اتفاقية طرابلس بمنافع أخرى تعكس المطالب الحيوية لدول المنظمة.

٣ ـ دعم ومساعدة الدول النامية.

٤ ـ تشكيل صندوق خاص لمنظمة أوبك لمساعدة ومعاونة الدول التي تتأثر موازين مدفوعاتها بسبب أرتفاع اسعار النفط.

ثانياً: صندوق النقد الدولي:

International Monetary Fund (I.M.F):

نشأة الصندوق:

في يوليو عام ١٩٤٤ عقد في مدينة «بريتون وودز» بالولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر ضم في عضويته في ذلك الوقت ممثلون عن أربع وأربعين دولة معظمها من الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وذلك بهدف بحث أسس النظام النقدي العالمي الجديد بعد الحرب العالمية. وقد تمخض المؤتمر عن اتفاقية سميت باسم المدينة التي عقد بها المؤتمر «بريتون وودزBretton Woods» والتي تضمنت الاتفاق على انشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أهداف الصندوق:

يقوم صندوق النقد الدولي بوظائف متعددة ويهدف الصندوق من وراء ذلك إلى تحقيق الأغراض التالية:

١ ـ تشجيع التعاون الدولي في مجال النقد وتنسيق الحلول لمشاكل النقد الدولية، ويتم ذلك من خلال مساعدة الدول الأعضاء من خلال التشاور المستمر من التوصل إلى الحلول المناسبة لمثل هذه المشاكل.

٢ ـ تشجيع وتسهيل التبادل التجاري الدولي بالحد من فرض القيود على حركة التجارة الدولية وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء وذلك بالعمل على الغاء القيود على العملات الاجنبية في العمليات التجارية، فضلاً عن المساهمة في تحقيق معدلات عالية في استخدام الموارد الاقتصادية.

٣ ـ المحافظة على الاستقرار في نظام النقد الدولي وتشجيع الدول الأعضاء على الحد من التقلبات في اسعار الصرف ومكافحة تخفيضها بقصد المنافسة.

٤ ـ جعل موارد الصندوق[١] آداة في خدمة الأهداف الخاصة بتصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، وذلك بتمكين الدول الأعضاء من إستخدام الموارد العامة للصندوق ـ بصورة مؤقته ـ من أجل تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات.

التركيب الهيكلي للصندوق:

يتكون صندوق النقد الدولي من مجلس الحكام والمجلس التنفيذي. والرئيس وهيئة الموظفين.

ويعتبر مجلس الحكام[٢] أعلى سلطة في الصندوق، ويجتمع هذا المجلس كل عام لمناقشة أهم التطورات في الاقتصاد الدولي. وكل دولة عضو في الصندوق تمثل في هذا المجلس بحاكم ونائب حاكم، كما أن القوة التصويتية لكل عضو داخل هذا المجلس تتحدد حسب حجم مساهمة الدولة في موارد الصندوق المالية.

---

(١) يقوم الصندوق على أساس أن تقدّم الدول الأعضاء حصة تحدد وفقاً لمركزها في الأقتصاد العالمي، وحجم التجارة الخارجية لها، وحجم الناتج القومي، فضلاً عن ثقلها السياسي. وتتكون الحصة من جزء من الذهب والباقي يدفع في شكل عملة محلية للدولة العضو.

(٢) يطلق عليه البعض مجلس المحافظين، راجع د. عبدالوهاب الأمين، مباديء الاقتصاد، الكويت، ١٩٨٧، ص ٢٤٣.

أما المجلس التنفيذي فيتولى القيام بالأعمال اليومية للصندوق، وهو يتكون من ٢١ مديراً تنفيذياً ويرأسهم مدير أو رئيس الصندوق. ويقوم المجلس بأعمال عدة تشمل الموافقة على المساعدات والقروض المالية للدول الأعضاء والقيام بمشاورات مع الدول الأعضاء. كما يقوم المجلس بتقديم توصياته إلى مجلس المحافظين (الحكام) بخصوص قبول الأعضاء الجدد وزيادة مواردها المالية. وتتمتع في الوقت الحاضر كل من الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا واليابان بأعلى قوة تصويتية في صندوق النقد الدولي.

أما المدير الإداري فينتخبه المجلس التنفيذي وهو يرأس بحكم منصبه المديرين التنفيذيين وهيئة الموظفين[1].

(1)D. Gold, Joseph, Voting and Decisitions in international Monetary Fund, IMF. Washingtion 1972.

ثالثاً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

International Bank of Reconstruction and Development (I.B.R.D):

نشأة البنك:

تضمنت اتفاقية بريتون وودز ضمن ما تضمنته من اتفاقيات النص على انشاء «البنك الدولي للإنشاء والتعمير». وقد تأسس البنك الدولي في عام ١٩٤٥م، وتملكه حكومات ١٤٤ بلداً يكتتبون في رأسمال البنك.

أهداف البنك:

يهدف البنك الدولي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ ـ المساهمة في تعمير وتنمية الدول الأعضاء عن طريق تسهيل استثمار رأس المال في أغراض انتاجية.

٢ ـ تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة بشروط معقولة، وذلك عن طريق ما يقدمه البنك لها من ضمانات.

٣ ـ تقديم القروض مباشرة من رأسماله إذا كان رأس المال الخاص عاجزاً عن ذلك أو إذا كان المقترض عاجزاً عن الاقتراض بشروط معقولة.

٤ ـ تقديم المساعدات الفنية لإعداد وتنفيذ برامج القروض، ولتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان الأقل نمواً، بتشجيع النمو في القطاع الخاص من اقتصاداتها ومساعدتها على تعبئة رأس المال الداخلي والاجنبي لهذا الغرض.

ولقد مّول البنك الدولي كل أنواع الهياكل الاساسية كالطرق والسكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية والموانيء، كما يسعى البنك حالياً خلال استراتيجيته للتنمية أن تركز الاستثمارات إلى حد كبير في القطاعات التي يكون لها تأثير مباشر على رفاهية الشعوب الفقيرة في البلدان النامية بجعلهم أكثر إنتاجية وتتضح هذه الاستراتيجية بشكل واضح ومتزايد في مشروعات التنمية الزراعية والريفية التي يساعد البنك في تمويلها، كما تتضح في مشروعات التعليم وتنظيم الأسرة والتغذية والاسكان وتطوير تسهيلات المياه والصرف الصحي.

موارد البنك وقروضه:

تتكون موارد البنك من رأس المال الذي تكتتب فيه الدول الأعضاء، فضلاً عما يقترضه البنك من أسواق رأس المال الدولية، وكذلك الأرباح المحتجزة، وتدفق القروض المسدده.

هذا ويقدم البنك قروضه للدول الأعضاء أو للأقاليم التابعة لها أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة على أن تكون مضمونة من قبل الحكومة المعنية، وذلك بفترة سماح تبلغ حوالي خمسة أعوام على أن تسدد في فترة لا تتعدى ٢٠ عاماً كحد أقصى مقابل سعر فائدة حوالي ٢٥ ,٧٪. ويشترط البنك أن تكون القروض لأغراض انتاجية، وأن يحفز القرض النمو الاقتصادي في البلدان النامية المقترضة. ولا يمكن أن يقتصر استخدام القروض على مشتريات من بلد عضو بعينة، كما لا بد وأن تقوم قرارات البنك بالاقراض على الاعتبارات الاقتصادية وحدها ودون الاعتبارات السياسية.

الفصل الحادي عشر

التنميـــة الاقتصاديـــة

معنى التنمية الاقتصادية :

لا يوجد تعريف جامع شامل للتنمية الاقتصادية، ذلك أن التنمية الاقتصادية الحقه هي التي تتمخض عن الاستخدام الكامل والافضل للموارد الانتاجية النادرة بما يؤدي إلى التخفيف من حدة التخلف.

ومع ذلك فإن من أفضل المفاهيم التي وضعت للتنمية هو ذلك الذي يرى بأن التنمية هي[1]:

«عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية طويله الامد تؤدي إلى إحداث تغيرات جوهرية في التجهيزات الاساسية للمجتمع وفي مؤسساته وعاداته وتقاليده، بما يؤدي إلى القضاء على أسباب التخلف ورفع مستوى نموه الاقتصادي بنسبة تفوق نسبة النمو السكاني».

يتضح إذن بأن التنمية هي العملية التي عن طريقها يحدث التغيير الجذري في أوضاع متخلفة، فكأنها عملية تنشيط للاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي مع تغيير في هياكل الانتاج ووسائله ومستوى العمالة[2].

---

(١) د. سعد الشهراني، في الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٢) د. أسامه عبدالرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضله التنمية، مؤسسة بيروت للطباعة، بيروت، يوليو ١٩٨٣، ص ١٨.

كذلك يتضح من التعريف أن التنمية لا تعني التنمية الاقتصادية فحسب، كما أنها لا تعني التصنيع فحسب، بل أن التنمية بمعناها الشامل تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. ورغم ذلك فإن التنمية الاقتصادية عاده ماتحتل أهمية خاصة عن بقية جوانب التنمية وذلك على اعتبار أن التنمية الاقتصادية تقوم على معايير ماديه وأنها ذات مردود ملموس واضح.

هدف التنمية :

لا تهدف التنمية إلى مجرد تحسين ظروف المعيشة فقط، ولكنها هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطور. ان التنمية مسألة نسبية ودائمة التغيير ولذا فإن أهداف التنمية تتغير وفقاً لما يحتاج إليه المجتمع.

ان التنمية تهدف إلى سعادة البشرية في الوقت الذي ترتكز على جهد هذا الانسان، فهو وسيلتها وهدفها في آن واحد، وتتطلب فكرة التنمية تغييراً جذرياً في فكر الانسان وقدراته وسلوكه[1].

متطلبات التنمية وأسباب التخلف الاقتصادي :

ان الإلمام بأسباب التخلف يعد شرطاً ضرورياً للمقدرة على القضاء عليها كما أن معالجة هذه الأسباب تعد هي الحلقة الأولى من حلقات تنمية المجتمع.

هذا ويمكن تفسير أسباب التخلف الاقتصادي فيما يلي[2] :-

١ - الاستغلال غير الكامل لعناصر الانتاج التي يمتلكها المجتمع، بما

---

(١) د. أسامة عبدالرحمن، البيروقراطية النفطية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٢) د. عبدالفتاح قنديل، مقدمة علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣.

يعني وجود جزء من الموارد معطل ولا يشارك في الانتاج.

٢ ـ سوء استعمال موارد الانتاج، كالتبذير في استخدامها، أو العجز عن استخدامها على الوجه الاقتصادي الامثل، بما يترتب عليه أن تصبح إنتاجتها أقل من الطاقه القصوى لها.

٣ ـ عدم تنمية الموارد الماديه والبشريه، أي أن تكون الموارد الانتاجية المملوكه والمتاحة للمجتمع ضئيله كماً ونوعاً، بما يترتب عليه ضيق النشاط الاقتصادي.

٤ ـ أن حجم ومعدل زيادة السكان لهما دور رئيسي في التخلف الاقتصادي، فلاشك أنه إذا كان صغر مساحة إمكانيات الانتاج والاستغلال غير الكامل للموارد مصحوبين بتزايد في حجم السكان، فالنتيجة هي درجة من التخلف الاقتصادي أكثر سوءاً، واتجاه نحو الانخفاض في مستوى المعيشة.

أما.متطلبات أو شروط التنمية فيمكن تصورها فيما يلي:ـ

(أ) التغلب على المعوقات التي تحول دون الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية.

(ب) توفير الترتيبات المؤسسية (الهيكليه) التي تساعد على نمو هذا الاستغلال إلى أقصى حدوده. ومن ثم فمن الخطأ القول بإستهداف دولة متخلفة اقتصادياً للتنمية، دون أن يكون هناك برنامجاً شاملاً قابلاً للتنفيذ. وبرنامج التنمية الذي يتضمن هذه المهام يكون في شكل خطه متكاملة ترتكز على متطلبات تمويليه واستثماريه ضخمة، والدولة هي وحدها القادرة على توفير متطلبات مثل هذا البرنامج من تخطيط متكامل.

خصائص وسمات التخلف :

يمكننا إيجاز سمات التخلف في عده خصائص تمثل في احداها أو فيها مجتمعة اتجاهاً عاماً للتخلف والركود. وتجدر الاشارة إلى أن الدول المتخلفه لا تتصف جميعاً بالحدة نفسها بكل خصائص التخلف الاقتصادي، إلا أن معظمها تشترك في مجموعة من هذه الخصائص.

ويمكن تعداد خصائص التخلف فيما يلي :

١ ـ الاعتماد على منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات التي تصدّر للخارج في شكل أولي.
٢ ـ إرتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي وتدنى نسبة مساهمة القطاع الصناعي.
٣ ـ إنخفاض الدخل الفردي ومن ثم إنخفاض الإدخار والاستثمار.
٤ ـ تفشي ظاهرة البطالة المقنعه سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الزراعي.
٥ ـ إنخفاض الانتاجية في معظم القطاعات الاقتصادية.
٦ ـ إرتفاع معدل النمو السكاني بنسبة تفوق نسبة زيادة الناتج القومي.
٧ ـ قلة رأس المال.
٨ ـ الاعتماد الكبير على الإستيراد الخارجي لتوفير السلع المختلفة.
٩ ـ ضعف الترابط بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي.

التنمية والتخطيط في المملكة العربية السعودية [1]

استطاعت المملكة العربية السعودية أن تحقق تقدماً إقتصادياً واجتماعياً في زمن قياسي لا يتعدى عشرين عاماً هي عمر التخطيط التنموي. فقد عرفت المملكة أول خطه تنموية خمسية اعتباراً من ١٣٩١ هـ تم تلت هذه الخطه مجموعة من الخطط التنموية، فكانت الخطه الخمسية الثانية في عام ١٣٩٦ هـ، ثم الخطه الثالثة في عام ١٤٠١ هـ، والخطه الرابعة في عام ١٤٠٥ هـ وأخيراً الخطه الخامسة والحالية والتي بدأت من ١٤١١ هـ. وقد مكنت جهود التنمية المخلصه المملكة من أن تقطع شوطاً بعيداً في تحقيق كامل إمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية لمعظم أبناء هذا الوطن.

نوعية وأبعاد التنميه :

تقوم أبرز سمات التنميه في المملكة العربية السعودية على أساس الاسترشاد بالقيم الاسلامية وتعاليم الدين الحنيف، وتعمل مؤسساتها وفق النهج الإسلامي القويم، وستظل الاساس الذي تستند إليه استراتيجيات التنمية، وأهدافها، وسياساتها. وبهذا المنهج استطاعت المملكة أن تحقق التوازن بين التطور الحضاري، والعمراني والمادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشه.

أن عمليات التنمية التي تمت في المملكة فريدة في نوعها، من حيث الوقت القصير الذي تمت فيه، ومن حيث العمق والشمولية، إذ

---

(١) اعتمدنا في كتابه هذا الجزء على :

- وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة للمملكة العربية السعودية، ١٤٠٥ - ١٤١٠ هـ.
- مؤسسة النقد العربي السعدوي، التقرير السنوي لاعوام ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨ هـ.
- وزارة المالية والاقتصادي الوطني، الكتاب الاحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

إستطاعت تفادى الجوانب السلبية للتنمية التي عانت منها أكثر الدول النامية الأخرى، كعدم التوازن والإفراط في إستغلال الموارد الطبيعية، وإرتفاع الأسعار، أو تجاهل الضمانات الاجتماعية. فالتخطيط في المملكة يتجاوز مجرد إيجاد التوازن الفني، وإعداد الخطط، حيث أن الإنسان السعودي وتحقيق طموحاته، وتحسين مبتوى معيشته هو الهدف الاسمى للتنمية.

ولم تقتصر التنمية على مجال واحد، أو قطاع واحد، بل شملت كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في جميع مناطق المملكة. لقد أستندت المملكة في تحقيق أهدافها التنموية على المبادرات الفردية والقيم الإسلامية والحرية الاقتصادية وسياسة الاقتصاد المفتوح.

ومنذ خطة التنمية الأولى تضمنت أهداف التنمية الشاملة في نطاقها أبعاد ثلاث: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد التنظيمي. وتناول البعد الاقتصادي تنمية التجهيزات الاساسية، والصناعات الاساسية، والزراعة. أما البعد الاجتماعي فقد تناول رغبات أفراد الشعب السعودي وطموحاتهم وإمكانياتهم، فتوسعت فرص التعليم المجاني، وأصبح التدريب متاحاً في مجالات عديده لكسب المهارات والقدرات التي تساعد على مواجهة مشاكل الحياة وتوافرت مرافق الخدمات الصحية المجانيه والخدمات الاجتماعية للمسنين والعجزه وأصحاب الدخل المحدود، وأعطى الاسكان إهتماماً خاصاً من خلال القروض والتسهيلات الميسره. أما البعد التنظيمي فقد تناول إدخال تغييرات أساسية على التنظيم الاداري واللوائح والأنظمة فأنشئت مؤسسات جديدة وصدرت أنظمة ولوائح مرنه تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى توسع الطاقات الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

خصائص خطط التنمية :

اتسمت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة بالسرعة والوضوح، وقد اقتصرت جهود التنمية في الماضي، حين كان الاقتصاد السعودي في بداية نهضته، على تنمية التعليم والمياه والزراعة وبعض الطرق التي تربط بين مراكز السكان المتباعدة وتوسعة الأماكن المقدسة، وقد كانت هذه الجهود والأعمال موجهة إلى حل المشاكل القائمة ولرفع مستوى معيشه المواطنين.

خصائص خطتي التنمية الأولى والثانية :

لقد بدأت المملكة في إتباع أسلوب التخطيط للتنمية إبتداء من عام ١٣٩٠ هـ، حيث أعدت وأصدرت أول خطه للتنمية. وجاءت الخطه الخمسية الأولى عام ١٣٩٠ ـ ١٣٩٥ هـ متواضعه في حجمها، حيث تم إنفاق مايقرب من ٨٠ بليون ريال، انفق معظمها على تطوير التجهيزات الاساسية، ولاسيما المرافق العامه وتحسين الخدمات الحكومية. وقد وضعت هذه الخطه في الوقت الذي لم يكن متوقعاً لعائدات النفط أن تزداد بالمعدل الذي شوهد بعد ذلك مما إنعكس على طموحات التنمية والتي جاءت متحفظه بعض الشيء.

أما الخطه الثانيه والتي بدأت من ١٣٩٦ ـ ١٤٠٠ هـ فيمكن اعتبارها المحك الاساسي والاختبار القاسي لمقدرة المملكة على مواجهة الصعاب ومشاكل التنمية، ولقد بلغت مصروفات الدولة مايقرب من ٧٠٠ بليون ريال، أي تسعه أضعاف إعتمادات خطة التنمية الأولى.

وقد ترسخت في الخطة الثانية السمات الاساسية للتنمية السعودية التي شملت الدور الرائد للدولة، وزيادة مساهمتها في تكوين رأس

المال، وأهمية تطوير التجهيزات الاساسية، وما يواكب ذلك من دور هام لقطاع البناء والتشييد.

وشهدت فترة الخطة الثانية معدلات تضخم عاليه، وكان هذا يمثل تحدياً رئيسياً للمملكة، وقد واصلت المملكة خلال هذه الفترة السماح لقوى السوق بأن تقوم بدورها بحريه لاعاده التوازن في الاقتصادي الوطني، ولم تتدخل الدولة إلا في أضيق نطاق لحمايه المواطنين. وكان الدافع الرئيسي لعدم قيام الدولة بخفض نفقاتها بشكل ملموس للحد من الضغوط التضخمية آنذاك هو تصميمها على حل مشاكل الاسكان والكهرباء والمياه وتفادي المعلوقات في قطاع النقل والمؤسسات التعليمية وبذا فقد زادت القدرة الإستيعابية للمملكة وتوفرت السلع والخدمات لتفى بمتطلبات السوق المتزايده آنذاك. وبالاضافة إلى هذا ركزت الخطتان الأولى والثانية على تحقيق الأهداف بعيدة المدى لتطوير القوى البشرية الوطنية.

إستراتيجية وأبعاد خطتي التنمية الثالثة والرابعة :

بالنسبة لخطة التنمية الثالثة فقد إستندت التنمية فيها على ثلاثة إتجاهات لدفع عملية التنمية. فقد ركزت على ضرورة إستكمال التجهيزات الاساسية، وعلى توجية المزيد من استثمارات الدولة نحو القطاعات الانتاجية، والاستمرار في تنمية القوى البشرية.

وبهذا تكون خطة التنمية الثالثة قد دخلت مرحلة تغيير البنية الاقتصادية من حيث الانفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي. وقد تميزت السنوات الثلاث الأولى من الخطة بتزايد عائد المملكة من النفط، مما ساعد على إستكمال التجهيزات الأساسية وبمعدل أسرع مما كان متوقعاً، الأمر الذي أدى إلى زيادة إستثمارات الدولة، فضلاً عن

بروز دور القطاع الخاص في زيادة الاستثمار في مجال الاستيراد النشاط التجاري في كافة المجالات، وقد كان للدعم المالي الكبير الذي قدمته الدولة للقطاع الخاص من خلال الصناديق الحكومية أن توسع الاستثمار في الصناعة والزراعة مما أحدث تغييراً أساسياً في دور قطاعي الزراعة والصناعة في الاقتصاد الوطني.

أما السنتين الاخيرتين من الخطه فقد تبدلت فيها الظروف وانخفضت عائدات البترول، وترتب على ذلك تدنى حجم الإنفاق الحكومي.

أما بالنسبة لخطة التنمية الرابعة ١٤٠٥ ـ ١٤١٠ هـ فإن التنمية تستند منها على ثلاثة أبعاد أساسية هي :ـ

- الصناعة: حيث إتجهت الدولة إلى سياسة تقليل الاعتماد على إنتاج سلعة واحدة كالزيت الخام فقامت بتطوير وتوسعة صناعاتها المستنده على الزيت والغاز (كمصافي التكرير والصناعات البتروكيماوية) وكذلك تطوير القطاعات الانتاجية الأخرى من خلال تطوير واتباع مجموعة متكامله من الإجراءات.
- التقنيه: أدركت المملكة الدور الاساسي الذي تقوم به التقنية، فدعمت التطورات في هذا المجال، وعملت على إدخال التقنية الحديثة في تنظيم أوجه النشاطات الاقتصادية وأساليب العمل، فأستخدمت التقنية لتأمين وسائل تنمية موارد المياه، وإمكانيه الاستفاده من الطاقة الشمسية.
- الاقتصاد الحر: استمرت المملكة في دعم نظام الحرية الاقتصادية، حيث ثبتت فعاليه هذا النظام خلال تجربه المملكة السابقة. وعلى

الرغم من أن القطاع الحكومي قد لعب دوراً بارزاً في عملة التنمية خلال فترة من الزمن، إلا أن هذا لا يغير من حقيقة سياسة المملكة التي تستند على نظام الاقتصاد الحر، وبهذا تتكامل عملية التنمية بإعطاء أهمية لدور القطاع الخاص والحرية الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية المستقبلية.

خصائص الاقتصاد العربي السعودي [1]:

يمكن إيجاز خصائص الاقتصاد العربي السعودي فيما يلي :-

١ - الاعتماد على سلعة واحدة قابله للنضوب هي النفط. ورغم أننا أوضحنا عند الكلام عن خطط التنمية في المملكة أنها تسعى إلى التقليل من الاعتماد على إنتاج سلعة واحدة، إلا أن نسبة ما يمثله النفط في إجمالي الدخل القومي مازال يفوق بكثير ماتمثله الصناعة والزراعة.

٢ - كبر حجم الصادرات والواردات في الاقتصاد السعودي، وذلك بسبب أن معظم إنتاج النفط يصدر للخارج، كما أن القطاع الخاص مازال يلعب دوراً كبيراً في زيادة الاستثمار في مجال الاستيراد والنشاط التجاري في كافة المجالات.

٣ - كبر حجم القطاع العام وأهمية إنفاق الدولة، وذلك بسبب أن النفط مملوك ملكية عامة وهذا يجعل القطاع الحكومي المساهم الأكبر في الناتج القومي.

٤ - الوفرة النسبية في الموارد الطبيعية من أراضي ومياه وثروات طبيعية في معظم مناطق المملكة.

---

(١) د. سعد الشهراني، مفاهيم أوليه ومواضيع متخصصة في الاقتصاد، الرياض ١٤١٠ هـ، ص ١٣٣.

٥ ـ إعتماد الغالبية العظمى من سكان القرى والمناطق البعيدة بالمملكة في معيشتها على الزراعة، إذ أن دخل القطاع الزراعي يكوّن جزءاً لا يستهان به في الدخل القومي، ومما يعزز هذا القول هو أن سكان المملكة قبل إكتشاف البترول لم يكن لديهم مورد سوى الزراعة وهذا دليل على أن إمكانات وأسس الزراعة متوفرة وقد قامت المملكة في السنوات الأخيرة ببذل جهد كبير في تحديث وتطوير النشاط الزراعي بهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل وتنويع مصادر الانتاج والدخل.

الفصل الثاني عشر

الميزانيـة العامـه

تعريـف :

الميـزانية العـامه هي بيـان تقديـري (توقعي) معتمـد يضم نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية مقبلة هي سنة عادة.

ويتضح من هذا التعريف مايلي :-

١ - أن البيانات الواردة في الميزانيـة من إيرادات ونفقـات هي بيانـات تقديرية أو توقعية وليست بيانـات فعلية، لأنها تخص فـترة مقبلة. وليس معنى كـونها تقديـرية ألا تكـون واقعية، وإنمـا تخضع هـذه التقديرات لقـواعد وطـرق فنية ومقـارنات بفـترات سابقـة بهدف جعل التوقعات أقرب مايمكن إلى الحقيقة.

٢ - أن مشروع الميـزانية يـأخذ صفـة القـانـون بعـرضـه عـلى السلطة التشريعية وإجازتها له قبل أن يصبح صالحاً للتنفيذ.

٣ - أن الميزانية تعد لفترة مقبلة محددة مدتها سنة في الأغلب الأعم.

مباديء أو قواعد الميزانية :

تعد الميزانيـة العامـة في ظل عـدد من المباديء أو القـواعد تنـاولها علماء المالية العامة بالدراسة وأصبح متعارفاً عليها، بالرغم مما يرد عليها من إستثناءات تقتضيها الضرورة أو المصلحة، ونعرض لها فيما يلي :

١ - مبدأ سنوية الميزانية :

ويعني هذا المبدأ أن تعد الميزانية العامـة عن فترة زمنيـة مدتهـا اثنا

عشر شهراً، كما يعني الدورية والانتظام. وتحديد مدة السنة، وليس أكثر أو أقل، يستند إلى عدة مبررات أهمها :-

- أن إعداد الميزانية واعتمادها يتطلب جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً، وإذا قلت مدة الميزانية عن سنة أو تم إعداد عدة ميزانيات في السنة الواحدة، فإن هذا يربك السلطات العامة وأجهزة الدولة ويشغلها عن مهامها ويعطل كثيراً من المصالح.
- أما إذا زادت مدة الميزانية عن سنة فإن التوقعات والتقديرات الخاصة بالإيرادات والنفقات تكون أقل دقة.
- أن فترة السنة تعتبر فترة زمنية مناسبة للتغلب على الطبيعة الموسمية لكثير من الإيرادات والنفقات، بمعنى أن كثيراً من الإيرادات لا يأتي إلا في أوقات معينة من السنة، وقد لا يتوافق وقت تحصيل الإيراد مع وقت الحاجة إلى الإنفاق.

وتتفق كافة الدول على هذه الفترة الزمنية، ولكن ترد على ذلك إستثناءات وهي نادرة، كما إذا تأخرت الدولة في إعداد واعتماد الميزانية عن بداية السنة المالية فتلجأ حينئذ إلى إعداد ميزانية مؤقته، أو قد تقرر الدولة تغيير موعد بدء السنة المالية وتدرج ما تبقى من ميزانية السنة المالية السابقة في الميزانية الجديدة، وهذه حالات نادرة.

هذا ولا يشترط أن تبدأ السنة المالية مع بداية السنة الميلادية أو الهجرية، فقد تبدأ في منتصف السنة على سبيل المثال.

٢ - مبدأ وحدة الميزانية :

ويعني تطبيق هذا المبدأ أن تعد ميزانية واحدة للدولة تضم جميع نفقاتها وإيراداتها المقدرة في وثيقة واحدة (أيا كان عدد صفحاتها).

ويقوم هذا المبدأ ضد تعذد الميزانيات وانفصالها، ويهدف ضمن مايهدف إلى توحيد الإجراءات والتوقيتات الخاصة بإعداد الميزانية واعتمادها من السلطة التشريعية، وإلى تسهيل عمليات المتابعة والمراقبة عند التنفيذ.

ومبدأ وحدة الميزانية لا يمنع أن تقوم الجهات المختلفة بإعداد توقعاتها وتقديراتها كل فيما يخصه وتقدم ميزانيتها إلى الجهة المركزية المختصه بغرض إدراجها في الميزانية العامة للدولة، كما سنرى عند الحديث عن إعداد الميزانية.

ويرد على هذا المبدأ بعض الإستثناءات، حيث يتم عمل ميزانيات مستقلة أو ميزانيات ملحقه لبعض الجهات أو المؤسسات العامة التي تختلف طبيعة إيراداتها ونفقاتها ونشاطها، وكذلك لبعض وحدات الحكم المحلي تطبيقاً لمبدأ اللامركزية. ولكن هذه الميزانيات تقدم مع الميزانية العامة للمحافظة بقدر الإمكان على مبدأ الوحدة وأهدافه.

٣ - مبدأ الشمول :

ويعني هذا المبدأ أن تشمل الميزانية العامة للدولة الإيرادات والنفقات بمبالغها الكاملة، وهذا يتضمن عدم الأخذ بطريقة «الإيراد الصافي»، بمعنى أنه يجب إثبات إجمالي الإيراد في جانب الإيرادات من الميزانية دون خصم تكاليف الحصول عليه وتوضع هذه التكاليف في الجانب الآخر من الميزانية وهو جانب النفقات أو المصروفات. ويقضي هذا المبدأ بصفة عامة بعدم إجراء أي مقاصة بين أي نوع من أنواع الإيرادات وأي نوع من أنواع النفقات.

والهدف من ذلك هو وضوح بنود الإيرادات والنفقات في الميزانية

لإمكان دراستها ومتابعتها ودرءاً للتلاعب أو إخفاء أي من البنود أو جزء منه.

٤ ـ مبدأ عدم تخصيص الموارد:

يعتبر هذا المبدأ تدعيماً للمبدأ السابق، ويعني عدم الربط بين مصدر الموارد والنفقات التي يحتاجها هذا المصدر وبعبارة أخرى عدم تخصيص إيراد بذاته للإنفاق على نشاط أو جهة بعينها، وإنما يجب تجميع الإيرادات من جميع المصادر ثم توزيع هذه الإيرادات على الجهات وعلى الأنشطة والخدمات حسب إحتياجاتها وطبقاً للأولويات المعمول بها. لذلك يطلق على هذا المبدأ أيضاً قاعدة الشيوع.

وتطبيق هذا المبدأ يقطع الطريق على محاولات الجهات المختلفة الحصول على أحقيات أو أولويات خارج نطاق الأولويات التي تحددها أهداف الميزانية، كما يحمى المال العام من محاذير الإسراف ويحمي المصالح العامة من أضرار التقتير.

ولهذه القاعدة إستثناءات لعل أبرز مثل واقعي عليها هو تخصيص بعض الدول نوعاً أو أنواعاً معينة من الموارد للإنفاق على خدمة الدين العام. وتلجأ بعض الدول إلى تخصيص حصيلة الضريبة على وقود السيارات ورسوم المرور على بعض الطرق لصيانة هذه الطرق وتطويرها.

٥ ـ توازن الميزانية :

كان الاقتصاديون الكلاسيك القدامى يتمسكون بضرورة توازن ميزانية الدولة أي التساوي بين نفقات الدولة وايراداتها، بمعنى عدم تحقيق عجز أو فائض في الميزانية، وذلك إنطلاقاً من مبدأ عدم تدخل

الدولة في النشاط الاقتصادي. وكانوا يرون أن الميزانية المتوازنة هي ميزانية محايدة لا تؤثر على النشاط الإقتصادي.

ولكن بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى التي بدأت في ١٩٢٩، ومنذ النظرية الكينزية[١] ومنذ التحول الفكري والعملي بالنسبة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، تغيرت النظرة إلى الميزانية ولم تعد محايدة وإنما أصبحت تدخلية تهدف إلى التأثير على النشاط الاقتصادي، ولم يعد توازن الميزانية هدفاً في حد ذاته، بل إن الدولة يمكن أن تلجأ إلى إحداث عجز متعمد في الميزانية إذا كانت هناك حاجة إلى التوسع في النفقات لمعالجة الكساد، أو إلى إحداث فائض في الميزانية في حالة التضخم.

ومع ذلك فإن استمرار وتزايد العجز في ميزانيات الدول المختلفة مايزال يؤرق هذه الدول وتسعى جاهدة إلى تخفيض هذا العجز وهي محاولة للإقتراب من التوازن. ولكن في الوقت الحاضر وبالرغم من هذه المحاولات فإنه نادراً ما تتوازن ميزانية أي دولة، والعجز هو الحالة الشائعة، مما يجعل الدول تلجأ إلى القروض أو إلى البنك المركزي لتغطية العجز حتى يتم التوازن الحسابي.

٦ - دقة التقدير :

يقضى هذا المبدأ بضرورة مراعاة الدقة في تقدير النفقات والإيرادات لتقترب من الواقع حتى لا تحدث مفارقات كبيرة أثناء تنفيذ الميزانية تؤدي إلى إضطراب في سير النشاط الحكومي.

---

(١) نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي الشهير جون مايناردكينز.

٧ ـ الوضـوح :

ويقضى هذا المبدأ بتقسيم عنـاصر الميزانيـة وعرضهـا بشكل محـدد وواضح يمنع التداخل، حتى يمكن دراستها وفهم محتويـاتها وأهـدافها، سواء من جانب السلطة التشريعية أو من جانب القائمين على التنفيذ أو من جانب الباحثين.

ومن الواضح أن المبدأين الأخيرين ـ بالرغم من أهميتهـما ـ يعتبران أقل تحديـداً من المباديء التي سبقتهـا، حيث تختلف الأساليب المتبعـة لمراعاة الدقة كما تختلف التقسيمات من دولة إلى أخرى.

دورة الميزانيـة :

يقصد بدورة الميزانية المراحل والعمليات التي تمر بهـا الميزانيـة منذ التفكير في إعدادها إلى أن يتم تنفيذها على مدار السنة. وتمر الميزانية في دورتهـا بثلاث مـراحل متعـاقبة هي مـرحلة الإعداد ومـرحلة الاعتـماد ومـرحلة التنفيذ. كـما تخضع لعمليـات متابعـة ومراقبـة أثناء التنفيـذ.

وأخيـراً بعد إكتـمال مرحلة التنفيـذ يتم إعداد الحسـاب أو الحسـابـات الختـامية، وهي حسـابات واقعيـة لا تـأثير لهـا عـلى الميـزانيـة التي تم تنفيذها.

أولاً : مرحلة الإعداد أو التحضير:

تعتبر مرحلة الإعداد أهم مراحـل الميزانيـة، إذ عليها تتـوقف دقة التقديرات وإمكانية تحقيق الأهداف وحسن سير أجهزة الدولة ومرافقها والنشاط الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام. ونتناول هـذه المرحلة من عدة جوانب كوقت الإعداد ومن يتولى الإعداد وعمليات الإعداد

يتم إعداد الميزانية قبل بداية السنة المالية التي تنفذ فيها الميزانية بوقت كاف يسمح بعرضها على السلطة التشريعية واعتمادها. وماتكاد تبدأ السنة المالية الحالية حتى تفكر الأجهزة المختصة في التحضير للميزانية القادمة، بحيث يمكن القول بأن إعداد الميزانية يستغرق الجزء الأكبر من السنة التي تسبق تلك التي تنفذ فيها الميزانية.

وتقع على عاتق السلطة التنفيذية مهمة إعداد الميزانية، ولكن هذا لا يمنع وجود إطار قانوني وتوجيهات تحكم كافة مراحل الميزانية وعملياتها، وهي مهمة منوطة بالسلطة التشريعية تراعي فيها المرونة تبعاً لتغير الأحوال. وتنطلق عملية الإعداد من الجهة المركزية التي تتولى هذه المسئولية، وتختلف من دولة إلى أخرى ولكن دور وزارة المالية هو الأساس حيث توجد إدارة للميزانية تساعدها إدارات أخرى مثل إدارة الخزانة والإدارة العامة للضرائب وغيرها فضلاً عن الإدارات الفرعية ذات الاختصاص. ومع ذلك فإن الجهة المركزية المختصة بإعداد الميزانية لا تتحكم وحدها في إعداد الميزانية، لأن إعداد الميزانية ليس عملاً مالياً أو اقتصادياً أو فنياً فقط، وإنما هو أيضاً عمل سياسي تشترك في قراراته ومسئوليته الحكومة بأسرها.

وتتضمن عمليات الإعداد مجموعتين من الاعتبارات :

المجموعة الأولى خاصة بالاعتبارات الاستراتيجية، بمعنى تحديد الخطوط العريضة للميزانية، كتحديد الاحتياجات الأساسية والأولويات العامة والمصادر الرئيسية للموارد، وتحديد الأنشطة الأساسية التي تتدخل فيها الدولة وتتحمل مسئوليتها، ومراعاة الضغط الضريبي وأثره على النشاط الاقتصادي والأوضاع الاجتماعية، ورسم الخطوط العامة لتوزيع الأعباء المالية على المواطنين.

أما المجموعة الثانية فتنصب على الناحية العملية والفنية للإعداد، فتقوم الجهة المركزية بإصدار التعليمات إلى الجهات التي تدرج ميزانياتها في ميزانية الدولة، موضحاً بهذه التعلميات السياسة العامة للميزانية أو الاستراتيجية العامة، كما توجهها إلى كيفية ومواعيد إعداد مشروعات ميزانياتها كل فيما يخصه. وعندما تنتهي كل جهة من إعداد مشروع ميزانيتها تقوم بتقديمها إلى الجهة المركزية التي تقوم بجمع المشروعات وبحثها في ضوء الخطوط العامة للميزانية ثم بعمليات اختيار وأولويات وتنسيق وإعادة ترتيب يتم بمقتضاها إعداد تقديرات النفقات والإيرادات وتقدير العجز أو الفائض في الميزانية وكيفية مواجهته. بعد ذلك يناقش في مجلس الوزراء تمهيداً لتقديمه إلى السلطة التشريعية.

ثانياً : مرحلة الاعتماد:

بعد إنتهاء السلطة التنفيذية من إعداد مشروع الميزانية العامة تقوم بعرضه على السلطة التشريعية وشرح جوانبه، وتقوم السلطة التشريعية ـ عن طريق لجنه مختصة ـ بدراسة المشروع جملة وتفصيلاً، وتتم مناقشته ـ في ضوء تقرير اللجنة ـ في جلسات متلاحقة، ومن حق السلطة التشريعية إجراء تعديلات في المشروع، ثم يتم التصويت عليه واعتماده ويصبح قانوناً واجب النفاذ، ويتم هذا قبل بداية السنة المالية التي تنفذ فيها الميزانية.

ثالثاً : مرحلة التنفيذ :

بعد اعتماد الميزانية يصبح صدور قانون الميزانية العامة بمثابة ترخيص للجهات المختلفة بتحصيل وتوريد الإيرادات المدرجة في الميزانية والتي تقع في نطاق مسئوليتها[1]، وباستخدام الاعتمادات

(١) من الجدير بالذكر أن كثيراً من الجهات الحكومية ليس لها إيرادات تغلها أو تحصلها.

المقررة لها في الميزانية للإنفاق منها على الأغراض المحددة لها، وذلك مع بداية السنة المالية.

ويخضع تنفيذ الميزانية لنظم مالية ولوائح تنفيذية وقرارات وتعليمات إدارية وأعراف جرى العمل بها، وذلك لضبط إيرادات ونفقات كل جهة. بالإضافة إلى ذلك يعول كثيراً على كفاءة وأمانة الجهات القائمة على التنفيذ (ممثلة في مسئوليها وموظفيها) وحسن تصرفها وتوخيها الصالح العام مع مرونة ودقة وسرعة في الأداء.

رابعاً : عمليات المتابعة والمراقبة:

تعتبر عمليات المتابعة والمراقبة جزءاً مكملاً لتنفيذ الميزانية وذلك لضمان سير العمليات في أوقاتها المناسبة وبطريقة مشروعة وسليمة وفي حدود الأهداف المقررة، وهي عمليات مستمرة تصاحب تنفيذ الميزانية على مدار السنة.

وما من شك في أن وجود نظام محاسبي كفء يقوم على نظام مستندي منضبط هو أمر ضروري لخدمة هذا الغرض. والمحاسبة الحكومية فرع أساسي من فروع علم وفن المحاسبة.

وتنبع أهمية عمليات المتابعة من حقيقة يجب ألا نغفلها وهي أن الميزانية كما أقرتها السلطة التشريعية تظل بياناً تقديرياً يخص فترة زمنية مقبلة، ونظراً لما يجد خلال السنة من أمور أو تقلبات أو تغيرات فمن النادر أن يحدث في ميزانية أي دولة تطابق بين ما تم تقديره وبين الإحتياجات الفعلية. لذلك يستلزم الأمر عمليات متابعة مستمرة وعن قرب للوقوف على مدى تأثر هذه التغيرات على ميزانية الدولة وكيفية مواجهتها. ونظراً لأنه لا يجوز تجاوز الاعتمادات المقررة في الميزانية، فإن

مثل هذه الظروف كثيراً ما تلجىء الحكومة إلى العودة إلى السلطة التشريعية طالبة اعتمادات إضافية.

وتواكب عمليات المتابعة وتؤازرها عمليات المراقبة ضماناً لسلامة العمليات والإجراءات وشرعيتها وضماناً لتحقيق الأهداف المقررة والوقاية من الإنحرافات وتصحيحها إذا وقعت. ونظام الرقابة جزء تنظيمي ضروري لأنه لا يمكن إخضاع إجراءات التصرف في الأموال العامة للتنظيم الشخصي إلا في الحدود التي تقتضيها المرونة وسرعة الإنجاز. لذلك توضع قواعد عامة تضمها القوانين المالية ويوضع نظام يكفل التصرف في حدود هذه القواعد.

وهناك أنواع وأشكال مختلفة من الرقابة تقوم بها أجهزة وزارة المالية (رقابة إدارية) وأجهزة محاسبية متخصصة ومستقله (رقابة محاسبية) والهيئة التشريعية (رقابة برلمانية أو تشريعية). وقد تكون الرقابة سابقة للصرف أو لاحقة له. ويمكن أن نميز بوجه عام بين «الرقابة الشكلية» وهي رقابة تتعلق بالمستندات والإجراءات، «والرقابة الموضوعية» وهي رقابة تتصل بمدى تحقيق الهدف من الإنفاق العام وتحظى بأهمية كبيرة ويجب أن تكون بيت القصيد.

خامساً : إعداد الحسابات الختامية :

ننبه بادىء ذى بدء إلى أن الحسابات الختامية ليست جزءاً من الميزانية، لأن الميزانية كما عرفنا بيان تقديري عن فترة زمنية مقبلة، في حين تكون الحسابات الختامية بياناً فعلياً عن نفس الفترة ولكن بعد إنقضائها.

ويبين الحساب الختامي النتائج العامة للتنفيذ الفعلي للميزانية

بإيراداتها ونفقاتها بعجزها أو فائضها وبما فيها الاعتمادات الإضافية التي تقررت أثناء التنفيذ. كما يبين الحساب الختامي المركز المالي للدولة في نهاية السنة المالية وما لديها من موجودات وما عليها من التزامات.

وتقوم السلطة التنفيذية بإعداد الحساب الختامي (أو الحسابات الختامية) وتعرضه على السلطة التشريعية لاعتماده. وبذلك تتم دورة الميزانية.

ويعتبر الحساب الختامي أداة هامة للمقارنة بين التقديرات والنتائج، بين المستهدف والمحقق، ويساعد مساعدة جوهرية في إعداد الميزانيات اللاحقه وتنفيذها إستناداً إلى الدروس المستفادة من الميزانية السابقة.

الميزانية والخطة :

تلجأ معظم الدول في الوقت الحاضر - على إختلاف إتجاهاتها - إلى وضع خطط اقتصاديه واجتماعية للمستقبل قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل. والشائع هو الخطة متوسطة الأجل ذات الخمس سنوات أو الخطة الخمسية. وتتضمن كل خطة عدداً من الأهداف المتناسقة والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ويتم الربط بين الأهداف والوسائل حتى تكون الخطة واقعية وقابلة للتنفيذ. وعادة ما تقسم الخطة الخمسية إلى مراحل سنوية يتم في كل منها تنفيذ الخطة مرحلياً إلى أن تتحقق الأهداف في نهاية الفترة الخمسية. وتوضع ميزانية الدولة وهي سنوية في إطار هذه الخطة مستلهمة أهدافها ومتناسقة معها. والميزانية تعكس أو تعبر عن الجانب المالي لهذه الخطة وتعتبر أداة من أدواتها بالرغم من استقلالها.

تبويب الميزانية :

سبق أن أشرنا إلى أن مبدأ الوضوح يقتضى تقسيم وتبويب عناصر الميزانية بشكل يسهل فهمها ومتابعة تنفيذها ودراستها. وعادة ما تقسم الإيرادات حسب أنواعها وقد تفصل هذه الأنواع حسب مصدرها. أما النفقات العامة فيخضع تقسيمها وتبويبها لعدد من الأسس تختلف من دولة إلى أخرى. فمنها من يلجأ إلى تقسيم يغلب عليه «الطابع الإداري»، حيث يتم التصنيف أو التوزيع على أساس الوزارات والمصالح وطبقاً للهيكل الإداري في كل دولة. ومنها من يلجأ إلى تقسيم يغلب عليه «الطابع الوظيفي» حيث تصنف النفقات في مجموعات طبقاً للغرض الذي يؤديه الإنفاق العام مثل نفقات التشغيل أو التشييد والنفقات الاجتماعية والنفقات ذات الطابع الاقتصادي. ومنها من يلجأ إلى تقسيم يغلب عليه «الطابع الاقتصادي» حيث تقسم النفقات إلى «نفقات جارية» «ونفقات رأسمالية» أو استثمارية. ومن أمثلة النفقات الجارية الأجور والمرتبات والمهمات واللوازم والنقل ونفقات تسيير المرافق. ويندرج تحت النوع الثاني كافة الأعمال الإنشائية الاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة في رصيد رأس المال العيني للمجتمع.

ومن الملاحظة أن هذه التقسيمات متداخلة وقد يتيح أحدها التعرف على ملامح الآخر، وكثيراً ما تلجأ الدول إلى تقسيم للنفقات العامة يجمع بين اثنين أو أكثر، كما هي الحال في الميزانية الفرنسية التي تعرضها بشكل رأسي وأفقي يتيح الجمع بين أكثر من تقسيم.

الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية

فيما يلي شرح لتوزيع الإيرادات حسب أنواعها ثم لتوزيع النفقات حسب الأبواب وما تتضمنه كل مجموعة من مجموعات الانفاق في كل باب من الأبواب[1].

الإيـــرادات :

تشمل تقديرات إيرادات الدولة الأبواب الآتية :

١ - **إنتاج الزيت**: ويشمل عائدات شركة أرامكو وشركتي چيتي والشركة العربية المحدودة والمؤسسة العامة للبترول والمعادن.

٢ - **ضريبة الدخل**: وتشمل الضريبة المتحصله من شركة أرامكو وشركة چيتي وشركة الزيت المحدودة ومن المهن الحرة في المملكة.

٣ - **رسوم مرور التابلاين**: وهي الرسوم التي تؤخذ من شركة التابلاين لقاء مرور الأنابيب عبر السعودية من مراكز إنتاج الزيت إلى لبنان.

٤ - **ضريبة المنتجات البترولية**: وهي ضريبة على إستهلاك المنتجات البترولية المستوردة للمملكة.

٥ - **رسوم الجمارك**: المفروضة على البضائع المستوردة.

٦ - **ضريبة النقل**: وتشمل رسوم ترقيم السيارات وضريبة الطرق.

٧ - **رسوم الخدمات**: وتشمل رسوم الخدمات العامة في الموانيء البرية والتلكس وإيرادات السجل التجاري والمطارات والبريد

---

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي، العدد الثالث والعشرن، ص ٥٣١ - ٥٣٣.

والبرق والهاتف والتلكس.

٨ ـ **الأوراق ذات القيمة**: وتشمل قيمة الطوابع على المعاملات الرسمية والمطبوعات ورخص قيادة السيارات ورخص العمل ورخص الاقامة والجوازات وحفائظ النفوس.

٩ ـ **مبيعات الحكومة**: وهو ما تبيعه الدولة من أملاكها المنقولة وغير المنقولة.

١٠ ـ **الإيجارات والأقساط**: وتشمل إيجارات أملاك الدولة وأقساط مساكن الموظفين.

١١ ـ **إيرادات متنوعه**: وتشمل الأرباح والجزاءات والغرامات وجميع الإيرادات المختلفة الأخرى.

١٢ ـ **الزكاة**: تشمل زكاة عروض التجارة المستحقه شرعاً على السعوديين لمختلف أنواع الأنشطة التجارية التي يمارسونها ومقدارها الثابت ٢,٥ ٪ على رؤوس الأموال العاملة التي حال عليها الحول مضافاً إليها الأرباح والتي تقوم بتحصيلها مصلحة الزكاة والدخل، وكذلك زكاة المواشي.

النفقـات :

تقسم النفقات إلى أربعة أبواب كما يلي :

الباب الأول : وهو الخاص بالرواتب والعلاوات ويشتمل على: ـ

(أ) رواتب الموظفين مدنيين وعسكريين.

(ب) والرواتب المقطوعه للمجاهدين ومشايخ القبائل.

(ج) ورواتب المتعاقدين.

(د) وأجور العمال.

(هـ) والمكافـآت.

(و) والبـدلات.

الباب الثاني : وهو الخاص بالمصروفات العامه ويشتمل على :ـ

(أ) نفقـات الإنتقـال والسفـر للمـوظفـين وعـائـلاتهم وكذلك تكاليف شحن اللوازم والمعدات.

(ب) لـوزام التشغيـل وتشمـل اللوازم المكتبيـة ولـوازم صيـانة المنشـآت الحكـوميـة والمطارات والـطرق، وإشـتراكات الصحف والمجلات، ونفقات تـربيـة الحيوانات والعلف، ونفقـات الإعلانـات، ولوازم المختـبرات وصيـانـة المحـطات والآلات والمعـدات الفنية وكذلك لوازم الصنـاعة ونفقـات المواد الخـام وأدوات وسائل النقل وقطع الغيار.

(ج) المعـدات وتشمـل الأثـاث ولـوازم التعليم والآلات والأجهـزة والسيـارات والـطائـرات ومعـدات المستشفيات.

(د) المواصلات والمرافق وتشمل نفقـات البرق والـبريد

والهاتف والمياه والكهرباء والغاز.

(هـ) الإعانات وتشمل إعانة المؤسسات ذات الميزانيات المستقلة والبلديات، كما تشمل اعانة الطلبة والمدارس وإعانات الكهرباء وجهات مختلفة.

الباب الثالث : وهو الخاص بمصروفات التشغيل والصيانة.

الباب الرابع : وهو الخاص بالمشروعات العامة ويتضمن جميع مشروعات قطاعات الدولة بما في ذلك المشروعات الإنمائية ومشروعات المياه والطرق والبلديات والمجاري وغيرها من مشروعات الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى.

الفصل الثالث عشر

النظم الاقتصادية المعاصرة

- أ -

تمهيد

١ - الإطار الاجتماعي والزمني للنظام :

عندما نتحدث عن النظم الاقتصادية لا يسعنا إلا التنبيه إلى أن هذا التحديد يعني التركيز على أحد جوانب الحياة في المجتمع وهو الجانب المادي، وهي عملية تحكميّة إلى حد كبير، لأنه يكاد يكون من المستحيل التعرض للنظم الاقتصادية بصورة مجردة. لذا فإنه لا مناص من وضع هذه النظم في إطاراتها الاجتماعية والفكرية بل والسياسية. ليس هذا فقط وإنما تكون هذه الإطارات محكومة بفترة من الفترات. وإذا كنا نضع القيد الزمني فلأن هذه النظم بجوانبها المختلفة إنما هي نظم متحركة تختلف أشكالها وتطبيقاتها باختلاف الأزمنة والأمكنة.

٢ - تعريف النظام الاقتصادي :

يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة من الهياكل المتناسقة التي ترتبط فيما بينها بعلاقات مستقرة نسبياً، ومن ذلك:
الهياكل التشريعية التي تميز النظم الاقتصادية وأهمها الهياكل المتعلقة بملكية وسائل الإنتاج، وما إذا كانت خاصة أو عامة. ويرتبط بها الهياكل الاقتصادية، وتتمثل في طبيعة المشروعات وأشكالها، وما إذا كانت مشروعات خاصة أو مشروعات عامة. ويرتبط بهما معاً الهياكل الذهنية والنفسية، وتنصب على دوافع النشاط الاقتصادي وهل هي دوافع الربح أو دوافع الحاجة أو القيمة الجماعية. كما يرتبط بكل هذا

ويحكمه الهياكل التنظيمية التي تحكم العلاقة بين قرارات وتصرفات الوحدات الاقتصادية، وهي تعتمد على نظام السوق أو على خطة مركزية. وهكذا لو بدأنا بإحدى المجموعات سنصل إلى الأخرى وندرك العلاقات القائمة بينها.

٣ ـ ملامح النظام الاقتصادي:

إذا كان من الممكن تصنيف الدول في مجموعات تنتمي إلى نظام أو آخر طبقاً لطبيعة هذه الهياكل، فإن الواقع العملي يدلنا على أن هذه الهياكل ليست متجانسه تجانساً تاماً داخل كل مجموعة، وهذا يفسر إختلاف النظم الاقتصادية بين دول تنتمي إلى نفس المجموعة. ومع ذلك فإن هذا الاختلاف لا يصل إلى درجة نقض الطبيعة الأساسية لهذه الهياكل والتي تشكل أساس النظام وتميزه عن نظام آخر.

وتتحدد ملامح النظام عملياً بمعرفة طبيعة الهياكل ودرجة العلاقات القائمة بينها، وبمعرفة الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية للدولة. كما يتحدد تطور النظام بما يسفر عنه تفاعل هذه الهياكل مع الإمكانيات من تغيرات على مدار فترات من الزمن.

وبناء على ما تقدم يمكن معرفة طبيعة الرد على الأسئلة التي تواجه كل نظام فيما يتعلق بالإنتاج وتوزيع الناتج (الدخل) واستخدامه والتي يحلو للبعض إثارتها بشكل رمزي (ماذا، أين، كيف، لمن...).

٤ ـ بعض ملامح النظم الاقتصادية في العصور القديمة والوسطى :

الاقتصاد البدائي:

يطلق على الحقب القديمة وغير المحددة تاريخياً: «العصور البدائية». ويتميز الاقتصاد البدائي طبقاً للاجتهادات والتصورات

ببساطة الأنشطة الاقتصادية وبساطة أساليب الإنتاج، وبضعف تقسيم العمل وسيادة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على المقايضة، وبضعف ظاهرة ملكية أدوات الانتاج، وبقوة سيطرة البيئة الطبيعية على الإنسان.

اقتصاد احضارات القديمة :

ظهرت عدة حضارات قديمة مثل حضارة مصر القديمة والحضارة البابلية، والحضارتين اليونانية والرومانية. وقد تخطت هذه الحضارات نطاق الاقتصاد القائم على المقايضة وعرفت النقود وكانت لها تجارة واسعة مع المناطق المجاورة وعرفت أشكالاً مختلفة من الملكية. وقد تميزت هذه الحضارات بغلبة النشاط الزراعي واعتماد الشخصية الاقتصادية على زارع الأرض، واعتماد النشاط الإنتاجي والخدمى على العبيد وخاصة عند اليونانيين والرومانيين.

اقتصاد العصر الوسيط في أوروبا :

تمتد العصور الوسطى عبر فترة تاريخية طويلة نسبياً يؤرخ لبدايتها بسقوط الامبراطورية الرومانية الغربية في القرن الخامس الميلادي وأشرفت على نهايتها مع بداية ما يسمى عصر النهضة في القرن الخامس عشر الميلادي[1]. وقد تميزت العصور الوسطى في أوروبا بما يعرف بالنظام الإقطاعي الذي يقوم على الإقطاع ورق الأرض وعلى الانغلاق والاكتفاء الذاتي للإقطاعيات وعلى نظام الطوائف الحرفية في المدن وعلى سيطرة الكنيسة وسطوتها.

وسوف نتناول فيما يلي بالدراسة النظم الاقتصادية المعاصرة.

(١) ظهر الإسلام في القرن السابع الميلادي وقام اقتصاد المسلمين على أسس تختلف عن الأسس التي سادت هذا العصر في أوروبا، وكان للمسلمين باع واسع في هذا المجال وحققوا نتائج جعلتهم رواداً فيه كغيره من المجالات، وسوف نرجىء الحديث عن أسس الاقتصاد الإسلامي إلى فصل لاحق.

- ب -

النظام الرأسمالي

استعرضنا بإيجاز بعض ملامح النظم السابقة على النظام الرأسمالي، حيث وصلنا إلى تقديم أهم ملامح العصر الإقطاعي. وقد حدثت في نهاية العصور الوسطى تغيرات متلاحقة ومتكاتفة أدت إلى ظهور النظام الرأسمالي بخصائصه الأساسية التي حظيت بعناية كبيرة من جانب الكتاب.

لقد تغيرت ملامح النظام الإقطاعي التي سبق ذكرها وقام على أنقاضها ما يسمى بالرأسمالية التجارية التي انتشرت في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. هذا وقد تميزت الرأسمالية التجارية بحركة نشطة للتحرر في مواجهة الكنيسة والانتقال من أفكار العصور الوسطى إلى نظرة مختلفة لتكوين الفرد ونشاطه. وتضع هذه النظرة في المقام الأول القيمة المطلقة لقوة الدولة من ناحية وللثروة من ناحية أخرى.

بعد ذلك تطورت الرأسمالية التجارية إلى رأسمالية صناعية حيث يؤرخ لبداية هذه المرحلة بظهور ما يسمى «بالثورة الصناعية» في القرن الثامن عشر الميلادي. وبذلك يمكن القول بأن «الرأسمالية المعاصرة» قد ولدت مع المجتمع الصناعي الذي تطور ومازال يتطور محدثاً تغيرات هائلة في نظم وفنون الإنتاج وفي مستوى المعيشة وفي الأوضاع الاجتماعية والفكرية والسياسية.

وقد نشأ هذا النظام وتطور في ظل ما يسمى «بفلسفة الحرية» التي صاغها الاقتصاديون وغيرهم تعبيراً عن واقع النظام الرأسمالي، وذلك حتى بدايات القرن العشرين وقبل أن تحدث الأزمة الاقتصادية الكبرى

في ١٩٢٩، حيث بدأت الدول الرأسمالية في التدخل في النشاط الاقتصادي بهدف علاج أزمات النظام الرأسمالي ومساويء الحرية المطلقة. لذلك يطلق البعض على رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية «الرأسمالية الموجهة» تمييزاً لها عن «الرأسمالية الحرة» التي سادت قبل الأزمة.

نكتفي بهذا القدر الضروري من الحديث عن التطور التاريخي للرأسمالية[1] ونحصر دراستنا في التعرف على خصائص وأسس النظام الرأسمالي الحر.

(١) الدراسات المفصلة موضعها كتب التطور أو التاريخ الاقتصادي.

أسس النظام الرأسمالي

قبل أن نبدأ في عرض أسس النظام الرأسمالي ننبه إلى أن عرض هذه الأسس بصورتها المجردة قد يبتعد عن الواقع نظراً لأن المجتمع والنظام الرأسمالي يتطوران ولأن الحكومات في الدول الرأسمالية تتدخل للحد من تجاوزات النظام الرأسمالي الحر ولعلاج نقائصه. ولكن هذا لا يؤدي في نهاية الأمر إلى نقض هذه الأسس من حيث المبدأ، أي أنها تبقى بوجه عام فيصلاً للتفرقة بين أسس النظام الرأسمالي والنظام الأشتراكي.

١ ـ الملكية الخاصة أو الملكية الفردية:

يعني حق الملكية في إطار النظام الرأسمالي تقرير واعتراف وحماية القانون لما يملكه الأفراد أو لما يحصلون عليه بطريق مشروع من عناصر الإنتاج وما يتعلق بها، فضلاً عن السلع الاستهلاكية.

ويتضمن حق الملكية عدداً من الحقوق منها حق الاستغلال وحق الاستعمال وحق التصرف، كما يرتبط بها حق الميراث والإيصاء، وذلك دون قيود أو حدود.

وتؤدي الملكية الخاصة دوراً أساسياً في النظام الرأسمالي، فهي أولاً إحدى الحريات الأساسية التي لا يمكن التحدث بدونها عن نظام رأسمالي، وهي ثانياً مرتبطة ارتباطاً شديداً بالحافز على النشاط الاقتصادي، لأن غريزة حب التملك ورغبة الإنسان في تأمين المستقبل تدفعه إلى محاولة تجميع الثروات ورؤوس الأموال والتوسع في هذا

التجميع، والتجيع الرأسمالي هو روح تطور النظام، وبدون الملكية والحقوق المرتبطة بها يفقد الفرد الدافع على الادخار والاستثمار وتكوين رؤوس الأموال.

٢ ـ الحرية الفردية وحرية المشروع الخاص:

حرية الفرد هي إحدى الركائز الأساسية في النظام الرأسمالي، فالفرد هو الوحدة الرئيسية في القيام بالنشاط الاقتصادي. وتتضمن الحرية الفردية من الناحية الاقتصادية حرية تكوين الثروات والتصرف فيها وحرية التعاقد، وحرية أستغلال عناصر الإنتاج، وحرية توزيع الدخل، وحريات العمل (حرية توزيع الوقت بين العمل والفراغ، حرية اختيار العمل، حرية الانتقال من عمل إلى آخر).

وعندما يسعى كل فرد إلى مصلحته الخاصة في إطار من الحرية وفي ظل قوانين السوق الطبيعية فإن مصلحة المجتمع باعتبارها مجموع مصالح الأفراد لابد أن تتحقق (نظرية التوافق أو عدم التعارض).

وينبثق من فكرة الحرية، حرية المشروع الفردي والمشروع الخاص، حيث يلعب المنظم الحر الدور الأساسي، وإذا أعطيت الحرية لهذا المنظم فإنه يحاول تشغيل عوامل الإنتاج التي تحت تصرفه إلى أقصى طاقتها، ويبحث جاهداً عن كيفية توسيع مشروعه وتحسين منتجاته باستعمال طرق وفنون إنتاجية جديدة ومتطورة، وهنا تنشط حركة الاختراع والتجديد والابتكار، وهي ظاهرة ديناميكية (حركية) في النظام الرأسمالي.

٣ ـ حافز الربح:

الربح في معناه العام هو تحقيق زيادة في الإيرادات عن النفقات.

وفي النظام الرأسمالي الحر فإن حافز الربح هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي. فالمنظم الحر مدفوعاً بدافع الربح يقوم بدراسة أوجه النشاط المختلفة ويختار النشاط أو الأنشطة التي تحقق له أكبر ربح إجمالي ممكن فيوجه إليها عناصر الإنتاج، أي أنه يحاول أن يعظّم الفرق بين إيراداته ونفقاته عن طريق زيادة الإيرادات أو تخفيض النفقات أو هما معاً.

وقد يبدو هذا مصلحة فردية بحتة، ولكن من وجهة نظر النظام الرأسمالي فإن السعي وراء الربح كحافز على النشاط الاقتصادي يقوم بوظيفتين أساسيتين:

الأولى: هي إحداث التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. فارتفاع معدل الربح في نشاط معين نتيجة زيادة الكميات المطلوبة وزيادة السعر (الإيراد = الكمية × السعر) يحفز المنتجين على توجيه عوامل الإنتاج إلى هذا المجال والتوسع فيه بما يؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة لمواجهة الزيادة في الكميات المطلوبة. وعلى مستوى الأنشطة المختلفة، فإن هذا يحقق مصلحة كل من المنتج والمستهلك والمجتمع.

أما الوظيفة الثانية التي يقوم بها حافز الربح فهي توجيه عناصر الإنتاج إلى أوجه النشاط التي تحقق فيها أعلى إنتاجية ممكنه أي أكبر كمية ممكنة بأقل تكلفة ممكنة (وبالتالي أعلى ربح ممكن) وهذا يعني الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج، ويحقق مصلحة الجميع.

٤ ـ المنافسة:

تسود المجتمع الرأسمالي روح المنافسة في كافة مستوياته. وقد يبدو لأول وهلة أن هذا التنافس بما يتضمنه من صراع هو شكل مرذول من أشكال الحياة. ولكن مبررات مثل هذا التنافس من وجهة النظر

الاقتصادية لا تقل أهمية عن مبررات العناصر الثلاثة سالفة الذكر. ولعل أهم هذه المبررات يتلخص في كلمتين: الكفاءة والتطور.

أما عن الكفاءة فتعني أن المشروعات ذات الكفاءة الأعلى في مجال معين هي التي تستمر في الإنتاج، أي أن عوامل الإنتاج تستخدم بواسطة المشروعات الأكثر صلاحية في هذا المجال، بما يؤدي في نهاية الأمر وعلى مستوى المجتمع إلى توجيه عوامل الإنتاج والمشروعات إلى التخصصات المختلفة بحيث يكون كل منها أكثر كفاءة في مجاله.

وأما من حيث التطور، فإن التنافس بين المشروعات يدفع إلى مزيد من التطور في طرق وفنون الإنتاج، وهذا يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وتحسين جودة المنتجات وخفض تكاليف الإنتاج وهو ما يعود بالفائدة على الجميع.

٥ ـ نظام السوق والأسعار:

السوق هي ملتقى الطلب والعرض للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج. وتلعب الأسعار دوراً أساسياً في تحديد الكميات المطلوبة والكميات المعروضة كما تشير إلى ذلك قوانين العرض والطلب التي سبق دراستها.

وعلى ذلك فإن الوظيفة الأساسية الأولى لنظام السوق والأسعار هي تحقيق التوازن بين الطلب والعرض وبالتالي تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. أما وظيفته الأساسية الثانية فهي توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع بين مختلف أوجه الاستعمال بما يلبي احتياجات المجتمع ككل ويخدم تطور النشاط الاقتصادي. وأخيراً فإن الوظيفة الأساسية الثالثة لنظام السوق والأثمان هي تنظيم توزيع عوائد (دخول) عوامل الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية. وقد سبق أن أشرنا إلى

هذه الوظائف الثلاث لدى تناولنا للأسس الأربعة السابقة. وتزيد الوظيفة الثالثة أيضاحاً بالقول بأنه على سبيل المثال عندما تتجاوز أرباح المنظمين في أحد المجالات حداً معيناً، فإن رجال الأعمال الآخرين يتجهون إلى هذا المجال وتؤدي إلى المنافسة إلى الاقلال من الفائض الذي يحصل عليه المنظمون. وأيضاً إذا ارتفعت الأجور في أحد المجالات فإن العمال يتسابقون على هذا الفرع من النشاط حتى تميل الأجور إلى الانخفاض. وعكس هذا صحيح. ومن ذلك يتضح أن حركة السوق تؤدي إلى توزيع وإعادة توزيع للدخول.

وأهم ما نلاحظه بعد هذا التحليل المبسط هو أن الاعتماد على نظام السوق والأثمان يشمل جميع العناصر والأسس السابقة وتصب هي فيه، حتى أنه يطلق على النظام الرأسمالي «نظام السوق».

٦ ـ تلقائية النظام الرأسمالي:

يرى الاقتصاديون الرأسماليون وبوجه خاص مؤسسوا الفكر الرأسمالي أن هذا النظام تلقائي بمعنى أنه نظام طبيعي لا يحتاج إلى تدخل لتصحيح أوضاعه، يسير نفسه بنفسه، يتطور وينمو بصورة طبيعية وتلقائية. لذا يجب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصارها على الوظائف الأساسية لها كالدفاع والأمن والعدالة وبعض الأنشطة الضرورية التي يعجز الأفراد عن القيام بها.

ولكن نتيجة للأزمات التي تعتري النظام الرأسمالي تغيرت النظرة حديثاً وأصبح التدخل ضرورياً بعد أن ثبت أن ميكانيكية النظام قد تصاب بالخلل ولا تستطيع التلقائية تصحيح أوضاعه. ولكن هذا لا ينفي أن خاصية التلقائية ما تزال قائمة وإن كانت غير مطلقة.

تقييم النظام الرأسمالي:

ما من شك في أن النظام الرأسمالي قد قضى على جمود النظام الإقطاعي فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي وكسر الجمود الطبقي. كما حررت الرأسمالية القوى والطاقات الإنتاجية للمجتمع وفتحت الطريق لكشف الكثير من أسرار الطبيعة واستغلال الموارد الاقتصادية على نطاق واسع أدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة، وهذا أمر واضح للعيان. ويرجع هذا إلى ما يتصف به النظام الرأسمالي من ديناميكية نظراً لما يتمتع به من قوى دافعة حافزة (سبق أن أشرنا إليها) تسير به إلى الأمام وإلى التطور وتجعل منه نظاماً طبيعياً.

غير أن إطلاق العنان للدوافع والحريات يولد كثيراً من النقائص والعيوب وقد يأتي بنتائج عكسية وبوجه خاص من الناحية الاجتماعية والإنسانية. ومن ذلك تحول الحرية إلى حرية وهمية بالنسبة لبعض الفئات واقتصارها على حرية الأغنياء والأقوياء وتسلطهم. ومن ذلك الصراع الطبقي، ولا ينسى أحد مظاهر البؤس التي تعرض لها العمال في فترة تكوين الرأسمالية الصناعية. ومن ذلك أيضاً سوء توزيع الدخل والثروة، وكذلك الأزمات والبطالة، والمنافسة القاتلة التي تنتهي بالاحتكار في كثير من المجالات، هذا فضلاً عن إغفال كثير من الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية في غمرة البحث المحموم عن الربح.

لكل ذلك اتجهت الدول الرأسمالية بدرجات متفاوته ومنذ عهد ليس بالقريب إلى التدخل لاتخاذ الإجراءات وتبني السياسات بل ووضع الخطط ليس فقط لتخفيف حدة المشكلات وعلاج التجاوزات، وإنما أيضاً لزيادة الكفاءة، مع الاحتفاظ بالروح الدافعة للنظام وفي نفس الوقت كبح جماح التجاوزات.

- جـ -

أسس النـظام الاشـتراكي

أطلق على الأفكار والحركات الاشتراكية التي وجدت قبل ماركس الاشتراكيات المثالية أو الخيالية، لأنها كانت تستند إلى أفكار أقرب إلى الأماني مصدرها العطف على الطبقات الفقيرة، ولم تستند إلى تحليل علمي يمكن أن يواجه التحليلات العلمية الراسخة لدى الكتاب الكلاسيك الرأسماليين. ولم تنتشر هذه الأفكار ولم تخرج إلى حيز التنفيذ إلا في نطاق محدود وبصورة جزئية.

فلسفة النظام الاشتراكي الماركسي:

أما الاشتراكية الماركسية فقد قامت على فلسفة شاملة ودراسة تاريخية لتطور المجتمعات. قوام هذه الفلسفة هو ما يسمى بالتفسير المادي للتاريخ وحتمية التطور على هذا الأساس، ومؤداه بعبارة مبسطة هو أن تطور قوي الإنتاج أو الهياكل المادية هي التي تشكل باقي الهياكل وتطورها، سواء كانت هياكل قانونية أو اجتماعية أو أخلاقية أو اعتقادات أو أديان. وعلى أساس التناقض والتفاعل بين الهياكل المادية والهياكل الأخرى (وأهمها شكل الملكية وما يتعلق بها) ومع صراع الطبقات، ينتقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، بدءاً بمرحلة الشيوعية البدائية، ثم مرحلة العبودية، ثم مرحلة الإقطاع، ثم مرحلة الرأسمالية أولاً في صورتها التجارية ثم في صورتها الصناعية.

مستقبل النظام الرأسمالي:

انطلق ماركس من الفلسفة السابقة وقضى معظم تحليلاته ووقته في

التركيز على التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي وعلى صراع الطبقات في هذا النظام، مبيناً أنه عندما يصل النظام الرأسمالي إلى مستوى متقدم من تطور قواه الانتاجية فإن التناقضات تتعاظم وتخلق أزمات حادة يشتد معها صراع الطبقات وينتهي الأمر بثورة تقضي على التناقضات وعلى النظام الرأسمالي ويحل محله النظام الاشتراكي. وأهم هذه التناقضات هو التناقض بين شكل الإنتاج المتقدم وشكل الملكية الخاص الذي لم يعد يتلاءم مع شكل الإنتاج.

صورة المجتمع الاشتراكي:

عرفنا أن معظم التحليل الماركسي انصب على تناقضات النظام الرأسمالي وأزماته ومستقبله، ولم يحدد بما فيه الكفاية صورة المجتمع الإشتراكي الذي يلي زوال النظام الرأسمالي، ولم يفعل أكثر من تقديم تصور عام لهذا المجتمع الذي يقضي على الملكية الخاصة ويحل محلها الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تحت سيطرة الطبقة الكادحة (طبقة البروليتاريا)، ثم تخطيط الإنتاج وتوزيعه طبقاً لمبدأ: «لكل حسب عمله». وفي مرحلة لاحقة سيصل المجتمع الاشتراكي إلى درجة كبيرة من التقدم والوفرة تسمح بتلبية كافة الاحتياجات بحيث يأخذ كل إنسان ما يريد وما يحتاج، ويتم التوزيع طبقاً لمبدأ: «لكل حسب حاجته»، وهذه هي «مرحلة الشيوعية» ونهاية المطاف التي تختفي فيها الطبقات بل وتختفي الدولة كسلطة[1].

---

(١) من الواضح أن صورة هذه المرحلة النهائية أكثر إمعاناً في الخيال مما اطلق عليه «الاشتراكيات الخيالية».

الخصائص الأساسية العملية للنظام الاشتراكي:

عرفنا أن ماركس وأشياعه لم يقفوا كثيراً عند صورة النظام الأشتراكي الذي يحل محل النظام الرأسمالي. ولكن من الدراسات التحليلية ومن واقع التطبيقات العملية للنظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا والصين وغيرها من الدول الاشتراكية الماركسية بالرغم مما بينها من اختلافات، يمكن أن نلخص الخصائص العامة لهذا النظام فيما يلي:

١ ـ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وسيطرة الدولة على الاقتصاد سيطرة كاملة.

٢ ـ تقديم القيمة الجماعية على القيمة الفردية وحلول الدافع العام محل الدافع الخاص.

٣ ـ حلول المشروعات العامة محل المشروعات الخاصة.

٤ ـ مركزية الاقتصاد، بمعنى وجود مركز واحد مسيطر على اتخاذ القرارات وله السلطة العليا، بينما ينحصر دور الوحدات الأخرى في تنفيذ القرارات.

٥ ـ احتكار السلطة المركزية للحسابات الاقتصادية، بمعنى أنها تحدد السلع والكميات التي يجب إنتاجها وتحدد عوامل الإنتاج اللازمة وتحدد توزيع الناتج.

٦ ـ يتم تنظيم النشاط الاقتصادي على هذا الأساس عن طريق خطة مركزية تحدد الاحتياجات والأولويات والوسائل، وتحل هذه الخطة محل نظام السوق والأسعار في النظام الرأسمالي.

٧ ـ يتم توزيع الناتج طبقاً لمبدأ «لكل حسب عمله».

تقييم النظام الاشتراكي الماركسي:

إذا كان للنظام الاشتراكي من فضل فهو إبرازه لعيوب الرأسمالية والتنبيه إلى المساوىء التي تنجم عن إطلاق الحريات والدوافع دون ضابط وخاصة فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية. وقد استفادت الدول الرأسمالية وغيرها قصداً أو بدون قصد من هذا التحذير لتعديل أوضاعها. كما لفت هذا النظام الأنظار إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع العام في تجميع رأس المال وتوجيهه، وإلى الدور الذي يقوم به التخطيط في توجيه الاقتصاد وضبط جوانبه وترابطها.

ولكن الماركسية في مجملها وفي تقديرنا نظام لا يتفق مع طبيعة الحياة وطبيعة الإنسان، وذلك لأسباب عديدة نشير إلى أهمها فيما يلي:

أولاً: من حيث فلسفة النظام:

نشير إلى جانب واحد وهو التفسير المادي للتاريخ. إن هذا التفسير يسلب الإنسان حرية الإرادة وينكر عليه دوره في بلورة الأوضاع وتغييرها، لأنه يرد كل ما هو إنساني اجتماعي قانوني أخلاقي أو ديني إلى تطور القوى الإنتاجية وتطور العوامل المادية أو الاقتصادية، وكأن هذه العوامل وهذه القوى تتطور من تلقاء نفسها بصورة حتمية وفي إطار مادي مجرد عن فكر الإنسان. وأقل ما يمكن أن يقال في هذا أنه مجاف للواقع.

ولا مفر من الحديث عن الدين واعتباره في نظر الماركسيين انعكاساً للقوى الإنتاجية المادية وظاهرة تخدير تفرض على الإنسان الخضوع والاستسلام. إن روح الأديان السماوية وطبيعتها ومبادئها تخالف تماماً ما يدعيه الماركسيون والملحدون بصفة عامة. فقد جاءت هذه الأديان بمثابة ثورة على أوضاع قائمة تتميز بالاستغلال أو بالظلم أو

بالدنس الإنساني والاجتماعي أو بالجهل والجهالة. جاءت لتحرير الإنسان من الاستغلال والقهر وتقويم المستغِل (بكسر الغين) وتطهير البشر طهارة حسية ومعنوية واجتماعية. جاءت لتحقيق الترابط الاجتماعي والمساواة من الناحية الإنسانية وتقريب الفوارق من الناحية المادية وعدم اعتبارها معياراً للتفضيل. وأبرز ما جاءت به هو حقيقة التوحيد التي تحرر الإنسانِ من أي خضوع ذي طبيعة مادية أو بشرية أو أرضية بصفة عامة.

ثانياً: من حيث الأسس الاقتصادية والاجتماعية:

١ ـ إن كبت أو محاولة إلغاء مجموعات الحريات والدوافع ليست أقل خطراً من إطلاقها، فضلاً عن أنها غير قابلة للإلغاء أي للانتزاع من داخل الإنسان. ونسوق مثالاً واحداً عن الملكية. فحرمان الفرد من الملكية الخاصة نهائياً يقلل من الحافز على العمل والإنتاج ويمنع الفرد من النظر إلى أبعد من قدميه ويحرمه من أولى درجات الانتماء إلى ذاته وإلى الأقربين. وفي رأينا أن الحرمان من الملكية لا يقضي على الرغبة فيها وإنما على العكس قد يشعل جذوتها وتظل تطلعا مدفونا أو يحاول الفرد تحقيقه عن طريق الحصول على أكثر مما يتيح له المجتمع كما يحاول أن يقدم للمجتمع أقل مما يطلب منه. علماً بأن الدافع العام لا يتولد بشكل إيجابي إلا إذا أشبع الفرد حداً أدنى من الدافع الخاص.

٢ ـ أن إحلال الدولة محل الفرد بقراراتها فيما كبر وصغر، بمشروعاتها العامة، باحتكارها لكافة الحسابات الاقتصادية، يجعل خطأ السلطة المركزية فادحاً ويهدر كثيراً من الطاقات الفردية في كثير من المجالات حيث يقلل من روح المشاركة وينمي روح التواكل.

٣ - إن الجماعية كما يجسدها التطبيق الماركسي ترتبط بحكم الضرورة بصور متعددة من الإجبار والنمطية والبيروقراطية تصبغ جوانب المجتمع. والإجبار والضغط يولد الرفض أو يولد الخوف والانكماش، بينما تولد النمطية الملل وتحد من الإبداع والأمل، في حين أن البيروقراطية تنعكس على مرونة النشاط الاقتصادي وسرعة البت وإنجاز الأعمال.

٤ - لهذا وغيره كانت الإنجازات محدودة أو مصحوبة بتضحيات كبيرة ليست كلها اقتصادية، مما دعا الدول الاشتراكية إلى إعادة النظر في كثير من الأوضاع ومنها أوضاع الملكية والحوافز، حتى قبل الاتجاه الأخير إلى إعادة البناء (بريسترويكا) والمكاشفة (جلازنوست) التي أعلنها زعيم الاتحاد السوفيتي. وما سيكون لها من تأثير لم تتضح ملامحه بعد.

- ٤ -

النـظم المختلطـة

إن دراسة النظامين السابقين غنية بالدروس، ولكن أهم ما نخرج به هو أن الطبيعة لا تترك وحدها الحبل على الغارب وإنما تحتاج إلى تهذيب وتوجيه لدى التعامل معها، وهذا يبرز دور الإنسان. وفي نفس الوقت فإن محاولة كبت الاتجاهات الطبيعية للإنسان وعدم السماح لها بالتعبير عن نفسها هو أمر ضرره أكثر من نفعه.

وبالنظر إلى ما أثير ويثار حول النظامين السابقين نظرياً وعملياً، برز اتجاه يبحث عن ما يسمى بالنظم المختلطة، وهي نظم تحاول الاستفادة بإيجابيات النظامين والتغلب على سلبياتهما.

وبالرغم من أنه لا يوجد نموذج لنظام مختلط يمكن أن يشكل أساساً يتميز عن النظامين السابقين، فإنه يمكن تحديد ملامحه في كلمة موجزة بأنه نظام يحاول الجمع بين الملكية الخاصة والعامة، بين المشروع الخاص والعام، بين الدافع الخاص والعام، بين السوق والتخطيط، بين الحرية الفردية وتدخل الدولة. وهذه الصور أصبحت موجودة في الواقع في كثير من الدول بل وفي معظمها، ولكن النسب والعلاقات بين هذه الثنائيات وطرق إدارة الاقتصاد تختلف اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى. والتجربة مفيدة في هذا الشأن، ولكن أهم ما يجب التركيز عليه هو الإنسان نفسه، احتياجاته الجوهرية وإنسانيته وكرامته، فيجب أن يقوم النظام به وله.

الفصل الرابع عشر

أسس الإقتصاد الإسلامي

(أ) مجال الدراسة :

تعبير الإقتصاد الإسلامي تعبير عام وشامل يتسع لكل مجالات الدراسة الاقتصادية من ناحية، ولكافة التطبيقات الاقتصادية من ناحية أخرى، وما يرتبط بذلك من دراسات وتطبيقات وصيغ في المجالات الأخرى غير الاقتصادية. فإطلاق كلمة الاقتصاد يعطيها صلاحية شمول ما نطلق عليه: المذهب الاقتصادي، والنظرية الاقتصادية، والفكر الاقتصادي، والنظام الاقتصادي وطريقة أو كيفية سيره، والمتغيرات الفعلية والنتائج الاقتصادية، سواء في فترات زمنية سابقة أو في الوقت الراهن أو كتنبؤات مستقبلية.

وغير خاف أن تغطيه هذه الجوانب بالدراسة يخرج عن نطاق قدرة فرد أو مجموعة أو مجموعات محدودة، وإنما يتطلب تكاتفاً وتكالباً وانتشاراً عبر فترة فترة غير قصيرة من الزمن.

لذلك تتجه الدراسات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي إلى فصل هذه الجوانب مع إدراك العلاقة بينها، حينئذ يذهب بعض كتاب الأقتصاد الإسلامي[1] إلى الفصل بين:

---

(١) د. محمد شوقي الفنجري.

- المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الصحوة للنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٨٥.

١ ـ المذهب الاقتصادي الإسلامي، أي الأصول والمباديء الإسلامية، وهي أصول إلهية ثابتة لا تتغير أو تتبدل ولا يجوز الخروج عنها أو الأختلاف عليها.

٢ ـ النظرية أو النظريات الاقتصادية الإسلامية، وهي تنصب على مجال النظر والفكر في كيفية تطبيق هذه الأصول لمواجهة مشكلات المجتمع، وهي محل اجتهاد وفيها إمكانية للتغيير والتطور من الناحية الفكرية، لذلك يطلق عليها أحياناً «الفكر الاقتصادي الإسلامي».

٣ ـ النظام أو النظم الاقتصادية الإسلامية، وهذه تنصرف إلى العمل والتطبيق، أي الأسلوب العملي، وتختلف باختلاف أحوال كل مجتمع زمانياً ومكانياً، وفيها درجة كبيرة من المرونة وصلاحية واسعة للتطور، شريطة أن تكون محكومة بالأصول والمباديء الإسلامية.

هذه الجوانب الثلاثة مترابطة وليست منفصلة في الواقع، لأن المجالين الثاني والثالث لابد أن ينطلقا من المجال الأول ويتقيدا به حتى يمكن وصف أي منهما بأنه إسلامي، وإلا فلا يمكن إضفاء هذه الصفة عليه حتى لو بدا أو كان بالفعل صحيحاً وفعالاً.

وينحو البعض منحى أكثر إجمالاً في استيبان خاصية الاقتصاد الإسلامي من حيث تقسيم عناصره إلى شقّين: شق ثابت وشق متغير، أو شق ثابت وشق متطور، حيث يتمتع الاقتصاد الإسلامي بميزة الجمع بين الثبات والتطور[1]. والهدف هو منع التداخل بين الجوانب

---

(١) راجع: د. رفعت العوضي، الاقتصاد الإسلامي ـ مصادره، موضوعه، تطوره ـ الدار الإسلامية للطباعة والنشر، القاهرة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

الثلاثة السابقة، والتخلص من الاختلاف حول مضمون المصطلحات السابقة (مذهب، نظرية، فكر، نظام).

وبصرف النظر عن المسميات، فإن الاتجاهين يلتقيان في التمييز بين أصول الاقتصاد الإسلامي ومبادئه الثابتة التي لا تختلف ولا تتبدل وبين ما يمكن أن يخضع للتغيير أو التطوير في حدود الالتزام بالأصول.

هناك اتجاه ثالث متفرع عن الاتجاهين السابقين، ويختص بدراسة موضوع من موضوعات الجوانب السابقة أو بند من بنودها. وتكون أو يجب أن تكون دراسة نوعية متخصصة قائمة ـ على الأقل ـ على فهم أصول هذا الموضوع وفروعه، الثابت منها والمتغير.

المنحنى الرابع يكون محاولة لتغطية جوانب ومسائل الاقتصاد الإسلامي بصورة شاملة، وهي دراسة أشبه بالدراسة الموسوعية ـ حتى لو كانت مختصرة ـ تتناول رؤوس كثير من الموضوعات دون التقيد بانتمائها. وهذه تفيد في كونها نوعا من «الثقافة الإسلامية» في مجال الاقتصاد، وتجمع بين التعميم والتخصيص، ولا تخلو من السطحية.

ونشير إلى أن هذه الاتجاهات ليست متعارضة، ولكنها متكاملة، كما يمكن لنفس الباحث أن يسهم في كل منها.

بقي أن نتحدث عن علاقة الاقتصاد الإسلامي بما يسمى «علم الاقتصاد»، فالعلم عبارة عن قواعد أو قوانين أو نظريات منطقية استدلالية أو استقرائية يعبر عن حقائق اكتشفت وثبتت بأسلوب أو بآخر من أساليب البحث العلمي. ومن هذه الزاوية فليس في العلوم الوضعية ومنها علم الاقتصاد ما هو إسلامي وما هو غير إسلامي ولا يمكن أن يكون هناك تعارض بين حقائق علم الاقتصاد وبين الاقتصاد الإسلامي، لأن هذا لا يرفض الحقائق إذا ثبت أنها كذلك

لأننا نعرف أن بعض النظريات أو ما يسمى قوانين أو قواعد يمكن أن يثبت خطؤه كلياً أو جزئياً بعد أن كان ينظر إليه على أنه حقيقة ثابتة، وهذا ناتج عن قصور الفكر البشري كما هو ناتج عن تطوره.

وكمثال مبسط على ما سبق فإن نظرية السوق تثبت وجود علاقة تأثيرية بين التغير في السعر والتغير في الكمية المطلوبة والمعروضة من إحدى السلع، سواء من حيث تأثير السعر عليهما أو من حيث تأثير كل منهما أو هما معاً على السعر، وهذه قاعدة أو قانون لا مجال للمنازعة فيه أو معارضته أو وصفه بأنه إسلامي أو غير إسلامي، مع إدراك أن لكل قاعدة شواذ أو استثناءات.

أما العلم بمعناه الشائع (العامي) وهو ما يتناول كافة جوانب الدراسة الاقتصادية بما فيها الجوانب التطبيقية، فإنه يشمل الثابت وغير الثابت، ويشمل القواعد والأحكام الموضوعية والقيمية (الشخصية).

وفي تقديرنا أن أي دراسة للاقتصاد الإسلامي لابد أن تبدأ بدراسة الأصول الثابتة والإطار المبدئي (نسبة إلى مبدأ) الذي يحكم النظام سواء في أهدافه أو في أساليبه أو في الربط بينهما. هذه الأصول والمباديء هي موضوع اهتمامنا في هذه الدراسة، ولكننا نود أن ننبه إلى أمرين:

الأمر الأول: هو أن هذه الأصول أو المباديء وهذا الإطار ليست موضعا للإنشاء، وإنما تكون مهمة الباحث هي محاولة الكشف عنها وبحث جوانبها ومقتضياتها. لذلك فلا ندعي أننا قد استوعبناها جميعاً أو بحثنا كافة جوانبها.

الأمر الثاني: أن هذه الأصول الثابتة هي من الشمول بحيث يشمل كل منها كثيراً من الفروع الثابتة كما سنرى لدى عرضنا لهذه

الأصول، وسنعطي أمثلة لذلك في حينه.

هـذه الأصول كـما قلنا هي نقـطة الإنطلاق، بحيث تعـرض كـل مسألة سواء كانت فكراً أو تطبيقاً على هـذه الأصول (وليس العكس)، فإن اتفقت معها فهي إسـلامية، وإن تعـارضت أو انحرفت عنهـا فهي غـير إسـلاميـة وفي هـذا تحصـين للقـاريء في الاقتصـاد ضـد الحـيرة والتشتت، ومرشد لسلوك المسلم العملي كل في مجال نشاطه وسعيه.

(ب) موضوع مقارنة النظم الاقتصادية:

إذا كان المقصود هو مقارنة أسس ومباديء وأصول النظم الاقتصادية الوضعية بأسس ومباديء وأصول النظام الاقتصادي الإسلامي، فإن الأخيرة وهي أصول إلهية تتفوق تفوقاً مطلقاً وليس مادياً فقط على النظم الوضعية، فالجانب الإلهي ليس محلاً للمقارنة ولا يدانيه أي نظام وضعي. وتطور النظم الوضعية يثبت يوماً بعد يوم صلاحية المباديء الإسلامية الإلهية.

أما إذا كان القصد هو مقارنة منجزات النظم الوضعية بواقع حال المسلمين اليوم، فهنا نجد مغالطة كبرى من واجبنا تبديدها وكشف مغزاها قبل دراسة الأصول والمباديء الإسلامية.

نقول هذا لأن العادة قد جرت على مقارنة النظم بنتائجها. ولما كانت الدول الإسلامية قد تخلفت في مضمار النمو الاقتصادي وغيره، فإن هناك من يعزو هذا إلى الإسلام وإلى الدين بوجه عام. وهذه نظرة قاصرة تمام القصور لعدة اعتبارات نجملها فيما يلي:

أولاً : أن تقصير المسلم أو سوء تقديره أو وقوعه في الخطأ أو حتى عصيانه وخروجه عن الأصول والمباديء، لا يعني أن هذه المباديء وتلك الأصول غير صالحة، لأننا في هذه الحالة نعزو تخلفه إلى مباديء لم يطبقها أو خالفها، ولأن العامل البشري يدخل في فهم وتطبيق هذه المباديء.

ثانياً : أن بناء النظام ليس عملية سحرية تتم بمجرد اعتناق المباديء، وإنما يحتاج الفهم والتطبيق ـ في ظل الناموس الذي وضعه الله للحياة الدنيا ـ إلى سعي وجهاد. وإذا قصرنا في السعي والجهاد تبقى المباديء معطلة.

ثالثاً : أن الله سبحانه وتعالى قد وضع سر السعي والتقدم المادي في كل إنسان، وفي كل بيئة على الأرض، بغض النظر عن دينه أو أعتقاده أو عدم اعتقاده. والأخذ بالأسباب من شأنه ـ طبقاً لإرادة الله في الكون وحسب ظواهر الأمور مالم يأذن هو بغير ذلك ـ من شأنه أن يؤدي إلى المسببات. فإذا أخذ غير المسلم أو غير المؤمن بأسباب التقدم المادي حصل عليه، وإذا لم يأخذ بها المسلم لم تسع هي إليه تلقائياً.

رابعاً : أن غير المسلم أو غير المؤمن، سواء كان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً، يمكن أن يطبق مباديء إسلامية دون أن يعتنق الدين أو دون أن يدري أنها كذلك، سواء أهتدى إليها بالفطرة أو بالتجربة والممارسة أو تأثر بها. في مقابل ذلك يمكن لإنسان مسلم أن يعتنق مباديء إسلامية ولا يطبقها أو يطبقها جزئياً أو لا يفهمها ولا يحس بها، ويمكن أن يستمر التطبيق لفترة ثم ينقطع أو يضمحل، كل هذه صور واقعية حدثت وتحدث.

خامساً : أن سبل العيش والموارد والإمكانيات (مادية وبشرية وعلمية وتقنية) تختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة أو بيئة إلى بيئة أخرى. كذلك يختلف تاريخ السعي إلى التطور والظروف التي أحاطت به. لذلك فلا غرابة في اختلاف الأوضاع الاقتصادية من دولة ومن ومنطقة إلى أخرى. وقد حبانا الله بمقومات للتكامل والتعاون يمكن أن تسد الخلل والقصور هنا أو هناك، فهل نتعاون على البر والتقوى أم نتعاون على الإثم والعدوان، وهل نتفق على الخير أم نتنازع فنفشل

وتذهب ريحنا، ومتى نعرف كيف نتعارف مع غيرنا من منطلق حضاري متكاتف دون أن نفقد وحدتنا وأصالتنا وهي مصدر قوتنا؟

مما تقدم يمكن أن نصل إلى استنتاجين:

الأول : هو أن الأصول والمباديء لاتعمل وحدها مجردة عن الانسان لأنه هو المقصود بها وهو جزء منها وقوام العمل بها. واعتناق هذه المباديء مع القعود والأخلاد إلى الأرض هو تعطيل وتواكل نتيجته التخلف المؤكد.

الثاني : هو أن الفكر والتطبيق الإسلامي قد جمد أو انقطع لقرون عديدة، بينما تطور الفكر والتطبيق الوضعي، ويكون حينئذ من العسف محاولة مقارنة النتائج التي وصلت إليها النظم الاقتصادية في الدول المتقدمة بواقع اقتصاديات الدول الإسلامية اليوم ومحاولة إلصاق ذلك بالإسلام.

(جـ) أصول ومبادىء الاقتصاد الإسلامي

- ١ -

الشمول والتكامل ووحدة الغاية

إن أهم ما يحكم النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظرة الإسلام الشمولية التكاملية، بمعنى أن الأصول والمباديء التي يمارس في ظلها النشاط الاقتصادي هي أصول ذات غايات إنسانية أخلاقية روحية وإجتماعية، وأن هذه الأصول وحدة متكاملة تجمع بين ماضي الإنسان وحاضره ومستقبله.

فمن ناحية نجد أن وصف النظام بأنه اقتصادي هو عملية تحكمية وتجزيئية، لأن النظام الاقتصادي ليس له وجود تام الاستقلال، فهو يمارس في إطار فكري واجتماعي وسياسي.

ومن جهة أخرى فأي نظام لا يرتبط بتراث الإنسانية وتاريخها هو نظام بدون أساس. كما أن النظام مرتبط بحاضره والواقع الذي يعيشه، وهذا يعطيه صفة المعاصرة وصلاحية التلاؤم مع ما يستجد من تغيرات، وعدم التلاؤم هو ضرب من العجز وحكم بالجمود وأول أسباب التخلف. وأخيراً فإن النظام مرتبط بالمستقبل يؤثر فيه ويتأثر به بمعنى يستلهم التوقعات والأهداف والآمال، وعدم استلهام المستقبل والمصير هو تعميق للعجز والجمود وقصور عن تحقيق الغايات والأهداف الإنسانية. وبذلك تكون الحياة وحدة ممتدة وليست اعتبارات لحظية وإلا فقدت معناها.

ولنتأمل ذلك المثل في الوحدة والامتداد في قوله تعالى: ﴿ ألم تر

كيف ضرب الله مثلاً كلمةطيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار ﴾(إبراهيم ٢٤/٢٥).

وقد وصف القرآن الكريم الإنسان الذي لا يميز بين وضعين مختلفين يتطلبان تصرفاً مختلفاً بأن مثله كمثل الكلب الذي لايغير سلوكه: ﴿ فمثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ﴾(الأعراف ١٧٦)، ومثله كمثل الحمار الذي لا يدرك المسئولية ولا يستفيد مما بين يديه: ﴿ كمثل الحمار يحمل أسفارا ﴾(الجمعة/٥).

كما ينبهنا الله سبحانه وتعالى إلى النظر في عواقب الأمور في كثير من المناسبات، ومنها قوله تعالى: ﴿ قل لعبادي الذي آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال ﴾(إبراهيم/٣١). وقوله تعالى: ﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم ﴾(النساء/٩).

بعد ذلك نستطيع ن نقدم أمثلة عملية على الشمول والتكامل من خلال بعض الأسس الثابتة في الإسلام:

مثال إعمار الأرض:

مصداقاً لقوله تعالي: ﴿ هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾(هود/٦١)،: أي طلب منكم إعمارها، وطلب الله أمر واجب، وهو إعمار شامل ومتكامل، فهو إعمار بشري وإعمار مادي بنائي وإعمار بالعدل وإعمار بالعلم النافع وإعمار بذكر الله والدعوة إليه وإعمار اجتماعي بمعنى إقامة مجتمع متكامل مترابط ذي علاقة سليمة بالمجتمعات والشعوب الأخرى. . . وهكذا، مع أن اللفظ المباشر

للإعمار ينصرف إلى الإعمار المادي.

مثال الزكـاة:

فـالزكـاة كما يبـدو لأول وهلة هي تكليف مالي، ولكن من وجهـة النظر الشمولية التكاملية نجد أن لها وظائف اقتصـادية تتعلق بـالإنتاج والاستهـلاك والتبادل والتـوزيع وأداء وظـائف الدولـة. كما أن للزكـاة وظائف اجتماعية تتمثل في التضامن والتكافل الاجتماعيـين. كذلـك لها وظائف نفسية تتصل من ناحية بعلاج الاستئثار وتطهـير النفس وتطهـير الأموال طهارة معنوية ومادية، وتـرتبط من ناحيـة أخرى بعـلاج الحقد وصرّاع الطبقات. هذا فضلاً عن كونها فريضة تعبدية.

ومن الجدير بالذكـر أن النظرة الشمـولية التكـاملية لا تقتصر عـلى الجوانب الاقتصادية، ولننظر مثـلاً إلى فريضـة الصلاة التي تعتـبر عبادة شخصية وعلاقة فردية بين العبد وربه، فهي تتطلب الطهـارة والنظافـة وهي تعود النظام وهي تنهي عن الفحشاء والمنكر وإلا لا تعتـبر صلاة، وويـل للإنسـان الذي لا تجعله الصـلاة يـدرك المسئـوليـة أو يحيـد عن مغزاها أو لا تحضه على بذل الماعون لمن يحتاجه.

وتمتد هذه النظرة الشموليـة لتصبغ سلوك الإنسـان والمجتمع حتى في أبسط الأمور وأخصها كـإماطـة الأذى عن الطريق أو اللقمـة يضعها المسلم في فم زووجته.

القاسم المشترك والغاية الأسمى:

أما القاسم المشترك والغاية الأسمى في كل تصرفات الإنسان فهو ابتغاء وجه الله ومرضاته دون وجه للمنة أوانتظار للجزاء والشكور إلا من الله. وفي هذا مزج شامل ومتكامل بين الدين والدنيا، بين المادة والروح بين شكل النظام ومضمونه، بين وسائلة وغاياته، وذلك عندما يُتخذ السلوك والنشاط الإنساني ـ وبوجه خاص النشاط الاقتصادي والمالي ـ وسيلة لابتغاء مرضاة الله وثوابه حتى في أخص الخصوصيات كما ذكرنا.

هذا هو الفارق الأساسي الذي يميز النظام الإلهي عن أي نظام وضعي يغيب فيه هذا القاسم المشترك في تصرفات الإنسان بل وفي كل خلجة من خلجاته. ولكن أنى للنظام بهذا القاسم المشترك إن لم يتم البحث عنه في الإنسان نفسه كما يربيه القرآن، أي كما يؤدبه ربه، وهذا هو موضوع الأصل الثاني.

- ٢ -

تربـــية الإنســـان

الإنسان هو الخلية الأساسية لبناء النظام الاقتصادي. وتربية هـذا الإنسان تربية إسلامية تجمع عدة عناصر نجتهد في تقديمهـا على الـوجه التالي:

العنصر الأول: الأيمـــان:

الإنسان المسلم هو الإنسان المؤمن بالله وبما جاء من عنده والعامـل بما يقتضيه هذا الإيمان. وهـذا هو الإسـلام الحقيقي، لأن الإنسان قـد يسلم شكـلاً ولكن الإيمان لم يصـل إلى قلبه، مصـداقـاً لقـول الحكيم الخبير: ﴿ **قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنـا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم** ﴾(الحجرات/١٤)، وقـول الرسـول ـ صلى الله عليه وسلم ـ «الإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل».

ولا يستقر الإيمان في القلب إلا بهـداية الله لـلإنسان كي يستخـدم عقله في النظر في نفسه وفي الكون وفيما جاء من عند الله على يد رسله. ويبدو في الظاهر أن الإنسان يهتدي إلى الله بمجهوده ومجهود من حولـه، ولكن المنة الأساسية للهداية هي من الله تعالى القائل: ﴿ **يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا على إسلامكم بل الله يمن عليكم أن هـداكم للإيمان إن كنتم صادقين** ﴾(الحجرات/ ١٧).

مقتضى الإيمان وأثره في سلوك الإنسان:

لمـا كان الإنسـان المؤمن يدين لله دينـونـة كـاملة في خَلقـه وخُلقـه ووظائفه الحسية والمعنوية فإنه يترتب على ذلك:

١ ـ أن يراقب الله في أمانة الله التي أودعها في وجوده وفي نفسه وفيما اكتسبه وفي علاقته بالآخرين، فعليه أن يحافظ على هذه الأمانة وينميها ويستخدمها فيما أمر الله به.

٢ ـ أن يتحرر الإنسان ويستقل عن كل ما عدا الله، بمعنى قصر علاقة تبعية الإنسان على الله تعالى. وليس معنى التحرر والاستقلال أن يبتعد الإنسان عن الآخرين أو أن يقف موقف المواجهة مع مخلوقات الله سواء كانت إنساناً أو حيواناً أو نباتاً أو جماداً، ولكنه يعني أن تصدر تصرفاته معهم وعلاقته بهم عن علاقته بالله، وفي هذا تعميق للتوحيد وأول عناصر القوة.

العنصر الثاني: التعليم:

بمعنى توجيه وتنمية قدرات الإنسان واستخدامها استخداماً صالحاً، وهذا ينسحب على جميع أوجه الحياة، وأولها تعليمه أصول دينه وتعليمه أسس حياته الدنيوية وربط هذه بتلك. وأولى الوسائل التي تستخدم في هذا هي تعليم القراءة والكتابة. والآيات القرآنية والأحاديث النبوية تتعدد وتترى للحث على العلم والتعلم وبيان فضله وضرورته، ولسنا بحاجة إلى الاستطراد في ذكرها. ولكننا نشير إلى أمر واحد هو أنه من المفارقات أن نجد الأمية تتفشى في الدول الإسلامية جميعاً بعد مايزيد عن أربعة عشر قرناً من هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وبعد أن أصبحت القراءة والكتابة أولى أوليات التعلم. فأي إهدار لأمانة العقل التي أودعها الله إيانا والتي تكررت في كل قضية طرحها القرآن وفي كل مناسبة تعرض لها.

العنصر الثالث: توازن شخصية المسلم:

ويتمثل هذا التوازن في العديد من العناصر المترابطة نصنفها

ونجملها فيما يلي:

١ ـ الجمع بين احتياجات الإنسان المادية والروحية والمجتمعية: ففيما يتعلق باحتياجاته المادية، يطلب الإسلام منه السعي لنفسه ومن يعولهم والمشاركة في تنمية قوي المجتمع، كما يتيح له إشباع غرائزه الطبيعية بصورة منظمة ومهذبة وصحية دون حرمان ضار أو مغالاة مُفسده ومُضيعة ودون تعد على حقوق الآخرين. ومن الناحية الروحية والمعنوية يهديه إلى الإيمان ويمنحه العون ويهبه الأمل القائم على العمل. ومن الناحية المجتمعية يضع له أسس مجتمع متكافل متضامن متعاون متواد متراحم يشعر فيه كل فرد بالانتماء والأمان والضمان.

٢ ـ التوازن النفسي والحسي: من متطلبات التوازن في شخصية المسلم المؤمن التوازن النفسي والحسي الذي يجعل من المؤمن الموحد شخصية سوية غير ممزقة داخلياً. ويضرب القرآن الكريم مثلاً لهذا في قوله تعالى: ﴿ **ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلما لرجل هل يستويان مثلاً الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون** ﴾(الزمر/ ٢٩).

ويدخل في إطار ذلك تجنب التطرف في الانفعالات الناشئه عن الحزن والفرح على السواء، قال تعالى: ﴿ **لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم** ﴾(الحديد ٢٣)، وذلك حتى لا يقع الإنسان فريسة للإحباط أو لغرور نشوة الفرح. والمقصود هو تجنب التجاوز وليس إلغاء الانفعالات.

العنصر الرابع: الصفات ومفردات السلوك:

ويتمثل هذا العنصر في مجموعات من الصفات التي يتحلى بها

المسلم ومن مفردات السلوك العملي المباشر للفرد تجاه نفسه وتجاه الآخرين:

المجموعة الأولى:

تتعلق بالبحث عن أسباب القوة والصحة البدنية والنفسية.

المجموعة الثانية:

تتعلق بالجمع بين الصلابة واللين والرحمة.

المجموعة الثالثة:

تضم العدل والصدق والوفاء بالوعد والأمانة.

المجموعة الرابعة:

تشمل مقتضيات النظافة والطهارة الحسية والمعنوية، وتضم نظافة البدن والأعضاء وطهارة الثوب والمكان وطهارة المال والنفس ونظافة وطهارة البضائع والأغذية وكل ما يستعمله الإنسان أو يحيط به أو يتعامل معه.

المجموعة الخامسة:

هي مقتضيات الحياء والتواضع، والحياء نصف الإيمان ولا يقصد به الخجل، وإنما أول الحياء هو الحياء من الله تعالى ثم الحياء في مواجهة الأفراد والمجتمع. فالحياء من الله هو نوع من مراقبة الله عز وجل في أماناته وفي حدوده، والحياء من الناس والمجتمع يأخذ صوراً عديدة منها لين الجانب، ومنها عدم تحدي شعور الآخرين وعدم الاجتراء على حرماتهم وعدم كشف عوراتهم وعدم الجهر بالسوء من القول. أما التواضع فيعني أن المسلم لا يصعر خده للناس ولا يمشي في الأرض

مرحاً ولا يغتر بما آتاه الله ولا يرده إلى نفسه وإنما يرده إلى الله عز وجل.

في كل هذه الصفات ومفردات السلوك وردت آيات قرآنية وأحاديث نبوية يضيق المقام عن ذكرهاولكنها قريبة التناول منا.

أخيراً لا ندعى أننا قد جمعنا كل ما يبنى شخصية المسلم أو يبرز صفاته وآداب سلوكه الفردي والاجتماعي في مختلف المجالات. ويكفي لقارىء القرآن الكريم أن يتدبر ما يذخر به من مثل هذه العناصر.

نحن لا نعرف حتى الآن نظاماً جعل لتربية الفرد وتكوين الإنسان هذه المكانة العالية التي لم نوفها إلا القليل من حقها. إن أخطر ما نواجهه في هذا المجال هو محاولة إسقاط هذا الأساس أو هدمه بزعم أنه خارج عن نطاق الاقتصاد، ويجب ألا ننساق وراء هذا الزعم لأن هذا العنصر هو بؤرة الاقتصاد، ويكفي أن يعيد القاريء استعراض عناصر هذا الأساس ليتدبر أثر العنصر الإيماني في النشاط الاقتصادي، وأثر التعليم في السيطرة عليه وتقدمه وتطويره وأثر شخصية المسلم السوية في فاعليته وتوجيه أهدافه وأساليبه وتحمل تبعاته وأثر صفات المسلم في المعاملات أسلوباً وهدفاً وأثر مراقبة الله عز وجل في السعي إلى الأهداف.

- ٣ -

العلاقة بين الفرد والمجتمع وأولى الأمر

تكوين المجتمع :

يختلف الأفراد في قوة إيمانهم، كما تختلف درجات تمنعهم بالعناصر والصفات التي سبق أن عرضنا لطرف منها، وهم كذلك يختلفون في قدراتهم وفي مواهبهم وفي سعيهم وفي نتيجة هذا السعي، وهذا أمر طبيعي. والمجتمع الإسلامي يعكس صورة شاملة لمجموع العلاقات بين الأفراد والمظاهر التي تنشأ عن هذه العلاقات. وهذا المجتمع - عندما يتسع نطاقه - يحتاج إلى كثير من عوامل الترابط والتنظيم والاتصال، كما تشوبه ثغرات وتناقضات تنشأ عن تضارب المصالح الفردية في سعيها المادي، فضلاً عن وجود انحرافات مقصودة أو غير مقصودة من جانب أفراد أو فئات داخل هذا المجتمع.

. هنا يظهر دور أولى الأمر أو الحكومة التي تعتبر موظفة لدى هذا المجتمع، ووظيفتها في هذا المجال هي التوفيق بين مصالح الأفراد وبعضهم البعض وبين مصالحهم ومصالح المجتمع، وكذلك الوقاية من الانحرافات والتجاوزات أو تصحيحها إذا وقعت.

والحقيقة أن التوفيق والتصحيح ليس من اختصاص الحكومة وحدها أو من اختصاص أولى الأمر وحدهم الذين هم جزء لا يتجزأ من المجتمع، وإنما هي مسئولية فردية ومسئولية جماعية ومسئولية سلطوية.

وليس لأولى الأمر سلطة على الأفراد أو على المجتمع خارج حدود

الـوظيفة التي يجب عليهم القيـام بها. فـالحكم في الإسلام ليس تسلطاً على الأموال. وليس استبداداً وانفراداً بالرأي، وليس سلطة طبقيـة أي تمثل طبقة معينة.

وعلى هذا الأساس ـ بالنسبـة للنقطة الأولى ـ هنـاك فصل تـام بين المصالح الخاصة لأولى الأمر وبين مصالح الأفراد والمجتمع التي يقومون عليها، وليس لهم أي حقوق خاصة على أموال المسلمين سوى ما يقابل تفـرغهم لمهامهم وتـأثر سعيهم الخـاص وقصوره عن كفـايـة حـاجتهم وحاجة من يعولونهم مبـاشرة وذلك في حـدود مستوى المعيشـة المتوسط للمجتمع، كما أوضح هذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

أما بالنسبة للنقطة الثانية فإن الحاكم (ومن يوظفهم) ليس دكتاتوراً مستبداً، فهو أولاً حاكم يختاره المجتمـع عن طريق البيعـة، وثانيـاً لأن قـاعدة الشـورى مبدأ إسـلامي راسخ قـال تعـالى: ﴿ **وشـاورهم في الأمـر** ﴾(آل عمـران ١٥٩)، وقـال جـل شـأنـه: ﴿ **وأمـرهم شـورى بينهم** ﴾(الشورى ٣٨). ومن هذا يتضـح أن الأمر بـالشورى ليس قـاصراً على الحاكم وإنما هو موجه في نفس الوقت إلى الجماعة.

وأخيـراً فإن أولى الأمـر لا يمثلون طبقة معينـة ولا يتـأثـرون بنفـوذ فئات بعينها، فالكل سواسية أمـام حكم الله ولا فضل لأحـد منهم على آخر إلا بالتقوى، والتقاة هم عون على الحكم الصالح.

وضع الإسلام هذه الأسس منذ أكثر من أربعة عشر قرناً. ولنـا أن نتساءل أين هذا من نظم الحكم التي تختلط فيها أموال المجتمع بـأموال الحكـام، أو من تلك التي يتسلط عليهـا ذووا النفـوذ، أو من النـظم الدكتاتورية، أو من تلك التي يسودها تقديس الفرد جبراً، ناهيـك عن نـظم الحكم العنصريـة أو عن تلك التي تقصر عن عـلاج التفـرقـة

العنصرية ومظاهرها القائمة إلى اليوم في بعض الدول المتقدمة[1].

تميز الصيغة الإسلامية للعلاقة بين الفرد والمجتمع :

تختلف الصيغة الإسلامية للعلاقة بين الفرد والمجتمع عن كل من الصيغة الرأسمالية الأساسية والصيغة الشيوعية المذهبية.

ففي الصيغة الرأسمالية تطلق الحرية للفرد باعتبار مصلحته هي الأساس وهي المحرك الوحيد للنشاط الاقتصادي، بحيث أن أي قيود على هذه الحرية وأي نيل من مركز الصدارة للفرد هي ضد مصلحة الأفراد وضد مصلحة مجموع الأفراد وضد مصلحة المجتمع.

وتبرز الصيغة الرأسمالية هذا بتأكيد عدم التعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع طالما أن الثانية هي مجموع مصالح الأفراد.

وإذا كان هذا يتيح إطلاق الدافع والحافز والمبادرة الفردية وتطوير وتقدم النشاط الاقتصادي، إلا أن الأمر ليس على إطلاقه نظراً لما يصاحبه من مساوىء سبق أن أشرنا إليها لدى الحديث عن عيوب الرأسمالية.

وقد أدركت الدولة الرأسمالية ما ينشأ عن هذه النظرة من انحرافات، ولجأت جميعاً مؤخراً وبدرجات متفاوته إلى التدخل الحكومي لمعالجةهذه الانحرافات أو النقائص.

أما المذهب التجميعي فيقدم مصلحة المجتمع (كما يراها من بيدهم الأمر) على مصلحة الفرد، باعتبار أن المصلحة العامة هي أساس تحقيق المصلحة الخاصة. وهنا حرم الفرد من عناصر الدافع

---

(١) راجع د. راشد البراوي ـ القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٥م.

والحافز الشخصي ونقلت كل مراكز القرارات إلى الدولة فتم القضاء على كل مقومات الاستقلال وتفتح الملكات الفردية.

وإذا كان هذا يفترض علاج بعض مساوىء الصيغة الرأسمالية عن طريق التركيز على إشباع الحاجات العامة وتنظيم الإنتاج وسرعة التجميع ومعالجة سوء توزيع الثروة وما إلى ذلك، فإنه يؤدي إلى ضعف الحوافز والمبادرات الفردية والنيل من دورها في دفع النشاط الأقتصادي وزيادة الإنتاجية والنيل من تكامل شخصية الإنسان. هذا فضلاً عن العديد من أوجه مصادرة الحريات ومن الضغوط والبيروقراطية، وهو ما سبق أن أشرنا إليه عند الحديث عن النظم، وكان سبباً في اتجاه هذا النظام إلى التغيير.

وأما النظام الإسلامي فيختلف في أسسه عن هذين النظامين، فلا هو يشتط في إطلاق الفردية دون حدود، ولا هو يجعل من المجتمع المحور الأساسي للنظام مهملاً عناصر الدور الخلاق للفرد، ولا هو يفترض ضرورة التوافق التلقائي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة أو بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وأن تحقيق هذه أو تلك يتضمن تلقائياً تحقيق الأخرى، وإنما يرى أن الضرورة هي التوفيق بينهما، «والتوفيق» (وفيه تفعيل) يختلف عن «التوافق» المفترض سواء بدأ من الفرد أو بدأ من الجماعة، لأن التوفيق يفترض أن التوافق التلقائي ليس لازماً.

ولا يصدر المبدأ الإسلامي في التوفيق والتوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة عن نظرة عدائية لكل منهما تجاه الأخرى أو عن النيل من إحداهما على حساب الأخرى أو تقديم هذه على تلك، فهو يزيل التعارض أو التناقض بينهما ويجعل لكل منهما وظيفة إيجابية

ويوحد مسارهما في إطار من التكاتف والتعاون من أجل هدف موحد.

وقد أعطانا الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ صورة بسيطة ولكنها عميقة المغزى في التوفيق بين المصلحتين الخاصة والعامةبقوله: «إن قوماً ركبوا سفينة فاقتسموا، فصار لكل منهم موضع، فنقر رجل منهم موضعه بفأسه، فقالوا له ماذا تصنع؟، قال هذا مكاني أصنع فيه ما أشاء، فإن أخذوا على يده نجا ونجوا وإن تركوه هلك وهلكوا).

- ٤ -

حرية النشاط الاقتصادي ودور الدولة

إنطلاقاً من الوحدة السابقة بين الفرد والمجتمع وأولى الأمر، تلك الوحدة التي تتمثل في التكاتف من أجل تحقيق المصالح الفردية والجماعية، نجد أن كلا من حرية النشاط الاقتصادي الفردي ودور الدولة في هذا النشاط يشكلان مبدأين أصليين في الإسلام وهذا يقتضى مايلي :

١ - يستقل كل منهما بشرعيته.

٢ - يندمجان في هدف واحد هو السعي لتحقيق مصلحة الفرد والمجتمع.

٣ - يتفقان في خاصية مشتركة وهي كون كل منهما مقيداً وليس مطلقاً.

- فإستقلال كل منهما بالشرعية يعني أن أيا منهما غير قابل للنقض وليس على حساب الآخر.
- وإندماجهما في هدف واحد يعني ألا يتعارض أي منهما مع الهدف الإسلامي من النشاط الاقتصادي.
- وإشتراكهما في خاصية التقييد وعدم الإطلاق يعني أن كلا منهما يجب أن يمارس في إطاز الضوابط التي يضعها الإسلام.

وبهذا يختلف تقرير هذين المبدأين عما هو موجود في كل من النظامين الرأسمالي والإشتراكي. ففي النظام الرأسمالي من حيث المبدأ يكون الأصل هو حرية النشاط الاقتصادي الفردي، أما تدخل الدولة فهو إستثناء من هذا الدور. وفي النظام الإشتراكي الأصل هو دور الدولة، أما حرية الأفراد في النشاط الاقتصادي فتعتبر إستثناءً قد يقرر

في حالات معينة ومحددة ولفترات محدودة.

القيود والضوابط التي ترد على حرية النشاط الفردي:

وهي ليست قيوداً تعسفية أو معطِّلة ولكنها تهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة والعامة على السواء، ومنها قيود تتعلق بالإنتاج وقيود تتعلق بالإستهلاك وأخرى تتعلق بالتداول والتعامل. ومن ذلك:

تحريم إنتاج الخمور وتداولها وإستهلاكها، والتزام الطهارة والسلامة في السلع المنتجة، وتحريم حبس المال عن الإنفاق في أوجه الاستثمار والإستهلاك ومصالح المجتمع، ومن ذلك تحريم تبديد الأموال والحجر على من يبددونها، ومن ذلك عدم الإسراف في الاستهلاك والاستخدام وأيضاً النهي عن البخل والشح، ومن ذلك تحريم الربا وتحريم الغش والخيانة والضرر والإضرار والظلم والاحتكار والتلاعب بالأسعار والمغالاة فيها واستغلال الحاجة وتحريم بيوع الغرر. . وغير ذلك. وقد وردت في كل هذه الأمور آيات قرآنية أو أحاديث نبوية وخضعت لتطبيقات عملية لا يرقى إليها الشك من الرسول صلى الله عليه وسلم ومن الخلفاء الراشدين وتعرض لها الفقهاء بالعرض والشرح والتحليل.

الرقابة:

هذه الضوابط والقيود ليست ملقاة على عواهلها وإنما هي جزء لا يتجزأ من شخصية المسلم وسلوكه وسلوك المجتمع المسلم بوجه عام. فضلاً عن ذلك فهي تخضع لأنواع مختلفة من الرقابة جمعها الله سبحانه وتعالى في قوله ﴿ **وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبؤكم بما كنتم**

تعملون ﴾ (التوبة ١٠٥). وبذلك يمكن أن يكون هناك ثلاثة أنواع من الرقابة:

١ ـ الرقابة الذاتية، أي رقابة الفرد على نفسه، وهي أهم أنواع الرقابة وأكثرها فاعلية وهي لصيقه بشخصية المسلم وسلوكه كما أدبه ربه.

٢ ـ رقابة ولي الأمر. ولا يتطرق ذلك إلى خصوصيات الفرد وحريته الشخصية ومنها حرمة البيوت وكرامة الإنسان، لأن الدولة الإسلامية ليست دولة بوليسية أو إرهابية ولا تنوب إطلاقاً عن شخصية المسلم بل تساعده على تحقيق ذاته وإستقلالها.

٣ ـ الرقابة الشعبية، وتتمثل في الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأيضاً بدون إجتراء على الحرمات ودون تنفير.

دور الدولة في النشاط الاقتصادي :

كما أن للفرد دوره الأساسي والأصيل في النشاط الاقتصادي يمارسه بحرية في حدود الضوابط الإلهية، فإن للدولة كذلك، دورها الأصيل في هذا النشاط لا يغنى عنه دور الأفراد ولا يتعارضان. ويمكن إجمال دور الدولة فيما يلي :

١ ـ القيام بأوجه النشاط الضرورية التي يعجز الأفراد عن القيام بها أو يعرضون عنها أو لكونها عظيمة الخطر بالنسبة للمجتمع. ومن ذلك البنيات الأساسية والمشروعات القومية الضخمة بطبيعتها والإنتاج الحربي والمدارس والمستشفيات وغيرها. وليس معنى ذلك أن الدولة يجب أن تنفرد بها وإنما يمكن أن تطلب مساهمة القطاع الخاص للإستفادة بخبراته أو بأمواله، وهي فضلاً عن ذلك تقدم له المساعدة في أداء نشاطه.

٢ ـ التدخل لضمان حد الكفاية وتحقيق الضمان الاجتماعي، والتدخل لمنع إحتكار الأغنياء للأموال مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ **كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم** ﴾ (الحشر: ٧)، بشرط ألا يتخذ ذلك ذريعة للنيل من حق الملكية أو من حرية النشاط الاقتصادي، ولنا عودة إلى هذا الموضوع.

٣ ـ الدور الرقابي، وقد سبق أن تحدثنا عنه.

القيود والرقابة تنطبق كذلك على الدولة :

كما أن حرية النشاط الاقتصادي للأفراد مقيدة وليست مطلقه، فالأمر كذلك في دور الدولة وتدخلها سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو الاستخدام أو التداول والمعاملات. وهي أيضاً، أي الدولة أو الحكومة، تخضع لنفس أوجه الرقابة التي سبق أن أشرنا إليها وهي

الرقابة الذاتية وهي أهمها جميعاً، والرقابة التنفيذية وهي رقابة ولي الأمر على من يستخدمهم، والرقابة الشعبية المتمثلة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي يقتضي معاونة ولي الأمر إن أحسن ونهيه إن زاغ، كما أوضح ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه[1].

أخيراً فإن ما ذكرناه ينطبق على الأحوال العادية، أما في الحالات الاستثنائية والظروف الطارئة التي تمس مقومات المجتمع ذاته فإن تدخل الدولة يمكن أن يأخذ شكلاً مكثفاً أو حتى متطرفاً دون نسيان مقتضيات العدالة، وتقدر الضرورة بقدرها[2].

---

(١) راجع د. يوسف ابراهيم يوسف ـ وسائل الرقابة على الأموال العامة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، دراسة مقارنة. المجلة العلمية لتجارة الأزهر، القاهرة، العدد العاشر، يناير ١٩٨٥ م.

(٢) راجع د. محمد شوقي الفنجري ـ ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية ـ مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٧٨ م، ص ٤٥.

- ٥ -

مصادر الحصول على الدخل والثروة وشكل الملكية

موقف الإسلام من الأموال منعطف إنساني تقدمي:

قبل أن نتحدث عن مصادر حصول الإنسان المسلم على دخله وتكوين ثروته في علاقتها بالملكية نشير إختصاراً إلى أن المبادىء الإسلامية التي أرساها الإسلام في مجال الأموال كانت بمثابة منعطف إنساني تقدمي بالغ الأهمية، من حيث أنه قضى على التطبيقات الظالمة التي كانت قائمة عند ظهوره ومازالت صورها قائمة إلى اليوم[1].

فقد كان الحصول على المال قبل الإسلام يتم بطريق القوة والغلبة. وكانت الضرائب تجبى من الفقراء في صورة نقدية أو عينية أو بطريق السخرة وتصل إلى الأغنياء، وكانت الأموال وسيلة الحصول على الحكم أو التأثير على الحكام، وكان المال أهم ما يحدد قيمة الإنسان، وكان الأغنياء يتعالون على الفقراء ويستذلونهم أو يستعبدونهم.

وقد جاء الإسلام رافضاً لكل هذه التطبيقات الظالمة ووضع الأسس الصحيحة للحصول على المال ولوظيفة الأموال. وإذا كانت هذه التطبيقات تعود أدراجها اليوم إلى الدول الإسلامية في صورة أو في أخرى فليس ذلك راجعاً إلى الأسلام وإنما هو راجع إلى الإبتعاد عنه.

---

(١) راجع د. أحمد شلبي ـ الاقتصاد في الفكر الإسلامي ـ مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٣ م.

مبدأ الإستخلاف: المال مال الله والانسان مستخلف فيه:

الأصل أن مصدر الخير (المال) هو الله سبحانه وتعالى، سواء وجد هذا الخير مستقلاً عن سعي الإنسان أو كان نتيجة لهذا السعي، لأن أدوات السعي ممثلة في قدرات الإنسان وملكاته العضوية والذهنية والمعنوية مصدرها الله سبحانه وتعالى.

وقد استخلف الله الإنسان أي طلب منه أن يكون خليفته في إدارة هذه المصادر واستخدامها أو استخدام نتيجتها والإنتفاع بها مبتغياً بذلك مرضاة الله. ولا يفتأ القرآن الكريم يذكرنا بهذا المنطق قال تعالى: ﴿ آمنو بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ﴾ (الحديد: ٧).. وهو القائل: ﴿ وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ﴾ (النور: ٣٣).

مايترتب على الإستخلاف:

يترتب على إستخلاف الله للإنسان في الأموال أن يلتزم المستخلَف بما يأمره به المستخلِف، ويتمثل هذا الأمر فيما يلي:

١ ـ مراعاة أمانة الله بمراعاة حرمة الأموال، وأداء حقوقها الشرعية الإيمانية وعلى رأسها الزكاة.

٢ ـ الجمع بين وظيفة المال في الحصول على ثواب الدنيا ووظيفته في الحصول على ثواب الآخرة ولا يمكن التفرقة بينهما في المنهج الإسلامي، يقول جل شأنه: ﴿ من كان يريد ثواب الدنيا فعند الله ثواب الدنيا والآخرة ﴾ (النساء: ١٣٤) ﴿ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض ﴾ (القصص: ٧٧).

٣ ـ عدم إعتراض المسلم على قسمة الله في الأرزاق والمعيشة، ومقتضى

هـذا التزام المسلم بحـرمة أمـوال الآخرين وعـدم التعدى عليهـا وعدم تمنى زوال نعمة الغير.

ضـرورة السعـى :

بالرغم من أن المال مال الله وأنه سبحانـه وتعالى يبسط الـرزق لمن يشـاء ويقدر، إلا أن الأصـل في الرزق أنـه لا يأتي عن طـريق خـوارق العادات والمعجزات، وعلى ذلك فإن على الإنسـان أن يتخذ الأسبـاب التي هيـأها الله لـلإنسان وهيـأه لها. قـال جل شـأنه عن ذى القـرنين: ﴿ إنـا مكنا لـه في الأرض وآتيناه من كـل شيء سبباً. فـأتبـع سبباً ﴾ (الكهف : ٨٤، ٨٥) وعلى ذلك فإن السعى هو وسيلة الحصول على الدخل والثروة، ويضم ثلاثة مصادر:

الأول : هو سعى الشخص لنفسه وهو الأساس، فالإسلام يـطلب من المسلم السعى أي العمل في النشاط الاقتصـادي ويتيح له الحصول على نتيجة سعيه واستخدامهـا أو التصرف فيها بحرية في حدود الضوابط الإلهية.

الثاني : سعى غـيره له، فـالإسلام يتيـح لـلإنسـان الحصـول عـلى مايؤول من أموال وثروات الوالدين والأقربين.

الثالث : سعى المجتمع، حيث يتيح الإسلام للإنسان الحصول على التحـويـلات التي تتم من جـانب الأفـراد أو من جـانب المجتمع ككل في إطار التضامن والتكافل، إذا كان عاجـزاً عن السعى أو لا يكفيه سعيه ولم يكن له من يعوله.

هـذه هي المصادر الأساسية المشروعـة للحصـول عـلى الأمـوال، ويحمى الإسـلام ملكيـة الأمـوال المشروعـة، ويـطلب منهـا حقـوق المجتمع.

أما الطرق غير المشروعة كإغتصاب الأموال والرشوة وإستغلال النفوذ والربا وغيرها فيحاربها الإسلام ويرد الحق إلى نصابه.

شكل الملكية:

يبيح الإسلام كلا من الملكية الخاصة (سواء كانت فردية أو مشتركة) والملكية العامة، وليست هناك ملكية حكومية، فما نطلق عليه تجاوزاً ملكية الحكومة هو ملكية عامة تديرها الحكومة للقيام بوظائفها أو نيابة عن المجتمع ولصالح المجتمع. وليس لصالح أفراد الحكومة أو ولي الأمر.

ولا يقدم المجتمع أيا من هذين الشكلين على الآخر ويحمي كلا منهما ويوفق بينهما ويتكاملان لصالح الأفراد والمجتمع.

فالإسلام يقر الملكية الخاصة ويقر التفاوت فيها ويتعهد برعايتها وحمايتها، والأدلة على ذلك كثيرة ومتعددة سبق أن أشرنا منها إلى طرق الكسب والحصول على الأموال، وحق الميراث وتنظيمه من أكبر الدلائل على مشروعية الملكية الخاصة، كذلك الحقوق التي تؤدي عن المال الخاص، وسبل حماية الإسلام للأموال الخاصة والدفاع عنها. وهناك العديد من الآيات القرآنية التي تنسب المال إلى أصحابه، ومنها قوله تعالى:

﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية...﴾ [البقرة آية: ٢٧٩].

﴿فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾ [البقرة آية: ٢٧٩].

﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون﴾.

أما إباحة التفاوت في الملكية الخاصة فأمر معلوم أيضاً من اختلاف السعي وأختلاف الأموال الموروثة والأنصبة وغيرها، والنصوص القرآنية الدالة على ذلك كثيرة أيضاً ومنها قوله تعالى: ﴿**وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتانا وإثماً مبيناً**﴾ [النساء آية: ٢٠].

وقوله تعالى: ﴿**والله فضل بعضكم على بعض في الرزق**﴾ [النحل ٧١].

وقوله تعالى: ﴿**ولا تتمنّوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن**﴾ [النساء آية: ٣٢].

وإذا كان الإسلام يقرر حق الملكية الخاصة كأصل من الأصل لا يجوز تحريمه أو إلغاؤه كمبدأ، فإنه في نفس الوقت يخضعها للضوابط والقيود لا بغرض النيل من هذا الحق أو الانتقاص منه وإنما بهدف وضعه في إطار من الشرعية وفي إطار من مصلحة المجتمع، وقد سبق أن أشرنا إلى بعض هذه الضوابط لدى الحديث عن ضوابط حرية النشاط الاقتصادي، فضلاً عن ذلك فإن الأموال المملوكة لابد أن تؤدي حقها للقيام بدورها الاجتماعي.

أما الملكية العامة فهي مقررة أيضاً في الإسلام كأصل وليس كاستثناء. ونجد صوراً لهذا النوع من الملكية في أراضي الحمى أو الوقف الخيري وفي المساجد وفي المعادن وفي الأراضي المفتوحة التي لم توزع على الفاتحين، كما يمكن أن نجدها في المرافق العامة. ونجدها أيضاً في بعض المصادر التي لم يتدخل الإنسان في تشكيلها ولاتدخل في نطاق الملكية الخاصة مثل الكلأ والعشب المباح والماء. هذا فضلاً عن الأموال التي تتجمع في بيت المال كحقوق في الأموال الخاصة للمسلمين

ترد إلى المجتمع حسب أوجه الانفاق المقررة في الإسلام.

وعلى هذا فإن كلا من الملكية الخاصة والملكية العامة يعتبر أصلاً مقرراً في الإسلام، ولكن ليس لهما أن يتعارضا أو يتدابرا أو يتزاحما ويتجه كل منهما إلى النمو وإلى التكامل مع الآخر لا أن يحل محله ويكون على حسابه.

وتختلف أسس نظام الملكية في الإسلام عنها في كل من الرأسمالية والشيوعية. ففي النظام الرأسمالي الأصل هو الملكية الفردية، وما الملكية العامة إلا استثناء. ولم يعترف النظام الرأسمالي بضرورة وضع القيود والضوابط على الملكية الفردية وعلى حرية النشاط الاقتصادي إلا بعد أن اتضحت مساوىء التمادي في إطلاقها، ولم تقم الدول الرأسمالية إلا مؤخراً بمحاولة اكتشاف الدور الاجتماعي للمال الخاص ووضعه موضع التطبيق.

أما عن الشيوعية فقد جاءت كرد فعل لمساوىء إطلاق حرية التملك والنشاط الخاص دون ضوابط، ولكنها تطرفت لتنكر حق الملكية الخاصة وحرية النشاط دون اعتبار لمشاكل لا تقل خطورة عن المشاكل التي تنشأ عن إطلاق الحرية دون ضابط. وقد تمخضت محاولات التطبيق الماركسي عن نكسات خطيرة مما اضطر هذه النظم إلى التسليم ببعض الحرية في الملكية وفي النشاط الخاص، وذلك قبل أن تبدأ هذه النظم في إعادة النظر في أسسها.

وقد يرى البعض أن الإيديولوجية الإسلامية هي مزيج مركب من الرأسمالية والشيوعية، ولكن هذا لا يعبر عن الحقيقة، لأن للإسلام اتجاه أصيل في نظرته إلى طبيعة المال والنشاط الاقتصادي ووظيفة كل منهما. وإذا وجد تداخل بين النظم واتفاق في بعض الحلول والتطبيقات

فذلك لا يعني أن النظام الإسلامي هو خليط من هذه الأنظمة، لأن كلا من الفردية والجماعية في الإسلام يستند إلى مبادىء مستقلة عن هذين النظامين. فضلاً عن ذلك فإن الإسلام قد سبق هذه المذاهب والتطبيقات ومظنه تأثيره عليها قائمة ليس فقط في مجال العلاقات الاقتصادية وإنما أيضاً في مجال النظم الاجتماعية والسياسية.

- ٦ -

التوزيـــع

يرتكز توزيع الدخل والثروة في المجتمع الإسلامي على أسس ومباديء تجمع بين الكفاءة والعدالة وتتميز بخاصة الشمول والتكامل التي قدمنا لها في البند الأول، سواء من حيث شمول المجتمع بأسره أو من حيث الشمول والتكامل مع الأهداف والمباديء الأخرى. ونجمل هذه الأسس فيما يلي:

الأساس الأول: عائد مساهمة عناصر الإنتاج في النشاط الاقتصادي:

من البند السابق (ـ ٥ ـ) يتضح لدينا أن الانسان يحصل على الأموال بأشكالها المختلفة أولاً عن طريق سعي الإنسان، سواء كان سعيه الشخصي أو سعي أصوله وفروعه باعتبار سعي الأب أصلاً لسعي ابنه وباعتبار سعي الإبن امتداداً لسعي أبيه وباعتبار الأقارب أولى الناس بسعي بعضهم البعض وباعتبار هذه العلاقة أولى خلايا التكافل في الإسلام.

ويترتب على هذا السعي ملكية الأموال التي تتولد منه وتصبح هذه الملكية مصدراً لدخل جديد يشترك معها فيه سعي جديد وهو دخل العمل والملكية معاً، وهكذا تتجدد الدخول وتنمو وتزداد معها الثروات.

هذا هو الأساس الأول في التوزيع وهو يعبر عن عوائد مساهمة عوامل الانتاج في النشاط الاقتصادي، وهو أساس الحافز الفردي للنشاط الاقتصادي، ويطلق عليه الاقتصاديون تعبير «التوزيع الوظيفي».

الأساس الثاني: منع أو علاج استئثار الأغنياء بالأموال:

لما كان سعي الأفراد مختلفاً باختلاف ملكاتهم وأحوالهم، وبعد الضوابط والقيود التي وضعت لهذا السعي، وبعد ما يحدثه نظام الميراث في الإسلام من تأثير على توزيع الثروات والدخول، فإن حرية السعي قد تؤدى إلى اشتداد التفاوت في الثروات والدخول لدرجة يصبح معها المال دولة بين الأغنياء مع حرمان بقية أفراد المجتمع. هنا يتدخل المجتمع لمنع الوصول إلى هذا الوضع أو لتصحيحه استناداً إلى المبدأ القرآني الوارد في قوله تعالى: ﴿**كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم**﴾ [الحشر آية: ٧].

وبالرغم من أن الآية وردت بمناسبة تقسيم الفيء حينما أختص رسول الله صلى الله عليه وسلم فقراء المهاجرين به، إلا أنه يستدل بها على عدم جواز قصر تداول الأموال على فئة قليلة من أفراد المجتمع وحرمان الباقين.

ومن الواجب أن ننبه هنا إلى أمر هام وهو أنه يجب ألا يتخذ هذا الأساس ذريعة للنيل من الأساس السابق وهو الحصول على عائد المساهمة في النشاط الاقتصادي أو للنيل من حق الملكية الخاصة ومن إباحة التفاوت فيها وهو ما سبق أن درسناه في البند السابق، كما يجب ألا يتخذ ذريعة للمطالبة بالمساواة في الدخل والثروة كما يحدث أحياناً.

وعلى هذا فإن حق ولي الأمر وواجبه تجاه علاج استئثار الأغنياء بالأموال يجب أن يكون في حدود المباديء السابقة. ووسائل ولي الأمر في هذا عديدة ومتنوعة حيث يمكنه أن يخص الفقراء دون غيرهم بموارد أو بفرص عمل تسمح بمشاركتهم في تداول الأموال وفي النشاط الاقتصادي ولا يكونون مجرد تابعين للأغنياء فاقدين للمبادرة أو

حاقدين. فضلاً عن هذا فإن الأساس الثالث من أسس التوزيع ـ وكلها أسس متكاملة ـ كفيل إذا طبق تطبيقاً سليماً بمعالجة هذه المشكلة، وسنعطي له عناية خاصة.

الأساس الثالث: الضمان والتكافل الاجتماعي:

من نفس المنطلق السابق في اختلاف قدرات الناس وملكاتهم واختلاف أحوالهم وظروفهم، فإنه يحدث بعد كل ما تقدم أن يعجز بعض الأفراد عن السعي أو لا يكفيهم سعيهم لتحقيق مستوى المعيشة اللائق بالانسان طبقاً لظروف المجتمع: هنا يلتزم المجتمع حكومة وشعباً بتوفير هذا المستوى لهؤلاء الأفراد أو لتلك الفئات، وهذا هو ثالث وأشمل الأسس الذي تميز ويتميز به الإسلام عن كافة النظم الوضعية التي تحاول تطبيق بعض ما جاء به. هذا الأساس يتمثل في الضمان والتكافل الاجتماعي.

ومقتضى هذا الأساس هو ما يعرف بضمان حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع ويختلف «حد الكفاية» في الإسلام عما يطلق عليه في الاقتصاد «حد الكفاف» في أن الأول يوفر مستوى معيشة لائقا للفرد في إطار مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث لا يشعر بالحرمان أو الحقد. أما حد الكفاف فيدور حول الحد اللازم لإبقاء الإنسان على قيد الحياة.

وللإسلام في ضمان حد الكفاية ثلاث وسائل أساسية متكاملة:

الوسيلة الأولى: هي الزكاة:

وهي أحد أركان الإسلام الخمسة الواردة في حديث: بنى الاسلام على خمس. وهي في اللغة النماء والطهارة، وفي الشرع تمليك مال مخصوص عينه الشارع لمستحقيه بشرائط مخصوصة.

وقد سبق أن عرفنا لدى الحديث عن خاصية الشمول والتكامل أن الزكاة نظام متعدد الأغراض منها المادي ومنها غير المادي. وكون الزكاة فريضة تعبدية فإن المسلم يؤدي زكاة أمواله بنفس راضية بل ويتسابق إلى تقديمها، وكونها حقاً وليست منّة يجعل المسلم يأخذ استحقاقه منها دون حرج أو إحساس بالمنة إلا لله.

وتتميز الزكاة بالشمول، فهي تؤخذ على جميع الأموال النامية أو القابلة للنماء وما يستحدث منها. لذا فهي تعطي حصيلة وفيرة متنوعة دائمة ومتجددة وتزداد بزيادة النشاط الاقتصادي، وتؤدَّى حتى لو انتفت مقتضياتها الظاهرية ولا تُنتقص بمقدار غياب أحد مصارفها، كل هذا يجعل من الزكاة أنجع وسيلة لعلاج الثغرات وتماسك بنيان المجتمع. ومع ذلك فإن الزكاة هي الحد الأدنى في مال الغنى.

ومما يجدر ذكره أن بيت المال في الإسلام يضم موارد أخرى منها العشور والخراج والجزية والفيء والغنيمة وما يدخل تحت إدارة الدولة من أموال.

الوسيلة الثانية: التوظيف:

وهو قدر غير محدد وغير دائم يفرضه ولي الأمر في أموال الأغنياء إذا لم تكف موارد الزكاة أو موارد بيت المال بصفة عامة لسد خلل أصاب المجتمع الإسلامي كحالات الحروب والأوبئة والمجاعات والقحط وغير ذلك، وهو مقدور بقدره ومحكوم بوقته، ويستدل عليه من آية ﴿**ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب..**﴾ [البقرة آية: ١٧٧]. حيث فصل الله سبحانه وتعالى بين الزكاة وبين إيتاء المال، وقد أجمع الفقهاء على «أن في المال حقاً سوى الزكاة» ويؤثر عن علي رضي الله عنه قوله: «إن الله فرض على الأغنياء

في أموالهم بقدر ما يسع فقراءهم». ويقول ابن حزم الأندلسي: «وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم بهم الزكوات ولا سائر أموال المسلمين». كما روى عن مالك رضي الله عنه قوله: «يجب على المسلمين فداء أسراهم وإن استغرق ذلك كل أموالهم».

الوسيلة الثالثة: هي المسئولية المباشرة لكل مسلم تجاه الفقير:

فقد سبق أن رأينا أن كلا من دور الدولة ودور الأفراد لا يغني أحدهما عن الآخر وكلاهما أصيل وليس استثناء. وفي حالتنا هذه وهي ضمان حد الكفاية، فإن الدولة مهما أوتيت من موارد ومهما أوتيت من العلم ومن الأجهزة لا تستطيع سد الثغرات كلها وفي الوقت المناسب، والأفراد أقرب إلى بعضهم البعض وأكثر إحساساً بمشكلات بعضهم البعض. ويبدأ الإنسان بنفسه ثم بمن يعول مباشرة ثم بذوي القربى ثم ببقية الفقراء والمساكين الأقرب فالأقرب. يقول جل شأنه: ﴿**واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامي والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً**﴾ [النساء آية: ٣٦]. ومن سعة رحمة الله أنه لم يمنع البر والعدل عن غير المسلمين قائلاً جل شأنه: ﴿**لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين**﴾ [الممتحنة آية: ٨].

هذه هي أسس نظام التوزيع في الإسلام، وهي أسس تجمع بين الكفاءة والعدالة، ولا نرى نظاماً له مثل هذه الصلاحية ومثل هذه المرونه ومثل هذا الشمول والتوفيق بين كافة الاعتبارات.

- ٧ -

التنمية الشاملة

ضمت الأسس والمبادىء التي سبق تناولها باختصار في عرضنا السابق كثيراً من مقومات التنمية الشاملة ومنها التنمية الاقتصادية. وسوف يقتصر تناولنا هنا على ضرورة التنمية وتعداد العناصر الأولية المبدئية تقيداً بمحدودية المجال المتاح لنا في هذا المختصر :

أولاً : كلف الله سبحانه وتعالى الإنسان بعمارة الأرض وجعله عماراً لها. وإعمار الإنسان للأرض مهمة إلهية هو مستخلف فيها. وقد سبق أن أشرنا إلى الجوانب المختلفة للإعمار، وعرفنا أنه ليس إعماراً مادياً فقط وإنما هو إعمار شامل على أساس الدين القيم.

ثانياً : سخر الله لبنى آدم ما في السموات وما في الأرض، ووجه أنظارهم إليها وسلحهم بأداة المعرفة والعلم وهيأهم للعمل والسعي وأرسل إليهم رسلاً يحملون هدى الله. وما أكثر الآيات القرآنية التي تلفت نظر الإنسان إلى ماسخره الله له حتى يهتدى إلى خالقه ويراعيه في الاستفادة منها والمحافظة عليها وتنميتها وشكر الله عليها.

وللقارىء أن يتدبر وهو يتلو القرآن فيما وجه الله إليه الإنسان من مختلف الموارد وأوجه النشاط ومصادر الحصول على الرزق ومقومات الحياة من نباتية وحيوانية ومائية ومنجمية وفلكية ومناخية ومصادر طاقة وغيرها، وإلى تعداد منافعها واستخداماتها[1].

ثالثاً : لم يخلق الله كل هذا باطلاً، وهو القائل: ﴿ **ويتفكرون في**

---

(١) نحيل القارىء إلى مثال واحد فندعوه إلى تدبر الآيات ٥ ـ ١٨، ٦٥ ـ ٦٩، ٨٠، ٨١ من سورة النحل.

خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانك فقنا عذاب النار ﴾ (آل عمران ١٩١). وإذا لم يكن هذا باطلاً فماذا يكون؟

حقاً إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنس ليعبدوه وهو يرزقهم ولا يريد منهم رزقا، ولكن على الإنسان إتخاذ إعمار الأرض وسيلة لعبادة الله وتقواه. ولو كان الخالق يريد من الإنسان أن يعبده متجرداً من الإطار المادي الدنيوي لجعل منه خلقاً آخر لا يحتاج إلى طعام أو شراب أو سعي مادي، ولكنه أراد للإنسان أن يعبده من خلال الدنيا ولذلك خلقه كما خلقه وخلق الدنيا كما هي.

رابعاً: لا يعني التسخير أن مقومات الحياة هي التي تسعى إلى الإنسان، وإنما هو الذي يسعى إليها. وقد هيأه الله لذلك واهباً إياه الجسد والعقل والفؤاد وحمله مسئولية هذه النعمة.

خامساً: العلم والعمل قيمتان إسلاميتان راسختان، وقد أودع الله في عقل الإنسان القليل من سر العلم والحكمة، ومن هذا القليل تنشأ كل المعارف والعلوم والفنون. ولكن الجسد يحتاج إلى تدريب، والعلم يحتاج إلى طلب، والعمل هو الذي يضع العلم موضع المنفعة، وتكامل هذه الثلاثية هو سر التقدم. وما أكثر ما ورد في القرآن الكريم وفي السنة المطهرة عن العقل وعن العلم والعمل كقيمتين.

سادساً: أمرنا الإسلام بإعداد القوة، وعندما ينصرف الإعداد مباشرة إلى القوة العسكرية فأنى لنا بها دون قوة اقتصادية وفنون إنتاجية.

سابعاً: الإسلام يكره لنا الفقر، ويقرنه بالشيطان، قال تعالى: ﴿ الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه

وفضلاً والله واسع عليم. يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً وما يذكر إلا أولو الألباب ﴾ (البقرة ٢٦٨، ٢٦٩). فيجب الإبتعاد عن الفقر ومصدره والقرب من الغنى ومصدره وطلب الفضل والخير بالحكمة.

وأخيراً فإن التقوى والعدل هما الأساس الذي ترتكز عليه التنمية، وعلى ذلك فيجب ألا يكون إعمار الأرض وسيلة للإفساد أو للعبث أو للظلم والبطش. تأمل قول الحكيم الخبير: ﴿ أتبنون بكل ريع آية تعبثون. وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون. وإذا بطشتم بطشتم جبارين. فاتقوا الله وأطيعون ﴾ (الشعراء ١٢٨ - ١٣١).

وبعد.. فهذا قليل من كثير، وهذه نبذة عن المبادىء والأسس التي تبنى عليها نظم إسلامية، ومجرد وجودها أو ذكرها أو فهمها لا يغني عن الإحساس بها وتطبيقها والعمل في إطارها، فالإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل، وكبر مقتا عند الله أن نقول ما لا نفعل. هذه الأسس تبقى صالحة إلى يوم القيامة، ولكنها تبقى معطلة إذا لم يسع الإنسان في إطارها، ويبقى الإنسان مقصراً إذا لم يهرع إلى تطبيقها، ويبقى تطبيقها قاصراً إذا لم يتم إدراك النظرة الشمولية التي تنمى إنساناً ومجتمعا متكاملين في ذاتهما وفي علاقتهما.

بعض كتب التراث التي تناولت جوانب متخصصة في الاقتصاد الإسلامي[1].

١ ـ الخراج للقاضي أبي يوسف (١١٣ ـ ١٨٢ هـ).
٢ ـ الكسب للإمام الشيباني (١٣٢ ـ ١٨٩ هـ).
٣ ـ الأموال للإمام أبي عبيد (١٥٤ ـ ٢٢٤ هـ).
٤ ـ أحكام السوق للفقيه يحيى بن عمرو (٢٠٣ ـ ٢٨٩ هـ).
٥ ـ البركة في فضل السعى والحركة لمحمد عبدالرحمن اليمنى الحبشي (٧١٢ ـ ٧٨٢ هـ).

---

(١) أنظر تحليلاً اقتصادياً لهذه الكتب في: د. رفعت العوضى ـ الاقتصاد للمسلمين، دار الطباعة والنشر الإسلامية ـ القاهرة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨ م.